





۱۴۹۰

۱۴۹۰







**بسم الله الرحمن الرحيم**  
**نحمدك اللهم** اذا طلعت لعلم الفتوى من سماء التحقيق  
 سموا بدورا وجعلت علما الشريعة الفرائض الناس  
 في الدارين مكانة وجورا وسرويا واخترتهم حفظ  
 فرائض الاسلام وسننه واقمتم بحج ما يمتد بها  
 في ظلمات الجهالات الى منجى القويم وسننه **ونشهد**  
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها  
 احكام الاخلاص وينجو مدخرها من اهل القبائح المقتدرين  
 عليك حين لا خلاص **ونشهد** ان سيدنا محمدا عبدا  
 ونبيا افضل من اودى فيك فصين واجل من ابتليته  
 فرضه وشكره وارسلته لخراجه اخرجت للناس فديته  
 به كل حارين وارديته به كل جاس ومحوته به ظلم البهع والكفر  
 لاسيما في بلدك الحرام وقصمت ببراهين دينه الطغاة  
 الظهाम وامرته بان يورثها من بعده من الائمة الاعلام  
 حتى يردوا بها على من عاندكم في واقعة من وقايح الاحكام  
**صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه الذين**  
 نصر الحق واساءوا وخفوا ودفعوا الباطل واهلله  
 الكافرين واما تو اذكرة صلاة وسلاما دايما ما قام  
 بنصرة دينه القويم بعض وارثه وبذل نفسه  
 في الله رجلا اعد له وارثه وعارقه **اما بعد**  
 فنقدت انا ليل جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي وقوع غلط

فاحش

فاحش في مسيلة افيت بها فاجبت بيانها مع ما يتعلق بها  
 لان الحاجة ماسة الى جميع ذلك سيما وقد توعت هذه  
 المسالك حتى صار الغلط والواضحات فضلا عن  
 المشكلات اقرب الى المنسويين الى العلم من جبل الوردية  
 ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من محمد لا جليل  
 عليه من مخالفة سنتي الماضين والخلة الى رضى الشهور  
 والطمع فيما يهدي الظلمة والمتردين نسال الله ان يعافينا  
 من ذلك وان ينجينا من ظلم هذه الهالك وان يوفقنا  
 الى ما كان عليه امتنا من صالح العمل ومجانبة الزلل انه  
 اكرم مسؤول وارحم مأمول **هذا** وقد لوححت لك  
 بالقضية المعلقة على هذه التاليف **وبياضا** اني لما  
 كنت بمكة في مجاورتي الثالثة سنة اثنين واربعين وتسعين  
 رفعت اليي فتوى **صورتها** ما قولكم فيمن تزوج بالغة  
 ثم اشهد عليها انه اقبحها حالا صدقها قبل بجم هذا  
 الشهاد وهل للوصي مطالبة بالهرس والدعوى به عليه  
 وهل له ولو جازا ان يقول له يا كذا يا عديم الدين ام لا  
 فاذا يلزمه في ذلك **فاجبت** بما صورته ان بلغت  
 مصلحة دينها وماله اصح قبضها والاشهاد عليها ولم يكن  
 للوصي مطالبة ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر يحرم  
 التحريم الشديد بل ربما يكون قوله له يا عديم الدين كبرا فيعزز  
 التحريم الشديد اللائق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه





ويعلم بالصواب وكتبه فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع  
في ايدي جماعة اصدقا للمصادر منه ذلك فقصده والتزم  
اليه بالكذب على الله وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون  
فاعترضوا ما كتبته وشتموا به عند العوام ومروها  
عليهم به حتى قال بعض مجاز فيهم للعوام هذا الاثم الكفر  
وعلمه بانه يقتضيه ما قيل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس  
كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم اعترضوه بامور اخري  
**منها** كيف يعزى التعزير على الحكم بانه كفر **ومنها** كيف يكتب  
المفتي التعزير الشديد والتقنين راجع الى راي الحاكم  
في السدة والضعف **ومنها** ان من صدر عنه ذلك  
منه لا يفتي عليه **ومنها** ان الجواب غير مطابق للسؤال  
**هذا** ما نقل الي وسمعه من اعترافنا ثم وهي كالاتي  
على عبارة قايلها غنية عن القرض لها بد او ابطال  
**لكن اجبت** في هذا التاليف تحوير الالفاظ المكررة التي  
ذكرها اصحابنا وغيرهم فان هذا الباب مستقر جدا  
وقد اضطربت فيه افكار الامة وعباراتهم وزلت فيه  
اقدام كثيرين ولخطر امرة وحكمة كان حقيقا بالافراد  
بالتاليف ولم ارا احدا عرج على ذلك فقصدت تيسير  
جميعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه  
**وضمت** الي ذلك في ايده عشر عليها فكري الفاتر واستنبها  
نظري القاصر اسال الله ان يجعلني من هداة وهدى به

وان

وان يصير في من ارسل الخبر لهذه الامة بسببه انه كرم  
حواد روافد رجم غادر الزلات وراحم العذات فعليه  
التكوان ومنه التأييد والامتنان واليه المراجعة في  
المها ومن فيض فضله تفرق اسباب السداد  
والعصمة في الملأ **وتكلم** او لا في الحكم الذي ابدىناه  
في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام على من قال المسلم  
يا كافر فانه الاصل الذي اخذت منه ما اشرف اليه في الجواب  
هذا التفضيل ثم تعقبه بذكر ما ذكره من الشبهة  
ثم بتجريد بقية الالفاظ التي تقع بين الناس  
اتفق على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الرافع  
في العزيز نقلا عن التتمة وانه اذا قال المسلم يا كافر بلا  
تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفر او قد صح انه صلى الله عليه  
وسلم قال اذا قال الرجل لاخيه يا كافر فقد باء بها احدهما  
والذي رماه به مسلم فيكون هو كافر انتهى وتبعه النووي  
في الروضة وعبارته قال المتولي ولو قال للمسلم يا كافر بلا  
تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفر انتهى واعتد ذلك المتأخرون  
كاتب الرفعة والقوي والنشائي والاسموني والاذري  
وابن ذرعه وصاحب الانوار وشارح الانوار بل كثير منهم  
كالنشائي والقوي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به  
من غير عز و لم يفرق المتولي بذلك بل مستبقة الي ذلك  
ووافقه عليه جمع من اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو اسحاق



الاسفرابي والحلي والشيخ نصر المقدسي وكذا الغزالي وابن دقيق  
العبد بل قضية كلام هو انه لا فرق بين اباي اولادهم لا كما  
سيستخرج لك من كلامهم الذي اذكرة فان قلت قد خالف  
ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يخرج من غليظ انه  
قلت لا مخالفة فان اطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي  
انه لا يكون كفر في بعض حالاته فعبارة الاذكار لا تنافي بعبارة  
الروضة وغيرها على ان الكفر يخرج من غليظ فتكون عبارة  
الاذكار شاملة للكفر ايضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ  
قصده التمهيد للحالة التي يكون فيها كفر او غيرهما وانما علمت  
هذه التقرير بغير كبح حسن ما فعلته في الجواب المذكور من  
قوتي فيمنع راي اخر حيث فرغت على التحريم ولم افرع على الكفر  
لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد يوجد عند عدم  
التاويل وقد لا ولم نعلم ان قابل ذلك لم ياول فتعين التفرع  
على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا اندفع الاعتراض  
السابق وهو كيف يفرع التعرير على الحكم بالكفر وسياتي ذلك  
من يد فان قلت يوجب ما في الاذكار قول ابن المنذر وفي  
الاسراف في باب القذف واجمع كل من احتفظ عنه هذا اهل العلم  
على ان الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني  
ان عليه التعرير ولا حد عليه ثم قال ويُسبى ذلك مذهب  
الامام الشافعي قلت قد علمت ما تقر في عبارة الاذكار ان  
عبارة هذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرهما

السابقة

السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي المفصل ثم رأت  
الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر  
وقياس ما تقدم اي عن المتولي انه اذا قال بلانا ويل انه يكفر  
لانه جعل الاسلام يهودية او نصرانية فاعلمه انتم فحمله  
مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وجعل هذه  
الاطلاق على ذلك التفصيل اخذا بالقاعدة اصولية  
الشهرة فان قلت عبارة النووي في مشرح مسلم قد  
تنا في ما تقره وحاصلها ان هذا الحديث مما عده العلماء من  
المشكلات ما حيث ان ظاهره غير مراد فان مذهب اهل  
الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله  
لاخيه يا كافر من غير اعتقاد بظلاله بين الاسلام ثم حكى في  
تأويل الحديث وجوها احدها انه محمول على المستحل ومعنى  
بابها اي بكلمة الكفر وكذا جار عليه في رواية اي رجعت عليه  
كلمة الكفر فجار ورجع بمعنى الثاني رجعت نقيضه  
لاخيه ومعصية تكفيره الثالث انه محمول على الخوارج الكفرين  
المؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف  
لان المذهب الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون  
ان الخوارج لا يكفرون كساير اهل البدع الرابع معناه ان يؤول  
الى الكفر فاما المعاصي كما قال ابو زيد الكفر ويخاف على الكفر فاما  
ان يكون ما عاقبة ستوما المصير الى الكفر ويؤيده رواية  
ابي عوانة في مستخرج علي مسلم فانما قال والا فكذا بالكفر



وفي رواية اذا قال لا حية يا كافي فقد وجب الكفر على احدهما  
الخامس معناه قد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة  
الكفر بل التكفير لكونه جعل لخاله المؤمن كافرا فكانه كفر نفسه  
اما لانه من هو مثله واما لانه كفر بما اليكفره الاكفر يعتقد  
بطلان دين الاسلام انتهى ومن اربعة السبل في بعضه وقاؤه  
مبينة على رأي اتخذه هذا واعترف بان خارج عن قواعد  
الشافعي وهو ان من كفر احدا من العنقة المنهودة لم يعم  
بالجدة كفر وان كان ما ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتاب  
الصواعق المحرقة في الرد على الرافض وغيرهم قلت  
لا تنافي في عبارته المذكورة ما مر ان قوله من غير اعتقاد  
بطلان دين الاسلام هو من التاويل الذي مر عن المتولي  
انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييده لما قاله  
المتولي بالمستحيل كذا قيل **واقول** ان اريد انه تقييد  
للمعنى فظاهر او المنطوق فليس كذلك **وبما انه** انه  
اذا قال يا كافي ما ولا بكفر السمعة او محرمها كان مع ذلك حراما  
اجماعا اخذ امام عن ابن المنذر فان اعتد حله جليده  
استثنى القول بكفره على الخلاف الا في مستحل الحرام المجمع عليه  
فان قلنا باشتراط ان يكون معلوما من الدين بالضرورة  
احتمل ان نقول يا كافر وندعي ان حرفة ذلك معلوم من  
الدين بالضرورة لان احد الاجمل تحريم ايد المسلم سيما  
بمعنى اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر

بمعنى

بمعنى اللفظ واضح وانا ذكر هذه اللفظها غير تاويل فاما قصد  
مع ذلك اما دينه الفري هو متلبس به وهو الاسلام كفر  
لا تراع بين احده في انه يكفر بذلك وانا اطلق فلم ياول ولا فقد  
ذلك اتجه ما افاده كلام شرح مسلم من انه ان استحل ذلك  
كفر والا فلا وانا ملت بهذا التقرير على ان كلامه شرح  
مسلم لا ينافي كلام الشيخين عما المتولي الا ان حيث ان قضيت  
كلامهما التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان له وجه  
لكن التفصيل بين الاستحلال وغيره اوجه هذا ما يتعلق  
بالوجه الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم  
**واما الوجه الثاني** فنقول لا ينافي ما مر عن المتولي لان رجوع تقييده  
اليه صا دقا بالكفر في بعض الحالات واما الثالث فاعترضه  
التركيب بان ما حكاه عن الاكفرين من عدم تكفير الخواص  
منوع قال بل هو الحق لما سنده في كتاب الشهادة وينبغي  
حمل كلامه على ما اذا لم يصدر منهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل  
الاعمد الخروج والقتال ونحوه اما مع تكفيرهم من لم تحقق  
ايمانه من الصحابة المشهور ولهم بالجدة فلا أنفي **واقول**  
ان خوارج لم يكفروا غيرهم الا بتاويل ولم يسموا الاسلام كفرا  
**وحديثه** فالمتقدم ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم  
نعم ان انكر وصحبه ابي بكر رضي الله عنه او كفر الصحابة  
او ضلوا الامة فسياتي مع ما شاكله واما الرابع والخامس فلا  
ينافيان ما مر ايضا فظهر ما سبق من انهما محمولان على من اول



ووقع في الحديث روايات لا بأس بالاشارة اليها فقد روي مسلم  
 اذا كفر الرجل اخاه فقد با بها احدهما وفي رواية له ايما رجل  
 قاتل اخيه ياكاف فقد با بها احدهما انا كانا كما قال ولا رجعت  
 عليه وفي رواية له ايضا ليس مما رجل ادعي لغيره به وهو  
 يعله الكفر ومن دعي رجلا بالكفر او قال عدو الله وليس  
 كذلك الاطراف عليه ومرو في رواية ابي عوانة فان كان كما قال  
 والا فقد با بالكفر وفي رواية اذا قال اخيه ياكاف فقد  
 وجب الكفر على احدهما ومعنى الكفر الرجل اخاه نسبه اياه الى  
 الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر او بصيغة المذخور ياكاف  
 او باعتبار ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين  
 بالذنوب وليس منه ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل  
 الاصول لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعهز باها احدهما  
 اي رجوع بكلمة الكفر كاسم والخز مرابنه لا بد ان يباها احدهما  
 بنية قوله في الرواية الاخرى ان كان كما قال ولا رجعت عليه  
 ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة  
 اقيم البرهان على صدقها بخلاف الاولى اذ معناها كل مكفر  
 اخاه فدايا اما ان يكفر القاتل او المقتول وبرهن على صدق  
 ذلك في الرواية الثانية بانه ان كان كما قال والا كفر القاتل  
 اي باللهي السابق بياضه وقوله او قال عدو الله نص كما  
 قاله بعض الشاهدين في ان نسبة الرجل غيره الى عداوة  
 الله تعالى تكفير له وكذا نسبة نفسه الى ذلك ويوافقه قوله

تج

فتح من كانا عدو الله وملائكة الاية وسياتي اخر الكنا  
 ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومن ان معني حار  
 رجع والاستسنا قيل معني اي لا يدعوه احد الاحياء  
 عليه لانا القصد الالبات ولولم يقدر المنفي لم يثبت ذلك  
 ويحتمل عطفه على ليس مما رجل فيكون جازيا على اللفظ  
 وقد فسر الخليلي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي فقال  
 ان اراد منه ان الدين الذي يعتقد ككفر لفرهود وبنا اخيه  
 ان كانا اخوه مسلما حقيقيا وانا كانا يظن الكفر وان يظن  
 فذلك غير من الحديث اذ لا يباها واحد منهما بالكفر وجب  
 يعذر القاتل انني قتله تجده مترجا فيما مر عن المتولي  
 وان التعزير انما يجب عند كونه المقتول كافرا باطنا  
 فان قلت كيف يكون كافرا باطنا ومبني قلت يمكن  
 تعاوه لاستتابة ان قلنا ان المرتد يميل لافنة ايام او لزالة  
 شبهة او تغلب او غير ذلك فان قلت وقضيت ان من  
 قال المرتد ياكاف غير قلت قد يلزم ذلك لانه اذا  
 وايداه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يتب ويمكن الفرق  
 با ما لم يقدح في الاسلام فلم يمكن له احترام اصلا بخلاف  
 من اظهر الاسلام وان كان كافرا باطنا ومع ذلك غلوا في  
 للمقواعد انه حينئذ ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم المرتد  
 ولا تعزير على من قال له ياكاف وفسد الغزالي في الاحياء  
 الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حين قال معناها





انه مكفره وهو علم انه مسلم اي فكفر بدليل قوله فان ظن انه  
كافر ببدعته او غيرها كان محظيا لا كافر انتهى وقد يؤخذ  
من كلامه حمل كلام الخطابي السابق على غيرها من بابا يقال  
معنى قوله ان كانا اخوة مسلما حقيقيا اي في اعتقاده  
وقوله وان كانا يسلطان الكفر ولا يظهر اي في اعتقاده <sup>حينئذ</sup>  
فانضم قوله وحينئذ يغير القابل وهذا التاويل متعين  
لا ينبغي العذر عنه **وقد فسر ابن رشد** من اكابر ائمة  
المالكية الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حينئذ الحديث  
علي ان من قال ذلك كفر حقيقة لكن فيمن كفر اخاه حقيقة  
لانه انما كان المقول له كافر فقد صدق والا كفر القاصيل  
لانه اعتقد ما عليه المؤمن من الايمان كفر واعتقاد الايمان  
كفر كفر قال تعالى ومن يكفر بالايان فقد جبه عمله وقال  
غيره من ائمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير  
القابل على القول بان الداعي على غيره بالكفر كفر واعتراضه  
بعضهم بانه الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة <sup>اشه</sup>  
لما دعي بالكفر كانه رضىه والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا  
وظاهر كلام الحليمي والغزالي الذي ذكرته عنهما ان القابل  
حيث اعتقد ان المقول له مسلم كفر مطلقا انا اول كفر فامر  
من المتولي اوجه **وقال ابن دقيق العيد** في قوله عليه الصلاة  
والسلام ومن دعي رجلا بالكفر وليس كذلك الا حارطته  
اي رجع وهذه اوجيد عظيم لمن كفر احدا من المسلمين

وليس

وليس هو كذلك وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء  
اختلفوا في المعايير وكلموا بكفر بعضهم بعضا وخرق حجاب  
المهبة في ذلك جماعة من الحشوية وهذا التوحيد لا حق بهم  
**ثم نقل** عن الامتداد ابا اسحاق الاسفرايني من اكابر اصحابنا  
انه قال لا كفر الا كفر في قلاور بما خفي هذا القول على بعض  
الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي ان يحمل عليه  
انه لم يه هذه الحديث الذي يقتض ان من دعي رجلا بالكفر  
وليس كذلك رجع عليه ولذا قوله عليه الصلاة والسلام من  
قال لآخيه يا كافر فقد باء بها احدهما وكان هذا المتكلم اي  
الامتداد ابا اسحاق يقول الحديث دل على انه يحصل الكفر لاحد  
الشخصين اما المكفر او للمكفر فاذا كفر في بعض الناس فالكفر  
واقع باحدهما وانا قاطع بانى لست بكافر فالكفر راجع اليه  
انتهى فتأمل تجده صريحا فيما مر عن المتولي وفي ان ابن دقيق  
العيد موافق على ذلك وفي انه لا فرق بين التاويل وعدمه  
وكلام الشيخ نصر المقدسي في تنزيهه في كتاب الصلاة خرج  
في ذلك **فانه لم** يبعد التكفير الا بما اذا كان المقول له ذلك ظاهرا  
العدالة لكن الاوجه ما مر عن المتولي من التفصيل وفي كافي  
الحوارزمي لو قال لست من امة محمد اولا عرف الله ورسوله  
او انا كافر او يدعي من الاسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر  
الا انه منعم انه اراد انه ليس منهم قطعا بل ظنا او انه لا يعرف  
الله ورسوله على طريقتهم اهل الاصول او نحو ذلك فيما يظهر



**والمفتي** تلميذ ابن المقرئ اعترض على الروضة حيث ذكره  
مع التنبيه على رده وبجوابه قال في الروضة قال المتولي  
لوقال لمسلم يا كافر بلا تاويل كفر لانه سمي الاسلام كفر اذ ذكر المقرئ  
مثله ولم يعلمه ولم يعجزه الى احد قال فان اراد كفر النعمية  
والاحسان فلا انقي ولا ضل قول الروضة لانه سمي الاسلام  
كفر فان **هذه** المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده  
انما مراده ومعنى لفظه انك تستع على دين الاسلام الذي هو  
حق وانما انت كافر دينك غير الاسلام وانما على دين الاسلام  
هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لادين الاسلام  
ففي عن كونه على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يفر  
بمعنى السب الفاحش بما يليق به ويلزم على ما قاله ان من قال  
لعابديا فاسق كفر لانه سمي العباد فاسقا وايضا فكيف  
يحكم عليه بالكفر باطلاق هذه الكلمة المحملة للكفر وغيره  
غيره اكثر واظهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لوقال يهودي افترس  
لمسلم يا كافر فند ابلانك لا يريد الا ان دينك وهو دين الاسلام  
**كفر** واما المسلم فلا يريد هذه اصلا انتهى كلام المفتي  
وكردده بانه مبني على ما زعمه من ان المعنى لفظا ما ذكره  
وليس بمعناه ما زعم بل بمعناه ما متصفا بالكفر وهذا كما ترى  
صادق بان ما اتصف به من الاسلام يسمى كفرا وانما لم يتصف  
بالاسلام من اصله وهو الذي زعمه ولا اثر لكون هذا الثاني  
هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لانه وصفه له بالكفر

مع

مع مناهدة الاسلام عنه وعدم تاويله قرينة ظاهرة على  
تسمية الاسلام كفرا فعملنا بما دل عليه لفظه صرحا بواسطة  
القرينة المذكورة والقينا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة  
بين الناس لان هذا لا يقول عليه في هذا الباب وقلنا له  
انت حيث اطلقت هذا اللفظ ولم تاويل كنت كافرا لضمته  
لفظك تسميته الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا  
انما حكم بالكفر باعتبار الظاهر وقصدك وعده انما يرتبط  
به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا  
المعنى لا يفهم من لفظه **وقوله** انما مراده ومعنى لفظه  
الآخر بل ذكره المراد لوجه له هذا البتة لما قررناه بان  
حكمنا انما هو باعتبار الظاهر لا بحيث عن المراد ولا نذكر عليه  
حكمنا ظاهرا وان دفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص  
لا دين الاسلام وانما مانع من الغرور المذكور فغير صحيح  
بل لا يلزم من عليه ذلك لانه العبادة لا تنافي الفسق لا مكان  
اجتماعهما في انا واحد اذ منه ارتكب كبير فاسق وان كان عبد  
الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما في شخص  
في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابديا فاسق  
تسميته العبادة فاسقا بخلاف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهرا  
بالوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلم تسميته  
الاسلام كفرا **وما تعجب منه** بان اللفظ اذا كان محلا  
لمعان فان كان في بعضها اخر حمل عليه وكذا اذا استوت



ووجبت لاحدهما مرجح وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر مع  
عليه بما هو عليه من الاسلام فقولنا واحتمال غيره كفر ظاهر  
**وقوله** واظهر ليس في محله كما تقرر وقوله وانما يصح المعنى الذي  
ذكره الى اخره يدب عليه ما هو غني عن الاعداد وقوله واحدا  
المسلم فالمراد هذا الصلح ليس في محله ايضا لان الارادة  
لا شغل لنا بها **واذا تقرر** كحكمنا بالكفر بما وجد في كتاب  
وعلمت انما ذكره الشيخان فيه نقلا عن المتولي هو الحق  
الذي لا يحيد عنه وان كلاما جمع من الامم صرح في كفره  
مطلقا وان ما مر من عبارة الاذكار وشرح مسلم وغيرهما  
لا يخالفه ظهرك انما افقت به في ما عديم الدين حق  
ظاهر لا يصح احدا افكاره وان من انكره فقد انكر على هواد  
الايمه الذين هم ابوابنا في الدين لكن المعترضون على المحترمين  
احد بعد المتأخرين ولا من المتقدمين فليهم اسوة والله  
احمد على ذلك **فن قال** اخبرنا عديم الدين نقول له ما الذي  
اردت بذلك فان قال اردت انما هو عليه مما الدين لا يسمي  
دينا قلنا له قد كبرت فان لم اصل والارض بنا عنك وان قال  
اردت انه لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا له لا كفر عليك  
لكن عليك التعزير لان يد الايق بك وان قال لا ينه لي  
قلنا له فمهل تحتقه انه يحمل لك ان تقول له ذلك فان قال  
نعم قلنا له كبرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك بنا على ما مر  
وان قال لا استحل ذلك وكما مر يخفى عليه ذلك قلنا عليك

التعزير

التعزير لك انك ارتكبت معصية ليست كفر او الى هذا التفصيل  
كله المستفاد مما قرنته في انك انما تقرر بقولي في الجواب السابق  
بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفر **واذا تقرر** حقيقة  
ما اجت به فلنرجع الى رد كلام المعترضين وهو لو كان كونه  
وكونه بلخيال اشبه غني عن الرد لكن في ضمن رده فوايه **فاما**  
**قوله** انما قال هذا لاقتنا كرا اقتضاه ان قائل هذه اللفظ  
يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر في دينه عليه  
بامره **منها** ان دعواه اقتضا في ربا الى اخره بالكفر مطلقا  
مجازفة وحمل بدلولات الالفاظ فان مدلولها ربا ان لا حالة  
يكون فيها كفر او حالة لا يكون فيها كفر وهذا اجلي واضع فلا  
نطيل فيه لانا الكلام فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية  
من الاتقان والتحري **ومنما** ان احتجاجه بذلك مكفر له  
صرحا فانه كفر مسلما من غير تاويل لان المفتي اذا افتى بحكم  
فلا يخلو اما ان يكون حقا او خطأ فان كان حقا فلا كلام في كفره  
مكفرا وان كان خطأ فكذلك وان قصد الخطا لانه لا يتهم  
تكفيرا احد بعينه اذ المفتي لا يفتي على احد معين والحق منه  
خلافه كيف يكفر غيره ويستدل بما يكفر به نفسه **فان قلت**  
لم ذكرت هذه الاشارة تخفية ولم تفصل في الجواب كما  
فصلت هنا والا اطلقت القول باحتماله كما في الاذكار **قلت**  
اشار الاختصار وحذرنا من الوقوع في وريطة الاطلاقات  
فان النووي قال في جواب المفتي من الروضة واذ كان في



المالة تفصيل لم يطلق الجواب فانه خطأ بالاتفاق وليس له ان يكتب  
الجواب على ما يعلم من صورة الواقعة اذ لم يكن في الرقعة تقرير له  
انتهر وليس الاطلاق في المصنف كالاطلاق في الفتاوى فان الناظر  
في المصنف لا يقصر على مصنف واحد والا كان مقتصر بخلاف  
المستفتى فانه لا اهلية له في النظر في المصنف حتى يعلم  
حكم واقعته وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فتى افتاءه واطلق  
له في محل التفصيل اجابه الى الوقوع في الخطا فكان المفتي مخاطبا  
اتفاقا وايضا فالمصنفات تكثر مسايلها فلو كلف المصنفون  
الى استيعاب ما بين التفاصيل وكل مسألة لتسوق عليهم بل  
عجزت عن ذلك قدرتم فسلخ لهم ذكر اصول المسائل والاطلاق  
في بعض الابواب انك لا تعلم تفصيل ما محل اخر وغير  
ذلك مما لا يحصى على ناظر في كتبهم وايضا فانهم انفصل في اجواب  
تفصيل واضحا قصد المستر المعنى المكفر عن العامة حتى  
لا ينطبق اليه انها منهم فاما غاب فظنتم سليمة ولا يقصد  
بقولهم لبعضهم بما في او يا عديم الدين الا كفر النعمة  
او يا من فعله كفط الكافر او عني ذلك مما لا يقتضي الكفر  
فابرزت لهم اما هذا اللفظ قد يكون كفا ليجزوه وسيعده  
عنه ولم ابين لهم الوجه المكفر مستر اليه عليهم لئلا يسحبه  
احد منهم فكم نسيب له في انه ربما يقصده فكان ما فعله من  
الاشارة الى التفصيل برما ومن ترويه بهم بان ذلك كفر ابلغ  
واولي واسبحانه يوفق من سأل من يشاء

واما

واما الاعتراض على التفرع بالغابا من فسيبه بجمل بالاحكام  
وبعد لوات الالفاظ ايضا لان الحكم المحقق هو حرمة واما التكفير  
فامر اخص ينشطر له ما من فكيف يعدلها الامر المحقق وهو  
الحرمة ولا يفرع عليه وينزع على الامر الذي لم يعلم وجوبه لانه لا ينافيه  
بقصد المتكلم ولم نطلع عليه بل ويند روقع المعنى المكفر من  
احد من المسلمين كما مر وذكر الفقهاء له انما هو خشيته من وقوعه  
وان كان وقوعه في غاية الندور فله ان التفرع على الحرمة  
هو الصواب الذي لا مرقبة فيه **واما الاعتراض**  
بما للمفتي كيف يكتب التفرع في الشبهة والتعزير يرجع الى  
راي الحكم في الشبهة والضعف **جوابه** وان كان لا يستحق  
جوابا لولا ما في جوابه من الفوائد التي لا تحصى على ذي لب  
ان الحكم والقضاة اسر المفتين لعلية اجمل عليهم  
وعدم معرفتهم بطواهر الاحكام فضلا عن دقايقها  
وقد قال الاذري عن قضاة زمانه ولا يغتر بقضاة  
زماننا فانهم كثر بي عهد بالاسلام هذا في قضاة زمانه  
فاما لك بغيرهم وقد اشار الى ذلك الفارسي ايضا في قضاة  
زمانه مع تقدمه على من الاذري بكمين ولما ان كان غاب  
قضاة زماننا بلغوا الى عالم يبلغه غيرهم صنف كتابا  
في قبايحهم وصد رتبهم اربعين حديثا فيه من يد الذم وتشد  
الوعيد على اكر القضاة وسميته حر الفضل تولى القضا  
وليس لنا ان القضاة فيهم المفتين فله مفتي اما يكتب



انا التعزير شديد او غيره وكما مانع من ذلك عند من له ادنى  
 بصيرة على ان لا يحابنا وجها ان القاضى ليس له ان يفتى في  
 الاحكام فعليه صار المفتى من القضاة كغيره والاستدلال  
 للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى امر الحاكم في السدة  
 والضعف ناسر عن الجمل بكلام الفقيه وقواعدهم لانه ليس  
 راجعا اليه في السدة والضعف بل يجب عليه ان يفعل  
 بالمعز حايئاسب معصيته من التخليط والتحريف وانما  
 الرجوع اليه تعيين نوع من الانواع التي يحصل بها ذلك  
 فتأمل وتأمل هذا الالهام الذي اوقع المفتى ضيق الاعتراض  
 بذلك على ان المفتى ان يخلط في الجواب ولو تغير الواقع  
 حيث لا مفسدة **ففي المجموع** والروضة واصلا للمفتى ما يشهد  
 في الجواب بلفظ متاويل عنده زجرا وتديدا في مواضع احكام  
 زاد في الروضة **قلت** المراد ما ذكره الصمدي وغيره قالوا  
 اذا راي المفتى المصلحة ان يقول للمصاحبي ما فيه تخليط  
 وهو لا يعتقد ظاهره وله فيه تاويل جازر حتى كما  
 روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن توبة القاتل  
 فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له توبة ثم قال اما الاول  
 فرأيت في عينه ارادة القتل فنفته واما الثاني فخباء  
 مسكنا قد قتل فلم اقنطه **قال الصمدي** وكذا ان سأل  
 فقال ان قلت عدي فقل على قصاص فواسع ان يقول ان  
 قتله قتلناك فعن النبي صلى الله عليه وسلم من قتل عبدا

قتلناه

قتلناه ولانا القتل له معنيان وهذا كله اذا لم يتوب على  
 اطلاقه مفسدة والله اعلم انتهى كلام الروضة وهو حجة  
 ان يتامله المعترضون ويفهموا فانهم لمكان تحقيق عنه وعن  
 غيره من كلام الائمة والما صدرت منهم هذه الخرافات  
**واما الاعتراض** بان القاضى لا يفتى عليه فقد مر ما  
 يتكفل برده بل لا يصدرك الا من ترك الشريعة الغاوية  
 ظريفا ومنيا منسيا لان القاضى اما ان يكون محققا لاقتضا  
 يومئذ ومنصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان  
 فرض انه قاض ضرورة وجب رفعه مستقبليه ليقوم عليه  
 الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يعقل فوض الامر الى  
 الله حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضى في صورة  
 السؤال الخصم مدع على اخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكر  
 انها فوضت اليه فليس متحاكما اليه حتى يكون له ادنى شبهة  
 في نوع من الضم او السب وانما احكامه له على ذلك استلزامه  
 على عراض المسلمين وشمهم بالافاظ القبيحة التي لا تصح  
 من ادنى الصوام **واما الاعتراض** بان الجواب ليس مطابقا  
 للسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتكلم عليه ومزيد  
 المقت والغضب من الله سبحانه يبيح الشخص الى ان يقول  
 ما لا يعقله ولا يفهمه فعوذ بالله من ذلك وسأله الحقون  
 عما اقترنهما الزلات والجهالات انه جواد كريم روف رحيم  
**واذ قد** انقضى الكلام على هذه القضية فلننتقل الى الكلام



على بقية الالفاظ والافعال التي توقع في كفر عنه نأوه عن غير  
اعتنا بهذا الباب لخطره وفي الحقيقة هذا هو المقصود  
بالكتاب وطاهر المقودمة له والسبب الباعث عليه **فقول**  
هذا باب واسع وكل من اعتنى به كحقيقة ثم اصحابنا كما  
ستعلمه **في** المكفرات العزم من الكفر في زمان بعيد أو  
أو بقلبه باللسان أو القلب على شيء ولو بما اعتقليا فيها  
ينظر فيكون ذلك كفر في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة  
وجز منه البهوي وغيره كالحلي وصححه الروياني  
وقول الشافعي في الام كل عالم يحرك به لسانه فهو حديث النفس  
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه  
محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما حمل الآية الحديث عليه  
وقول ابو نصر الغشيري عندنا لا يتصور الزعم على الكفر الذي  
هو الجمل بالله اذا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجمل به  
**يجل** عنه بانه المراد بالكفر في هذا الباب ما انصرف  
بالجمل وان كان قلبه صادرا منه مني ما ذكر وما ياتي بمثلها  
ايانا الا ترى ان الاستهزاء والمقزل كغيرهما وكذا العقل  
الاي فان اراد ابو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا فخير مسلم  
له ذلك بل لا وجه لكلامه حقيقته وان اراد ان حقيقة الكفر  
الذي هو الجمل لا يجمع حقيقة العلم فسلم لكن لا يدخل ذلك  
فيما نحن فيه وفارق ذلك عن م العدم على موافقة كثير فاصد  
لا يفسق بان فيه الاستداحة على الايمان من حيث خلافه

الاستداحة

الاستداحة على العدم فانها ليست مشروطا فيها وكان وجه  
ذلك ان الايمان الحقيقي وهو متنتف مع العزم والعدالة  
اجتناب الكبار مع عدم غلبة المعاصر والنية لا تتأثر ذلك  
وهو اظهر لا غير عليه ومن ثم قال البهوي لو قال الكافر  
امنت بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشرط  
ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام  
عن الصولييين ان من نطق بكلمة الردة وزعم انه اضمن  
تورية كفر ظاهر او باطنا وقرهم على ذلك فتأمل ينفعك في  
كثير من المسائل وكان معنى قصد التورية انه اعتقد  
مدلول ذلك اللفظ وقصد ان يوري على السامع ما لا فلكم  
بالكفر باطنا فيه نظر فلو حصل له وسوسة فتدد في الايمان  
او الصانع او تعرض بقلبه لنقص او سب وهو كاره لذلك  
كراهة جديدة ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه شيء والاثم  
بل هو من الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان  
من نفسه لما كرهه ذكره ابن عبد السلام وغيره **ومن ذلك**  
اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يجلس بقول او فعل **ومنها**  
كل قول او فعل صدر عن تعبد او استهزاء بالدين صريح كالسجود  
للصنم او الشمس وسوا كان في دار الحرب ام في دار الاسلام  
بشرط ان لا تقوم قرينة على عدم استهزاء به او عنده وما  
في الحلية عن القاضي عن النضر ان المسلم لو سجد للصنم  
في دار الحرب لا يحكم بردة ضعيف وواضح ان الكلام في المختار



واستشكل العز بن عبد السلام الفرق بين السجود للصنم  
وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم حيث لا يكفر  
والسجود للوالد كما يقصد به التقرب الى الله تعالى كذلك قد  
يقصد بالسجود للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا  
الى الله زلفى ولا يمكن ان يقال انه شرع ذلك في حق العلماء  
والابادون الاصنام **وقال المرافى** في قواعد **كان النبي** في  
يستشكل هذه المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا  
الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب عنه  
بان الوالد وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا  
بالسجود للوالد كما في قوله تعالى وخزوا له سجدا بنا على ان المراد  
بالسجود ظاهره وهو وضع الجبهة كما مضى عليه جمع ولجاوب  
بانه كان شرعا قبلنا ومضى اخرنا على ان المراد به الاحتوا على  
كل هذا الجنس فثبت للوالد ولو في زمن من الازمان  
ومشقة من الشرائع فلم يكن لغا على ذلك شبهة لاضيقته  
ولا قوته فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما امره الشريعة  
بتعظيمه بخلاف ما وردت بتعظيمه فاندفع الاشكال  
وانتقم الجواب عنه كما يخفى وفي الواقع وشرحا انه صدق  
بما جابه النبي ومع ذلك سجد للشمس كان غير موافق للاجماع  
لان سجوده لها يدل بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم  
بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم ايمانه لان علم السجود لغير  
الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه يسجد لها على سبيل

التعظيم

التعظيم واعتقاد الالهية بالسجود لها وقلبه مطمئن بالتصديق  
لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان اجري عليه حكم الكافر  
في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعني النبي عز الدين  
من ان العلم كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة اخر  
سجود الثلاثة وعبارته وسوا في هذه الخلاف وفي تحريم  
السجود ما يفصل بعد صلاة وغيرها وليس من هذا  
ما يفعله كثير من اهل الجملة الظالمين من السجود بين يدي  
الشايع فان ذلك حرام قطعيا بكل حال سواء كان الى القبلة  
او غير ولو سوا قصد السجود لله تعالى او غفل وفي بعض  
صوره ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى انتهى فافهم انه قد  
تكون كفرا بان قصد به عبادة مخلوق او التقرب اليه وقد يكون  
حرما بان قصد به تعظيمه او اطلاق وكذا يقال في الوالد  
**فان قلت** ما ذكرته من الجواب عن الاشكال في الوالد  
لا ياتي في العلم لان نقل صورة السجود لم **قلت** بل ياتي  
فيهم لان تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود  
كما في قوله تعالى واذا قال ربنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا واذا  
صلوات الله وسلامه على بكينا وعليه وعلى سائر الانبياء  
والمرسلين كان بالنسبة للملائكة عليهم السلام هو العالم الاكبر  
فثبت لجنس العلم السجود فكان شبهة وان كان المراد في الاصل  
بالسجود الاحتوا عند جماعة وان لم يكن هو السجود لـ  
وانما كان قبله لسجودهم كما ان الكعبة قبله لصلاتنا **ومن**



**الكفرات** ايضا السحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها فان دخل  
 عن ذلك كان حراما لا كفرة فهو مجرد لا يكون كفرا عالم ينضم  
 اليه مكفر ومن ثم قال لا وردي مذهب الشافعي رضي الله عنه  
 انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله ويسأل عنه فانه اعرف  
 معه بما يوجب كفرة كان كافرا حنيفيا انضم الي السحر لا بالسحر  
 هذا مذهبنا واطلق مالك وجماعة سواه الكفر على الساحر وان  
 السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب سوا سحر مسلمانا او ذميا  
 كالزناديق لكن قال بعض ائمة مذهبنا مذهبنا والصواب ان  
 لا يقتل بهذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان  
 مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان ان الصواب في هذه  
 المسألة مذهبنا كما اعترف كثير من اصحاب مالك ومذهبنا  
 في الساحر اقرب الى مذهب المالكي فيه وسياتي في الخاتمة  
 ايضا كلام اهل مذهبنا في ذلك **ومنها** القائل المصحف في القاذورات  
 لغیر غیر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء وان ضحفت والمراد  
 بها التجاسا مطلقا بل والقدر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم  
 قال الروياني والمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية  
**ويؤيد** ما ياتي فيمن قال قصعة تريد ضمير ما العلم وكتب  
 الحديث وكل ورقة فيها اسم ما اسمها تسمى اولى بذلك في كل  
 القاية في القدر مكفر واهل من الروياني بالعلوم الشرعية  
 الحديث والتفسير والفقه والاهتمام بالحق وغيره وان لم يكن منها  
 انار سلف او يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر

بمقتضى لا يسجد وكذا  
 لو اعتقد باحاطة السحر كان  
 كافرا بمقتضى لا يسجد فيقتل

الاطلاق

على ان كتب الحديث بكتب الشريعة  
 مثل المصحف في الاقا

الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا ليس  
 فيها اسم معظم وعبارة الزكسني في هذا القول ما ذكره ابو الرفع  
 في القائل المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف بكتب الحديث  
 في معناها وقد الحق الروياني به اوراق العلوم الشرعية  
 ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه اسم ما اسم الله العظيم  
 انتهى وفيهم بعض المتأخرين من هذه العبارة ان  
 تضعف لكلام الروياني وانت خبير اذ تأملتها ان الامر  
 ليس كذلك وانه اما ذكر ذلك تقوية لما ذكره من الحاق كتب  
 الحديث بالمصحف فانه يقول هي اولى بالحكم ما ذكره الروياني  
 فيتعين ذكرها كما ذكر الروياني اوراق بقية العلوم  
 الشرعية وان كانت داخلة في كلامه **ومن ذلك** يعلم انه كلور  
 فيها اسم معظم من اسم الملائكة والانبيا يكون كذلك وان المراد  
 بالمصحف ونحوه كل ورقة فيها مني من القرآن والحديث او  
 نحوها سواء كتب القرآن لله راسه ام غيرها وان هذا المحلل  
 فارق فساد جميع ذلك من كافر والدخول به في المحلل فسادها  
**فانه قلت** قد بينا في ما نقرر قولهم يحرم الاستنجاء بيدها فقام  
 عليه معظم ولم يجعلوه كفرا **قلت** الفرق ان تلك الحالة  
 حادثة وليس فاما يمنع ملاقاته التجاسة للمعظم فان فرض انه  
 قصه تضييقه بالتجاسة ياتي فيه ما هنا على ان الحجة لا تقا في  
 الكفر كما مر وكالقائل المصحف ونحوه في القدر تلطخ الكعبة  
 او غيرها من المساجد نجس ولو قيل ان تلطخ الكعبة بالقدر



الظاهر هو كنهه لم يسجد الا ان كلامهم ربما يباه قال اهام  
اكرميين وفي بعض النسخ انما الفاعل مجرده لا يكون  
كفرنا قالوه هذه ازلال عظم من المعلق ذكرته للتنبه على غلطه  
انتهى وافر الشيخان على ذلك وهو جدي بالغلط وان نقل  
عن الشيخ ابي محمد ايضا وعن غيره خلافا لما نظر فيه بذلك  
وقول الأذري لم لا ياول ويحل على حمل صحيح لا يخفى على الفقيه  
استحاجه كانه يشيرون الى ان حقيقة الفعل لا يمكن ان  
يكون كثره او اما الكثرة استلزمه من التهاون بالدين  
ومحرفه وهذا تاويل صحيح وبه يندفع الغلط الا ان المراد  
لا يدفع الايماء ومنها القول الذي هو كفر سوا صدر عن  
اعتقاد او عناد او استهزاء فن ذلك اعتقاد قد مر العالم  
او صدور الصانع او نفي ما هو ثابت للقاء مع الاجاء المحل  
من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه يعلم  
الجزئية او اثبات ما هو منفي عنه بالاجاء كذلك كالالوان  
او اثبات الاتصال او الانفصال له فان قلت المعتزلة  
ينكرون الصفات السبعة او الثمانية ولم يكفروا بمم قلت  
هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون ما زادتها على الذات حذر  
من تعدد القدماء فيقولون ان الله تعالى علم بذاته قادر بذاته  
وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة اما المحذور تعدد  
ذوات قدما لا تعدد صفات قائمة بذات واحدة قدسية  
وكذا يقال في اختلاف الاسماء في نحو البقا والقدم والوجه

واليد

واليدين وبمنه التامله تعلم الجواب عن قول العز ابن عبد  
السلام والجواب ان الاسمية اختلغا في كثير من  
الصفات كالقدم والبقا والوجه واليدين وفي الاحوال  
كالعالية والقادرية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم  
يكفر بعضهم بعضا واختلغا في تكفير نفات الصفات  
مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكلما واتفقوا على كاله  
بذلك واختلغا في تعليله بالصفات المذكورة انتهى فاخته  
عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الاصح وان جري قوله  
تكفيرهم عليه جماعة بالنقل عن الائمة الاربعة الفهم لم  
يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل زعموا بذلك انهم الواحد  
المعظم دون غيرهم واما القدم والبقا فامورا اعتبارية  
فلا يلزم من علي ثبوتها نقص ايضا وكذا ان في الوجه واليدين ونحوها  
فانقص ما مني عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاسمية  
لبعض وقد اشار ابن الرنقة الى هذه القول بالكل والقول  
بعده بما حاصله انما المخالفين لصفات الباري تعالى  
الذي هو متصف بها انما يحكم بكفرهم لانهم يعتبرون  
بأبواب الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكل  
نظر الى تغيير الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان  
بمنزلة تغيير الذات فكفر لانهم لم يعيدوا الله سبحانه  
وتعالى المنزه عن النقص لانهم عيبه واقبح صفته كذا وكذا  
والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك فم عابده ونحو غيره



بمذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عما اختار منه الإسلام  
ابن عبد السلام قدس الله روحه انتهى وميل كلام ابن الرفعة  
إلى عدم التكفير وهو كذلك وإن لم يزل على هذه الاعتقاد  
نقص لأن لازم المذهب غير مذهب كإياي ومن شمر  
قال السنوي المجسدة ملزمون باللوآن وبالانصال  
والانقصال مع أنا لا نكفرهم على المشهور كإدله عليه كلام  
الشرح والروضة في الشهادات انتهى وسيأتي الجمع بين  
هذه وقول النووي في شرح المذهب بكفرهم فلما حصل أن من  
يقولوا ثبت ما هو صريح في النقص كفر إيسا وما هو ملزم  
للنقص فلا ومعنى إثبات الانقصال والانقصال يرجع  
إلى قول من قال بالبري تعالى لا داخل العالم ولا خارج ومن  
ثم قال الغزالي معناه أن مصحح الاتصال والانقصال الجسمية  
والخبر وهو محال فانفك عن الصنفين كما أن اتحاد لاهو  
عالم ولا جاهل لأن مصحح العلم هو الحياة فإذا انفتحت  
الحياة انتهى الصنفان وهذا كما ترى ظاهر في تكفير القائلين  
بالحياة لكن مشي الغزالي في كتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة  
والغزالي بن عبد السلام في فتاويه الوصلية وغيرها على  
عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لأن علما الإسلام لم يخرجوا  
عن الإسلام بل حكى بالاث من المسلمين وبالله في  
مقاريم وتخريم دمايم وأما الحكم قال الزركشي وهذه  
بناء الشيخ على تفسير المتكلمين بالإيمان بما علم أنه من دينه

محمد

محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم يكونه علما  
بالعلم أو علما بذاته أو كونه من ميا أو غير مربي ليس بداخل في  
مسمى الإيمان وكما كونه في جنة أو ليس في جنة انتهى وبه  
يأيد ما قدمته في وجه عدم تكفير المعتزلة ونحوهم قال  
الشيخ ومن زعم أنا الإله سبحانه وتعالى يحل في مشي من أحاط  
الناس أو غيرهم فهو كافر لأن الشرع إنما عي عن المجسدة  
لغلبة التجسيم على الناس وأما لا يفهمون موجودا في  
غیر جنة بخلاف الحلول فإنه لا يهم الابتلاء ولا يخطر على  
قلب عاقل فلا يصح عنه انتهى والحلول الاتحاد كما يأتي  
**ونكاسل** أنه في كفر ساير الفرق خلافا بين أئمة السلف  
والخلف حرة القاضي عياض آخر الشافعية وهذا لا يكر  
الأنافي العلم بالحقيقة أو بالمعدوم وزعم قدم العالم أو بقا به  
أو السالك في ذلك ومنكر البعث أو مشي من متعلقا به  
كما يعلم ما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزعم الحلول  
أو الاتحاد أو نحوهم كالتقابلين بالتسامع وغيرهم من  
الطوائف المذكورة في الشفا وغيرهم وإنما ذكرت ذكرهم  
لأن كفرهم معلوم بما قررته في هذه الكتب **ومن ذلك** محمد  
جواز بعثة الرسل أو أنكار نبوة بني مينا المتفق على نبوتهم  
صلوات الله وسلامه عليهم لا كالحنف وخالفه بن مينا ولحقان  
وغيرهم وكان ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته  
أو أنكار رسالة واحد من الأنبياء المعروفين انتهى وينبغي



حمل قوله المعروفين علي من اجمع المسلمين علي رسالتهم وادفعني  
الرسالة علي سائر الاقوال فانه قد وقع خلاف في تعريف الرسول  
**ومن ذلك** ايضا تكذيب بني اوفية بتكذيبه اليه او بحاربه او  
سبه او الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لو تني في ذلك  
بني هذا الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي او قد من بنينا  
او بعده ان لو كان نبيا او انه صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة  
به فيكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تمني ذلك بالنسبة  
او القلب **بلي** قضية قولهم او تكذيب بني اوفية لا فرق بين  
تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به كلام العراقي  
شارح المذهب لكن كلام غيره يثار فيه واصل ذلك انهم  
صرحوا بان من خصا بخصه صلى الله عليه وسلم ان تزوج بلا  
ضهر لان اعتبارهم لانه اجمد وهو مامون في حقه جميعا الله  
عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبته لم يلفت اليها **وقال العراقي**  
المذكور بل تكذب بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كذبها  
لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الذي يصرح في  
عدم عصيته مما اكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما  
كفر ولا ينافي ذلك ما وقع من بعض جفاة الاعراب مما قرب  
من ذلك لانهم كانوا معدودين بقرب اسلامهم وصرح كلامهم  
بهذا ان كون الاستخفاف بالنبي كفر الاختصاص بل نبيا صلى الله عليه  
وسلم ومنه يوحى انك لا في عد اصحابنا كون الاستخفاف به  
كفرا من خصا بخصه صلى الله عليه وسلم وقد يجاب اخذ

من استتر

من استتر كلامهم بان كثير ما يعدون شيئا من خصا بخصه  
ويكون المراد به ما اختص به عن عد الانبياء من بقية الامم وقد  
عدوا من خصا بخصه ايضا ان من رقى بحضرة كثر ونظر فيه  
في الروضة ويحجب بان هذا ظاهري في الاستخفاف فكان كفر  
ومنه يوحى ان غيره من الانبياء كذلك ويعبر الاشكال ويجوز  
المذكور ان وما ذلك ايضا بحداية او حرفي من القرآن يجمع عليه  
كالمعروفين بخلاف البسمة او زيادة حرف فيه مع اعتقاد انه من  
**فان قلت** قد انكر ابن مسعود كون المصودتين قرآنا فكيف يكفر  
نا فيها **قلت** قال النبي **وي** في المجمع ان نسبة ذلك الى مسعود  
كذب عليه **فان قلت** هل فيه جواب علي تقدير الصحة  
**قلت** الجواب عنه انهم يستقر الاجماع عند انكاره علي كغيرها  
قوانا واما الان فقد استقر فصارت قرآنتها معلومة من الدين  
بالضرورة فكفرنا فيها عالما كان او عاهيا مخالفا للمسلمين علي  
انما روي عن انكاره انما هو انكار رسمها في مصحفه لا ان كان  
قرآنا كما قاله الشيخ ابو علي بن ابي هرون والقاضي ابو بكر  
الباقلاني لانه كانت السنة عنده ان لا يكتب في المصحف الا ما  
امر النبي صلى الله عليه وسلم بانثائه او كتبه ولم يجده كتب قبل ذلك  
واستمع امره به وفي وجه حكاية القاضي حسين في تعليقه  
انه لم يمتحسب النبي صلى الله عليه وسلم بسبب الشيخين وعثمان  
وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق ومن سب  
الشيخين او احسنين يكفر او يفسق وجماد كذا في النسخة



وصوابها الختيم بمجة فوقه فتون يعني عثمان وعلي رضي الله  
عنه وعبارة البغوي من انك خلافة ابي بكر مبهمة ولا يكفر  
ومن سب احدا من الصحابة ولم يستحل نفيسوا واحتلفوا  
في كفر ما سب الشيخين قالوا الركني كالسبكي وينبغي ان يكون  
الخلافة اذا سب امر خاص به اما لو سبه كونه صحابيا فينبغي  
القطع بكفره لانه ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض  
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روي الترمذي انه صلى الله عليه  
وسلم راي ابا بكر وعمر فقال هذا انا السبع والبصر وهكذا  
القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة  
والسلام انه قال يقول الله تعالى من اذني لي وليا فقد اذنته  
بالجرب وفي رواية فقد استحل عماري ولا شك اننا نتحقق  
ولاية العشرة من اذنه واحد منهم فقد بارز الله تعالى  
بالمحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب على الحارب لم يجبه ولا  
يلزم هذا في غيرهم الا ان تحقق وانته باخبار الصادق  
انته وما يجب من القطع بالكفر ظاهر نقلا ومعنى  
ومن اللحاق بالمحارب ظاهر دليلا لا نقلا وسياتي لذلك  
بسماخر **ومن ذلك** ان يستحل محرما بالاجماع كالخنزير  
واللواط ولو في ملوكه وان كانا ابو حنيفة لا يري الحد فيه  
لانا ماخذ الحرفة عنده غير ماخذ احد او يحرم حلالا لا  
بالاجماع كالنكاح او ينبغي وجوب مجمع على وجوبه كركعة  
من الصلوات الخمس ويعتقد وجوبه بالاجماع

كصلاة

كصلاة سادسة بما يعتقد فرضيتها كفر ضية الخمس لم يخرج  
معتقه وجوب الوتر ونحوه وكصوم رمضان هذا ما ذكره الرازي  
زاد النووي في الروضة ان الصواب تقيده بما اذا اجمد مجرما  
عليه يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص ام لا بخلاف  
ما لا يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان جحد لا يكون ككفر  
انتهى وعلل اذه ظاهر وخرج بالمجمع عليه الضروري كما سبق  
ثبت الابن السدس مع بنت الصلب ومحمد فكل المتعة فلا يكفر  
جاء مما كافيته في شرح الارشاد مع بيان انه هل الكلام  
في جاحد مما جملا او عناد او مع بيان رد قول البلقي ان حرمة  
فكل المتعة معلوم من الدين بالضرورة وانه قد استحل  
الدعا والاموال بالم ينشأ عن تاويل ظني البطلان كما وبل النفا  
والضروري اهتلة كثيرة استوعبها في الفتاوى **ومن ذلك**  
ايضا ما لو اجمع اهل عصر على حادثة فانكارها يكون ككفر  
ومحل هذا كله في غير من قرب عمده بالاسلام او نسابا ودية  
بعيدة والاعرف الصواب فاما انكر بعد ذلك كفر فيا فليس  
لما انكاره حينئذ فيه تضليل للامة وسياتي عن الروضة  
عن القاضي عياض اذا كان ما كان فيه تضليل للامة يكون ككفر  
ثم ما ذكره الشيخان كالاصحاح في استحلال الخمر استبعد  
الامام بان لا يكفر من رد اصل الاجماع ثم اوله ذكره بما اذا صدق  
المجمعين على ان الخمر يثبت في الشرع ثم طله فانه يكون رد  
للشرع قال الرازي وهذا انهم فليجرح منه في سائر ما حصل



الاجماع على افتراضه او تحريمه فنفاه **واجاب** عنه ابو القاسم  
الريجي في بيان ملحظ التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استباحة  
ما علم تحريمه من الدين ضرورة ولهذا **قال ابن دقيق العيد**  
مسائل الاجماع ان صاحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة  
التواتر لمخالفة الاجماع وان لم يصحبها التواتر فلا كفر فيها وفي  
الركن بين تكفير منكر الاجماع اي المجمع عليه وعدم تكفير منكر  
اصل الاجماع بانه منكر الحكم وافق على كون الاجماع حجة ثم انكر  
انزله المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الاصل فانه لم يوافق على  
مضي البنية انتهى وفي فرقه نظر لاقتضائه ان منكر الحكم لا بد  
ان يسبق منه اعتراف بحجة الاجماع وهو خلاف قضية اطلاق  
وان من سبق منه الاعتراف بذلك كفر وان لم يكن الحكم ضروريا  
وليس كذلك فالذي يتجه هو ما اشار اليه بحجاب الاول  
ما ان ملحظ التكفير انكار الضروي وهو سبق منه الاعتراف  
بحجة الاجماع **ام لا فان قلت** هل يبقى منه وفي اخره بين  
اصل الاجماع حيث لم يكن كفر او انكار الحكم المجمع عليه الضروي  
حيث كان كفر **قلت** نعم ونقدم قبله مقدمة وهي ان  
النظام وعينه انما انكر كون الاجماع حجة زعمهم انه لا يستحيل  
الخطا على اهل الاجماع وانه لا دليل على عصيته قطعا اذا استدل  
به على ذلك يحتمل التأويل فالاجماع الذي انكره هو نطاق العلماء  
على تفرقهم وكثرتم على رأي نظري وهذا ليس كانكار الضروي  
الذي هو نطاقهم على الاخبار عن محسوس على نقل التواتر وذلك

قطع

قطع لحصول العلم الضروي به والقدر فيه يسري الى البطلان  
الشرعية من اصلها فتطابق العلماء على رأي واحد تطرأ لاوجب  
العلم القطعي الا من جهة الشريعة فلم يكن انكار كونه من اصله  
حجة ولا انكار افادة القطع مع الاعتراف بحجته مكفر على الا  
بخلاف انكار الضروي فانه يسري الى انكار الشريعة بل  
الشرائع كلها فمن ثم كان كفره كما تقر فاقض الفرق بين انكار اصل  
الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضروي **وبما قرر**  
يعلم رد متظير الغزالي في كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكر كون  
الاجماع حجة فيصير مخالفا فيه ووجه رده ان النظام لا ينكر  
الحكم كامن وعلى التفرق فمنه هذا الانكار مبتدع ضار  
فلا نظر لانكاره ولا مخالفة **فان قلت** نافي حكم الاجماع خوف  
من جاحد المجمع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالفة  
بخلاف الثاني فانما الجحد يقتضي سبق الاعتراف والاعتقاد  
**قلت** اذا تأملت ما سبق من التقرير علمت ان الملحظ  
في التكفير انما هو انكار الضروي المستلزم لانكار الاجماع  
بخلاف انكار الاجماع من اصله او حجته او المجمع عليه الغير  
الضروي فانه لا يكون كفر اخلافا لما يوجهه كلام بعض المتأخرين  
**وبما يوضح** هذه المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فلان يرجع  
انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار غزوة تبوك او  
وجود اي بكر وعمر وقتل عثمان وظلقة علي وغير ذلك مما علم  
بالنقل ضرورة وليس في انكاره جحد شرعية لا يكون انكاره ذلك



كفر اذ ليس فيه الكذب والعداوة كافتكار ههنا وعباد  
وقعة اجل ومجارية على من حارب به نعم انا اقترن بذلك  
اتهامه للناقلين وهم المسلمون اجمع كفر كما في الشفا وغيره  
لربما انه الى ابطال الشريعة وليس هذا منكرا اصل الاجماع  
لانه لا يتم جميع المسلمين بل وابعضهم وانما ينكر اجتماعهم  
وتوافقهم على شيء وانما رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد  
الدين او حكم من احكامه كانكار الخواص حديث **الرحم**  
فان كان لا نكار لهم **الرحم** كفر ولا يحكم من احكام الشريعة  
يجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة وانا انكره واقعته  
واعترفتوا بان **الرحم** ثابت في هذه الشريعة بدليل اخر لم يكفروا  
عالم يقتضيه بذلك اتهامهم للناقلين وهم المسلمون اجمع  
واذا تدبرت هذه الآية قرنته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه  
احق بالاتهام والتصويب مما ذكره بعض المتأخرين وغيرهم  
في هذا المحل وسياتي لهذا البحث زيادة تحقيق ونقح  
وفي تعليق البهوي من انكر السنن الرابطة او صلاة العبد  
يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانه معلومة من الدين بالضرورة  
ولو انكر هبة الصلاة زعمانه انها لم ترد الامة وهذه  
الصفات والشروط لم ترد من جملة كفر ايضا اجماعا  
كما يؤخذ من كلام الشفا قال القولي ومن ذلك ايمجد الضرور  
انا يعتقد في مضي ما لا كسر انه حق قال وجرم قسيتها بذلك  
انتهى وقضيتها ان مجرد تسميته الباطل حقا لا يطلو انه كفر وهو

ظاهر

ظاهر في نحو هذه المسألة مما يضرب من التاويل وهو حجة  
الامام له على نية الزكاة اما فيما لا تاويل فيه بوجه ينبغي  
ان يكون تسميته حقه **او من الكفر** ايضا ان يرضى بالكفر  
ولو ضمنا كان يساهل كافر يريد الاسلام ان يلغنه كلمة الاسلام  
فلم يفعل او يقول له اصبر حتما في من شغلي وخطبي لو كان  
خطيبا وكان يسمع عليه بان لا يصل وان لم يكن طابا بالاسلام  
فما ينظر كلام الخليم الا في قريبا قد يدعي ان اشارته عليه  
بان لا يصل اذا كانت تكونه عذرة فيفسر عليه بما يكره وهو  
الكفر ويحمله عا حجة وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظر والذي  
نظنه انه يكفر به ذلك وان قصد ما ذكرناه كان متسببا في بقائه  
على الكفر وليس هذا كسالة الخليم الاية خلافا لمن قوهمة  
لان تلك فيها محذور من فقط وهذه منها تسبب الى البقاء  
على الكفر او يشير على مسلم بما يريده وانا كان حريصا المردة  
كما هو ظاهر او يكرهه على الاصح او يطلب منه او من كان الكفر  
كما صرح به الامام حين قال في ميثاقه تنصرت في قول يطالب  
بالاسلام **او** العود الى ما كان عليه والتعير عن هذا  
القول يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي ان يقال هو يطالب بالاسلام  
او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر انتبه بخلاف ما في السلم  
سليه الله الايمان او لكافر لا رقة الله الايمان فلهذا لا يكون كفر  
على الاصح لانه ليس رضي بالكفر وانما هو عدا عليه تشديد  
الامر والعقوبة عليه هذه اما ذكره الشيخان وانتخير



من قولها لانه ليس رضي بالكفر الى اخره ان محل ذلك ما اذا لم يذكر  
ذلك رضي بالكفر والاكفر قطعا والذي يظهر من فحوى كلامهما  
انه لو اطلق فلم يقله على جهة الرضي بالكفر ولا على جهة تشديد  
الحقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر ولو رضي كافرا بالاسلام  
او اكره كافرا اخر عليه او عزم عليه في المستقبل لم يكن بذلك  
مسما وتفرق بما مر في العزم على الكفر والعزم على فعل الكفر  
وليس من الرضي بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم  
اخر ويكمل تخلفه اذ ارتكاب كبائر الحرب ليس كفر او لا  
ينسلب بها اسم الايمان بل اسم المرح كسقي ودين وولي ويخلص  
وموفق على الاطلاق فاذا اقامت فاستقام بخلاف النار خلافا  
للخارج فانهم يحكمون بكفره وللمعتزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس  
بمومن ولا كافر والفسق عندهم من لزم بين الايمان والكفر منعا  
وصفه باسم مدح ما ذكر مطلقا او مقيدا **تجب**  
ما ذكر في مسألة عدم التلقين وفي الاشارة هو ما نقله  
الشيخان في الروضة واصحها عن المتولي واقره وهو المعتمد  
وبه جزم البخاري واما ما في باب الفصل من الجمع من ان الصواب  
انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله  
الركشي خلافا لقول الأذري والتصويب ظاهر فيما سوي اشارته  
بما لا يسلم ومن جزم ايضا بالكفر في ذلك الفخر الرائي ونقل  
عن بعض العلماء انه ينبغي له ان لا يبطل **النية** في كل ما يحصل  
الانتقال من الكفر الى الايمان على اسرع الوجوه وما ذكره

في مسألة

في مسألة لا روقه الله الايمان استشكل بما اذا قال المسلم بكافر  
بلا تاويل **ويجاب** بان الكفر قسمان اناج من تسمية الاسلام كفرا  
كافر وهذا ليس فيه ذلك وهذا انما يتجه ما قدمته من انه  
لو طلب ذلك للرضي بالكفر كان كافرا **ويجيب** ايضا ما دل عليه  
كلام الحلبي من انه لو تبنى مسلم كفر مسل فان كان ذلك كما يمتني  
الصدوق لصديقه ما يستحسنه كفر كما استحسنه الكفر كفر  
وان كان كما يمتني العدو لعدوه ما يستعظمه لم يكفر فاذا اسلم  
عدوه الكافر فخرن المسلم له ذلك وتبين ان لم يسلم وورد لو عاد الى  
الكفر لا يكفر لان استقباحه الكفر هو الذي يجعله على ان يتحناه  
له واستحسنه الاسلام هو الذي يجعله على ان يتكرهه **له**  
وانما يكون تبيين الكفر على وجه الاستحسان له وقد تبنى موسى صلى الله  
عليه وسلم ان لا يؤمن من فرعون وزاد على التمني فدعا الله بذلك  
بقوله ربنا اطع على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى  
يروا العذاب **الايم** فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا اخره  
عنه انتهى **الكفر** في الاستدلال فظهر ان شروع من قبلنا في شروع  
لنا ولانه يجوز ان موسى على نبينا وعليه وعلى ساير الانبياء والمرسلين  
افضل الصلاة والسلام علم عدم ايمانهم فساله قصدا والكلام  
فيما انطوى عليه وقديح **ويجاب** بان كان شرع المنزلة الا انه  
لم يرد في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلاف **وبما** الاصل في السوا  
طلب حصول ما ليس بحاصل فلا نظر لاحتمال المذكور على انه ورد في  
القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع الا بعد اربعين سنة





من السؤال وايضا فقوله تعا قد اجبت دعوتكما امتنان عليهما  
بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يعتن عليه  
بانه استجيب له فيه فانه قلت ما تقرر او لا في مسئلة سلبه الايمان  
او لا رزقه الله الايمان ينفيه ما اقتضاه كلام الاجاب من انه لو  
لمن كان معينا في وقتنا كفر ولا يقال لمن كفر في حال  
كما يقال للمسلم رحمه الله كونه مسلما في الحال وان كان في تصور ان  
يرتد لان معني رحمه الله بئنه الله على الاسلام الذي هو سبب  
الرحمة ولا يقال بئنه الله الكافر الذي هو سبب اللعنة  
لان هذا سوال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قاله الزركشي  
عقبه فتفطن لهذه المسئلة فانها غريبة وحكيما متجربة وقد  
زل فيها جماعة انتهى قلت لا منافاة لما قررته باينا من التفصيل  
الذي ينبغي ان يجري مثله هناك انه ينبغي ان يجري مثل هذا  
ثم فيقال ان اراد بلعنة الله الدعاء عليه بشدة يدا الامر او اطلق  
لم يكفر وان اراد سوال بقاءه على الكفر او الرضي ببقائه عليه كفر  
وفي سلبه الله الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان الكافر ان اراد  
سوال الكفر للمسلم او البقاء عليه الكافر او رضي بذلك كفر وان اراد  
الدعاء بشدة به العقوبة او اطلق فلا فتدبر في ذلك حق التدبر  
فانه تفصيل متجه قضت به كلامهم واستشكل الفخر الرازي ما ذكر  
في اركان الكبار من انه ليس كفر بان الاعمال عند السافه رضي  
عنه من الايمان فكيف لا ينبغي عند انتفاها لان المجموع المركب  
ما امور اذا انتفى واحد منها لا بد وان ينتفى ذلك المجموع فاذا كان

العمل

العمل داخل في حقيقة الايمان فلا بد من انتفايه في حق الفاسق  
وحاول ابن التلمي في الجواب فقال والظن بالسلف اعلم حكم  
على الفاسق بخروجه عن الايمان لكن لا يلزم من عدم الحكم  
بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن الايمان بل من  
اجاز ان لا يحكم بالخروج ولا بعده وان كان يلزم مما قبله  
ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة الحكم بالخروج  
لكن ضمنا لا صريحا واما المعترلة فقد طردوا اصلهم  
لانه لما كان العمل عندهم داخل في حقيقة الايمان قالوا الفاسق  
ليس بمومن ولا كفر قال الزركشي وهذه الجواب لا ينفع  
في مثل هذه المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى واقول  
قد يسر الله حله بما هو حلي وهو انه يقال في جوابه  
اما السافه رضي الله عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال  
وينقص بنقصها فان اراد الايمان الكا مل كانت الاعمال  
داخلة في مسماه ولزم انتفاؤها باانتفايه او انتفاؤها  
فصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمومن بهذا الاعتبار  
واما اراد الايمان المتكفل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله  
تعا اخرجوا من في قلبه متقالات من الايمان فالاعمال  
ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق بالقلب مع النطق  
باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفاها انتفاؤه ويصدق  
على الفاسق انه مومن من اهل الجنة فعلم ان مبني الاشكال  
على نوع من المغالطة وزيادة الايمان وان السافه



رضي الله عنه لم يقل بان الايمان بسائر اقواله عبارة عن مجموع  
 الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب والفظن بالساق  
 والعلم بالجوارح خلافا لما يوهيه كلام ابن التلمساني السابق  
 وانه لا يلزم على كلامه رضاه عنه ما ذكره ابن التلمساني  
 لاضمانا ولا مرجحا **واعلم** ان الشيخين قالوا في كتب اصحاب  
 ابن حنيفة رضي الله عنه اعتنا تام بتفصيل الاقوال والافعال  
 المتضمنة للكفر والكفر بما يقتضي اطلاق اصحابنا الائمة  
 عليه واعترضا الزركشي اخذ امر كلام شيخه الاذري  
 وغيره بان اكثرها ما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصله في  
 حنيفة فانه صح عنه انه قال لا يكفر احد من اهل القبلة  
 بدين ولا يجوز الاقابة لك لاعلمية هب الشافعي لسكون  
 الوافي عنه ولا علمية هب ابن حنيفة لانه ذلك مخالف لعقيدة  
**ومن قواعد** ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا يرفع  
 الا يتيقن مثله بصادقه وغالب هذه المسائل موجودة في  
 كتاب الفتاوى للحنفية ينقلونها عن مشايخهم وكانت  
 المتورعون من متأخري الحنفية ينكرونها اكثرها وخالفونهم  
 ويقولون هو لا يجوز تقليد هم لانهم غير معروفتين  
 بالاجتهاد ثم لم يخرجوها على اصل ابن حنيفة لانه خلاف  
 عقيدته **وليكنبه لهذا** وليخذ من يتبادر الي  
 التكفير في هذه المسائل من ائمتهم فيحان عليه ان يكفر لانه كفر  
 مسلما ونحن لانكفر الا من ساق النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانكر

وانكر ما يعلم بالضرورة من شرعه انه من الدين النبي ولا يخفى  
 عليك ان الشيخين هما الحجة وعلي ما قالاه المصنف وان تعقبا  
 بمثل هذه الكلمات وانفج من المتعقبين **لذلك**  
 والقائلين لهذه الكلمات حيث وافقوا الشيخين على اكثرها  
 بل قالوا في كثير ما قاله النووي وحده او مع الرازي انه ليس  
 بكفر ان الصواب انكفر ويستعمل ذلك جميعه ان صدق  
 تاملك عما سلكه عليه عليك ما تقر به عينك ولا تجده في كتاب غير  
 هذه الكتاب فاذ اكثر ما مر وما ياتي لم ار احدا تقر من **لذلك**  
**واحكم** لو اذهب القوي والقدر سبحانه عليه اتوا كل واحد اليه  
 ائيب فحيث سلكا على شي من هذه المسائل صححت نسبتة  
 لمذهب السافعي وجاز الاقابة عالم يتفق المتأخرون على  
 خلاف ما سلكا عليه فحينئذ الفتى ان يفتي بما اتفقوا عليه  
**واما مذهب** اي حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل  
 لنا به **فمن** تلك المسائل ما لو سجدت مع من اسما الله تعالى  
 او بامر او بوعده او بوعده كذا فقلاه عنهم واقراه وهو  
 ظاهر جلي الا ان محل ما ذكر كما يعلم مما ياتي فيمن لا يخفى عليه نسبة  
 ذلك اليه سبحانه وتعالى ولا سيما الاسماء المشركة فيستفسد  
 ويعمل بتفسيره **ومنها** لو قال ان امرئ الله بكذا لم افعل  
 او توصرت القبلة في هذه الجنة ما صليت اليها كذا فقلاه  
 عنهم ايضا واقراه وجب الاذري انه ياتي فيها التفصيل الاتي  
 في ان اعطاني الله اخية وهو قريب وانا امكن الفرق **ومنها**

وقال بعض المتعقبين فانهم  
 وهو ان يفتي في ذلك  
 فان لم يكن ذلك  
 لا سيما ان لم يكن  
 على طاعة لمن  
 لا يفتي في ذلك  
 فان لم يكن ذلك  
 لا سيما ان لم يكن  
 على طاعة لمن



لو قال لو اعطاني الله الجنة ما دخلتها اقرهم الرافي زاد في الروضة  
 قلت مقتضى مذهبنا الجارح على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب  
 انتهى وفصل غيره بين ان يقوله استخفافا او اظمارا للعناد  
 يكفر والافلا وهو متجه وتوجهه ما ياتي في مسألة قلهم  
 اظفارك **ومنها** لو قال لغيره لا تترك الصلاة فانه يوجب  
 فقال لو اخذني الله بما مع ما في من الركن والسنة ظن او  
 المعلوم هذا بتقدير انه فقال الظالم انا افعل بغير تقه  
 كفو ولو قال لو شهد عندي للملائكة والانبيا بكذا ما صدقتم كفو  
 كذا فعلاه عنهم واقراه وهل لو قال للملائكة فقط والانبيا فقط  
 يكفر ايضا الذي يظهر نعم لان ملخص الكفر كما لا يخفى نسبة الانبيا  
 او للملائكة الى الكذب **فان قلت** جرمي خلا في العصمة  
**قلت** انحصار على العصمة عن الكذب ونحوه والذي يظهر  
 ايضا انه لو قال الرسل ببدل الانبيا كان كذلك وهل قوله لو شهد  
 عندي جميع المسلمين ما صدقتم كذلك او لا الذي يظهر نعم  
 للمعروض ان الشرع دل على عصمتهم هذا الاتفاق على الكذب  
**ومنها** لو قيل له قل اظفارك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال لا افعل وانا كان سنة كفو اقرهم الرافي زاد في الروضة  
 في الروضة المختار انه لا يكفر بهذا الا ان يقصد استهزاء انتحامي  
 وما اختاره متعين وكقص الاظفار خلق الراي كما صرح به  
 الرافي عنهم واقهرهم لكن محله اذا كان في نسك والافلا لاختلاف  
 العلماء في كراهته **ومنها** قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال

فلان

فلان في عيني كالمهودي والنصراني في عين الله او بين يدي الله تعالى  
 فمنهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان اراد الجارحة كفر والافلا قالوا  
 ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف او قلم للانصاف فهو كافر  
**واختلفوا** فيما اذا قال الطالب ليهيمن خصمه وقد اراد تخضع  
 ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف بالله تعالى انما اريد الحلف  
 بالطلاق والعقاق والصحيح انه لا يكفر **واختلفوا** فمن نذر  
 رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخيه الدواق التي دخل للتصغير  
 بالجملة فقيل يكفر وقيل ان تعد التصغير كفو وان كان جاهلا  
 لا يدري ما يقول او لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال  
 روي يا كافر وية ملك الموت واكفرهم على انه لا يكفر انتهى كلام  
 الشيخين رحمهما الله تعالى والمفسر هو من المذهب كما قاله  
 جمع من مشايخنا ان المحضة لا يكفر ونكح اطلاق في المجموع تكفيرهم  
 ويصحي حل الاول على ما اذا قال الجسم لا كالا اجسام والثاني على ما  
 اذا قال الجسم كالا اجسام لانا النقض اللازم على الاول قد  
 لا يلزمونه ومن لازم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني  
 فانه صريح في الحدوث والترك والالوان والاتصال فيكون  
 كفو لانه انبت للقديم ما هو منتف عنه بالاجزاء وما علم من  
 الدين بالضرورة انتقاره عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك  
 يعلم انه لا يطلق الكفر لاعدمه في مسألة فلان في عيني في اخي  
 ومسألة القيام والخلق المذكورين والتفصيل المنقول في  
 مسألة التصغير هو الذي يمتجه والاوجه ما قاله اكثرهم



في مسالة روية ملك الموت **ومنها** قال الرافعي عنهم قالوا لو قرأ  
القرآن على ضرب من الدفء أو القضييب أو قيل له تعلم الغيب  
فقال نعم فوكفر واختلفوا فيمن خرج لسفر فمات العتق  
فرجع صلي كافر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر  
في المسائل الثلاث انتهى واعترض تصويبه في الثانية  
لتضمنه قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعندنا  
مفاتيح الغيب لا يعلم الا هو وقوله عز وجل علم الغيب فلا  
يظهر على غيبه احدا الا من اراد بقضي من رسول ولم يستئن الله  
غير الرسول **وبحسب** ما نزل في ذلك في الثاني النص ولا يتضمن  
تكذيبه لصحة كونه يعلم الغيب في قضيه وهذا السخا  
بالرسل بل يمكن وجوده لغوهم من الصديقين عليا والاية  
الثانية قولنا ان الاستئذان منقطع فتكون الرسل كغيرهم  
وعلى كل فالخبر بجواز **يعلم** الغيب في قضيه او قضايا  
كما وقع لكثير منهم واشتهر الذي اختص تعالى به انا هو علم  
الجميع وعلم مضاف الغيب المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده  
علم الساعة وينزل الغيب الاية **وينتج** من هذه التقريرات ان من  
ادعى علم الغيب في قضيه او قضايا لا يكفر وهو يحمل ما في الروضة  
وما ادعى علمه في سائر القضايا ككفر وهو يحمل ما في اصلها  
الا ان عبارته لما كانت مطلقة تشمل هذه او غيره ساء للنزوي  
الاعتراض عليه فان اطلق فلم يرد شيئا فالواجب اقتضاه كلام  
النزوي من عدم الكفر ثم رتب الازعي قال والظاهر عدم كفره  
عه

عند الاطلاق في جميع الصور سوى مسالة علم الغيب انتهى  
ومراده بجميع الصور مسالة الطالب ليمين خصمه وما بعد هذا  
وما ذكره في الاطلاق في مسالة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل لا  
ما قد صحت من عدم الكفر **ومنها** قوله لو كان فلان نبيا ما انت  
به وقوله ان كان ما قاله الانبياء صدقنا فيكفركه اقرأه  
قال الاسنوي الذي شاهدته بخط المصاحف اخت بدو ما  
النافية قبلها وهو كذلك في بعض النسخ الرافعي وفي بعضها  
ما انت باثبات ما هو الصواب انتهى وما ذكره انه هو  
الصواب ظاهر ويؤيد بينهما بان الاول فيه تعليق الايمان به  
على تعلق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لانه من تعظم  
مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق عدم الايمان على كونه  
نبيا ففيه تقيص لمرتبة النبوة حيث اراد تكذيبها  
على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي  
نظروا انه لو قال ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقنا فيك  
او كفر مكنه به او يجوز ذلك كونه كذبا ايضا ولا يشترط ذكر جميع  
الانبياء ولا ان يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بانه عن الوجود  
**فان قلت** لا انبيا الاجتهاد وجري بقوله في انه يجوز عليهم  
الخطا في الاجتهاد فان والذلك في ضيق يحمل كونه ناشيا عن  
اجتهاد ولا وجه كيف يكفر به **قلت** القول بعدم الكفر  
حفيد وان كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان  
الايتان بان التي هي للشك والتردد في هذه المقام يشعر



بترده في تطرق الكذب الى ذلك النبي وهذا كمر على ان القول  
يجوز لخطا عليهم في اجتهادهم قول بعيد مسموع فلا يلتفت  
اليه وعلى التفرق فقول ان كان صدقا **قيدك** كما تقرر على  
ترده في الكذب وهو غير الخطا لان الخطا هو ذكر خلاف الواقع  
مع عدم التعمد بخلاف الكذب فانه يدل مشرعا على الاخبار  
بخلاف الواقع تعمد فينتج الكذب بذلك وان قلنا بمنه القول  
البعيد المسموع لان قوله ان كان صدقا لا ياتي بناؤه عليه  
لما تقرر وانضم وبه احمد **ومنا** قوله لا ادري اكان النبي صلى  
الله عليه وسلم انسيا ام جيا او قال انه جن او صغر عضوا  
من اعضائه على طريق الاهانة كذا اقره واعتراضا بان  
الجلي صرح بخلاف ذلك في الاول حيث قال من امن به  
صلى الله عليه وسلم وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جيا  
لم يضره ذلك ان كان من لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله  
عليه وسلم سوى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كالمولود  
يعلم انه كان شيا با او شيئا مليا او غوا قيا عربيا او عجميا  
لان انسيا ما ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعها بخلاف  
من قال امت بالله ولا ادري اهو جسم ام لا لان الجسم  
لا يمكن ان يكون لها انتهي وفي اما في الشيخ غزاله بن عذابي خيفة  
ان من قال او من بالنبي صلى الله عليه وسلم واشك في انه المدفون  
بالمدنية وانه الذي نشأ بمكة او اومر بالرحيل الى البيت واشك  
في انه البيت الذي بمكة ليكون كافرا في جميع ذلك قال الشيخ

والحق

والحق التفصيل فتكره في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون  
كافرا الا علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سوا كان من الدين  
او **وكنت** النبي صلى الله عليه وسلم مدعونا بالمدينة ونسنا  
بمكة امر معلوم بالضرورة ولكنه ليس من الدين لاننا لم نتعبد  
به فيكون جاحده كجاحد بغداد ومصر فانه يكون كاذبا لا كافرا  
**واما البيت** فلا الامت اجفت على التكليف بعين هذا  
البيت ومثله من الدين لانه اما مشروط في الحج او ركن فيه  
واياها كان يكون من الدين فجاحده يكون جاحدا لا علم من  
الدين بالضرورة فيكون كافرا انتد وسيقا في الروضة عن  
القاضي عياض ما يرد كلامه كما مستعلمه وجزء بعض  
المتأخرين بتكليف من اعترف بوجوب الحج ولكن قال لا ادري  
اين مكة ولا اين الكعبة ولا اين البلدة الذي يستقبلونه  
الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكة بالان  
يكون **هذا** الشخص قريب العهد بالاسلام ولم يتواتر بعد  
عنده قال ولست نلغزه لانكاره التواتر فانه لو تمكن بعض  
غزوات النبي صلى الله عليه وسلم او نكاحه بنت سيد خا  
عمر او وجود اب بكر وخلافه لم يلزم منه كفر لانه ليس فكذبا  
باصول ما اصول الدين يجب التصديق به بخلاف الحج والصلوة  
واركان الاسلام انتي **وانت خبير** من قول الجلي ان كان  
لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وقاياتي ثم

على من ذكره في الحديث  
في الحديث عليه السلام



ومن قول هذا المتأخر الا ان يكون هذا الشخص قريب العهد  
بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده ان يحمل ما قاله الشيخان من  
تكفير من قال لا ادرى اكان النبي انسيا او جنيا فبين هو  
مخالط المسلمين لان قوله ذلك ينفي عن تكفيره للقرآن  
والسنة والابناء بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالط للمسلمين  
فانه لا يكفر بالتردد في شيء عامر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتى عن  
الروضة عن القاضي عياض لعذره وهن قول المخالط  
للمسلمين لا ادرى اكان ينسخ او منابا ملكيا او عن ايقاع عياض  
او عجمي او انه الذي منابا ملكا او دفن بالمدينة يتاخر فيه  
هذا التفصيل او لا يكفر به مطلقا للنظر فيه بحال  
**وقضية كلام الحلبي الاول وقضية كلام ابن عبد السلام**  
الثاني وقد بوجه بان التردد في ذلك لا يوجب عليه تكذيب  
القرآن بخلاف التردد في كونه انسيا او جنيا **فان قلت**  
ينافي ذلك عاسيا في عن الروضة عن القاضي عياض  
ان من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او قبيح  
قبل ان يلحق او قال ليس بشيء كفر لانه وصفه بغير صفته  
ففيه تكذيب له **قلت** يمكن الفرق بان هناك جرح في ذلك  
واما تردد فيه بخلافه ثم فانه جرح في ذلك وجرحه به  
يستلزم من التكذيب لمن هو بغير تلك الصفة بخلاف  
التردد في ذلك ومن ثم لو جرح بما ذكر هنا كان كافرا قياسا  
على ذلك لكن سيحلم بما ياتي ثم ان الوجه انه حين كان

مخالط

مخالط للمسلمين حتى ظن به علم ذلك كمن بانكار ذلك والتردد  
فيه **ومنها** قال الشيخان **عن** واختلفوا فيما لو قال كانا اي  
النبي صلى الله عليه وسلم طويل الظفر واختلفوا فيمن صلى  
بغير وضوء متعمدا او مع ثوب نجس او الى غير القبلة زاد في  
الروضة **قلت** مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر انا لا  
يستحل له انتهى **واعترضه** الاسنوي وغيره بان لا ينبغي  
ان يكفر وان استحل ذلك لما نقله في المجموع عن اجماع من المحققين  
اما إزالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض  
متجه للخلاف المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب  
مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين  
بالضرورة قال الاذري وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة كفا  
فقه مذهب الشيعي وغيره من السلف الى جوازها بغير وضوء  
ونسب للمنافع وان كان غلطاً ولم يتعرض الشيخان واغتر بها  
فيما رايت المراجع في المسألة الاولى اعني قوله طويل الظفر  
والذي يظهر انه ان قال ذلك احتقار للنبي صلى الله عليه وسلم  
او استهزاء به على جهة نسبة النقص اليه كفر والان لا بد يعزر  
التعريض الشديد **ومنها** لو تنازع اثنان فقالا احدهما الحق  
ولا قوة الا بالله فقال الآخر لا حول الا يعني من جوع كفر ولو سمع  
اذا ما لوزن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قبح الخمن  
او يقدم على الزنا بسم الله استحقاقا باسم الله تعالى كفر  
كذا اقره واعترض بان ابا حنيفة صح عنه انه قال لا الكفر احد



من اهل القبلة بذب وهذا الاعتراض في غاية السقوط اما  
اولا فلانا وان سلمنا ان ابا حنيفة وان صرح بكونه غير كافر لكان  
لا تنتظر اليه لانا الشيخين وكفا بما حجة رضاء واما ثانيا فلان  
كلام ابي حنيفة لا ينافي ذلك لما مره الاستخفاف بنحو امره تعالى  
او تصغير امره كقرعدهم فاولي الاستخفاف باسمه على ان قول ابي  
حنيفة المذكور ليس من خواص مذهبه بل من هباته ذلك ايضا  
والتكفير ههنا لم يات من حيث ارتكابه الذنب بل من حيث  
استخفافه باسم الله المستلزم للاستخفاف به تعالى وهذا  
لا يتوقف احد في التكفير به **ومنها** لو قال لا اخاف القيامة  
كفر كذا اقره ومجمله ان قصد الاستهزاء اذا اطلق او لم يسعه  
عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجا به فلا يكفر **ومنها** ما قاله اعني  
واختلفوا فيمن لو وضع مناعه في موضع وقال مسلمة الى الله تعالى  
فقال له اخر سلمه الى هذا لا يتبع السارق اذا سرق ولم  
يرجح شيئا والذي يظهر انه ان قال ذلك على نسبة المحرم  
اليه سبحانه وقهر الى كفر وان اراد سعة حمله تعالى على  
السارق او اطلق لم يكفر **ومنها** راي الأذريعي قال الظاهر انه  
لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق اي لستم اياه  
وبحق ذلك نعم ان ظننت منه قرينة استخفاف والتكفير ظاهر  
انتهى **ومنها** لو حضر جماعة وجلس احد هم على مكان رفيع تشبها  
بالمذكرين فسالوا المسائل وهم يضحكون ثم يضررونه بالمخوف  
او تشبه بالمعلمين فاخذ خنثية وجلس القوم حوله كالنصبي

فضحكوا

فضحكوا واستهزوا او قال قصصه من شريد خبيث من العلم كافر  
زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسيلقي التشبيه  
انتهى ولا يفتن بذلك وانا فعله اكثر الناس حتى حاله نسبة  
اليه العلم فانه يصيب مرتدا على قول جماعة وكفى به اخسارا  
وقر يطار وظاهر كلام النووي رحمه الله رضي عنه التقرب من  
على المسألة الثانية ولا يبعده ان يقيده بما اذا قصد الاستهزاء  
بالعلم بسائر انواعه او اراد ان يهاخيه من كل علم السمولة العلم  
باهه وصفاته واحكامه **والا** فلا ينبغي ان يكون ذلك كرا  
لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما اذا  
اطلق او اراد العلم المتعلق بالله او بصفاته او باحكامه  
لانه ذلك نص في الاستهزاء بالعلم وبالدين فكان كفر **ومنها**  
لو دام مرضه واستد فقال انه سبب توفي في مصلا وان سبب  
توفي كافر وكذا الواتلي بمصايب فقال اخذت مالي  
واخذت ولدي وكذا او كذا او ماذا تفعل ايضا او ماذا بقي لم تفعله  
وجه الاول ملص من ان يمتن الكفر والرضى به كفر وجه الثاني  
نسبة الله سبحانه الى الجور **ومنها** لو غضب على ولده او غلامه  
فرض به ضربا شديدا فقال له رجل لست بمسلم فقال لا تمهدا  
كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال ليسك كفر زاد النووي  
قلت في هذه النظر اذ لم ينو شيئا انتهى والنظر واضح فالوجه انه  
ان يؤذي اجابته **او** اطلق لم يكفر وانا قال ذلك على جهة الرضى  
بما نسب اليه كفر ثم راي الأذريعي قال والظاهر انه لا يكفر اذ لم

بياه  
لو غضب



ينبغي اجابة الداعي ولا يريد الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام  
يصد ربه الداعي على تسبيل السب والنسب للمدعو ويريد المدعو  
اجابة دعائه بلبيل طلب المراضاة **ومنها** لو اسلم كافرا فاعطاه  
الناس اموالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فاسلم فاعطى قال  
بعض السامع يكفر زاد النووي قلت في هذا نظر لانه جازم  
بالاسلام في الحال والاستقبال وثبت في احاديث صحيحة في قصة  
اسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهاداة فقال له  
صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلاءه الا الله اذا جات يوم القيامة  
قال حتى تمت اذ لم اكن اسلمت قبل يومئذ ويمكن الفرق بينهما  
انني وما اشار اليه اخرا من الفرق بين الصوتين هو الظاهر  
المعتمد فان ما هنا فيه تصرح بتعين الكفر للدنيا واما  
اسامة رضي الله عنه فلم يتبينه وانما واداه لم يكن اسلم الا ذلك  
اليوم حتى انه لم يكن يقتله لانه لم يكن حريبا عليه او ان الاسلام  
يجب ما قبله فاسلم من ذلك المعصية العظيمة وليس في ذلك  
شبهة الكفر والتمية فيما مضى البتة لان سب وده عاتق وكانه  
استصفر حاكما منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك  
في جنب ما ارتكبه من تلك الجناية لما حصل في نفسه من سدة  
انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه **ومنها** قال الشيخان  
بقلا عنهم لو تيمنى ان لا يحرم الله الحز ولا يحرم المملوكه بين الاخ  
والاخت لا يكفر ولو تيمنى ان لا يحرم الله الظلم او الزنا وقتل النفس  
بغير حق كفر **والضابط** ان ما كان حلالا في زمان فتم في حله

لا يكفر

لا يكفر ولو شهد الزنا على وسطه كفر واختلفوا فيمن وضع  
قلنسوة المجوس على راسه والصحيح انه لا يكفر ولو شهد على وسطه  
حبلا فسيل عنه فقال هذا زنا قال لا كفرة على انه يكفر ولو شهد  
على وسطه زنا ودخل دار الحرب للتجارة كفر واذا دخل  
لتخليص الاسرى لم يكفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر  
في مسألة التمني وما بعد هذا الم تكن له نية انني ايمحيت  
لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سواء كان حلالا في صلة ام لا ملجى الي  
الكفر من نسبة الله سبحانه الى الجور او عدم العدد او نحو  
ذلك يخرج من ذلك علمنا لم يكفر والاكفر وتعين تغيير الاحكام  
حرام كما صرح به السافري رضي الله عنه في الام وحيت لبس زي  
الكفار سواء دخل دار الحرب ام لا نية الرضى بدينهم او ليل اليه  
او تهاونا بالاسلام كفر والافلا واعترض ما ذكره النووي  
في مسألة زني الكفار بابة القاضي حسين نقل عن الشافعي  
رضي الله عنه انه لو سجد لصنم في دار الحرب لم يحكم به **وكذا**  
وان لبس زي الكفار في دار الاسلام في دار الاسلام حكم برونه  
ونقل في المطبوع القاضي الارنداد في المسالتين لانه الظاهر  
انه لا يفعل المحرم عقيدة **وبجاب** بحل هذا الاطلاق  
على الذي اشار اليه النووي وقد بينته وقول فيه او تهاونا  
بالاسلام هو ما صرح به اخو ازمي في كافيته حيث قال لو وضع  
على راسه غفارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا انتمى  
**وفهم ابن الرفعة** من قول الواقفي السابق والصحيح انه



اشارة الى وجه في القلنسوة وليس كما فهم فان الرافي في الحكم  
الخلاف فيه عن اخفية وهذه الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل  
منها شيئا عن الاصحاب **قال الاذرعى** واعلم ان اكثر العامة  
يسمون ما يندبه الانسان وسطه من جلد ونحوه زفارا  
ولا يتجمل في اطلاق هذه امينهم كغير انبياء **ومنها** قال الشيخان عنهم  
لو قال معلم الصبيان اليهودي من المسلمين بكبريائهم يقضيه  
حقوق معلم صبيانهم كغير قالوا ولو قال النصرانية خير من  
المجوسية كغير ولو قال المجوسية شر من النصرانية لا يكفر زاده النور  
**قلت** الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من المجوسية الا ان  
يريد ان يهادين حق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافي على  
تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان يحمله ما اذا قصد التحيز  
المطلقة فان اراد التحيز في الاحسان للمعلم ومراعاته لم يكفر  
وان اطلق فهو محل نظر والاقرب عدم الكفر **ومنها قال عنهم**  
قالوا لو عظمى السلطان فقال للمرجل برحمة الله فقال له اخر لا تقدر  
للسلطان هلكة اخر زاده النور **قلت** الحق لا يكفر بمجرد  
هذه النية ووجهه انه انما انكر عليه من حيث عدم تعظيم السلطان  
بل هذا هو الظاهر فانه كان الانكار من حيث ان السلطان  
عنى عمال الرحمة او نحو ذلك كان كفر كما لا يخفى **ومنها قال الواسطي**  
فاستقوله خرافة فترقاوه الدرام وانسركم كذا قال **قلت**  
الصواب انهم لا يكفرون **ومنها** لو قيل لعبد صل فقال لا اصلي  
فانا التواب يكون كذا في كفر اقرهم الرافي وفيه نظر ولا يبعد

ان الصواب

ان الصواب انه لا يكفر الا ان قصد مع ذلك انما اعتقده نسبة الله  
الى الجور او نحو ذلك **ومنها** قالوا لو قال كافر لمسلم اعرض  
علي الاسلام فقال حتى اري او اصب الى الغدا وطلب عرض الاسلام  
من واعظ فقال اجلس الى اخر المجلس كفى وقد حكينا نظيره عن التوفيق  
قالوا ولو قال لهده لو كان نبيا لم او من به او قال لم يكن ابو بكر  
الصديق رضي الله عنه من الصحابة كفى قالوا ولو قيل لرجل  
ما الايمان فقال لا ادري كفى ولو قال لزوجته انت احب الي من  
الله كفى وهذه الصور تنبها فيها الالفاظ الواقعة  
في كلام الناس واجابوا فيها اتفاقا واختلافا ما ذكر ومنه ههنا  
يقضي موافقتهم في بعضها وفي بعضها يسترطو قبح اللفظ  
في معرض الاستدلال انتهى كلام الشيخين وقد قد مناهما يحتاج  
الى التنبه عليه حكاه تفصيلا وقد اوردوا اتفاقا وخلافا  
في جميع المسائل السابقة والله اعلم **وبقي الكلام** في هذه  
المسائل الاخرى **واما** مسألة تاضي عرض الايمان فقد من تحقيقها  
عند ذكر كلام التوفيق **واما** مسألة لو كان نبيا لم او من به فقد  
اوضح والتكفير فيها واضح لان رضيه بتكذيب النبي **واما** ما قاله  
في انكار صحة اي بكر رضي الله عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصائصهم  
حيث ينقل عنهم فقط بل رض عليه السائغ رضي الله عنه كما حكاه  
العباديه وحكاه ايضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو انكر كون  
اي بكر الصديق رضي الله عنه صحبا بيانا كان كافرا نص عليه  
السائغ لانه تعالى قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن وصرح



قوله على ان انكاره  
خلافة اليك رضي الله تعالى عنه  
يكفر واما ان انكاره

قوله على انه اذا قلنا احدنا ضا  
عنا يكفر واما غيرهما من الزوجات

قوله على انه اذا قلنا رجل ما اليمان فقال  
لا اذري لا يكفر

كلهم ان انكار صحة غيره اي بكر لا يكون كذا لكن اختار بعضهم  
ان انكار صحة غيره المجموع عليها المعلومة من الدين بالضرورة  
كفر **وبجواب** بان شرط انكار المجموع عليه الضروري ان يرجع  
الى تكذيب امر يتعلق بالشريعة كما في انكار صحة خلاف انكار ما لا يتعلق  
بذلك كما مر مستوفي وانكار صحة غيره اي بكر لا يتعلق به ذلك  
بخلاف انكار صحة اي بكر لان فيها تكذيب القرآن وقد مر ما يرد  
ذلك وما يرد ما يورده ايضا **قال** في الكافي ايضا ولو قد في عائشة  
رضي الله تعالى عنها بالزنا صار كافيا بخلاف غيرها من الزوجات  
لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى واما ما قالوه فيمن قالوا بالامانة  
فاعترض بان الصواب مخالفتهم فيه لان كثيرا من الصحابة  
جلبت فطرتهم على الايمان ولا يتقدم لهم عبارة عنه **وقد قال**  
الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام  
المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها وهو بعيد  
تقلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصطاح عليه المنظار  
بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبد به كما قال تعالى  
فمن يرد الله ان يمهده فيه فيشرح صدره للاسلام وقد حكم النبي  
صلى الله عليه وسلم بان من تكلم بلفظ التوحيد اجري عليه  
احكام المسلمين فثبت ان ما خذ التكفير من الشرع لامر العقل  
لان الحكم باباحة الدم والخلو في النار شرعي لا عقلي خلافا لما ظنه  
بعض الناس **وبقي** في الرافعي فروع اخرى ما نقله عن كنفية  
خذ فيها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل العمري تعريبها

عن بعض

عن بعض فقهاء الماعظم فتدكر تعريبها معقبات كلامها بما  
يقيده او يضيحه او يوضحه **فمنها** لو قال الله في حق كل خير  
وعمل النعم من كفو ونظر فيه الراعي بقوله تعالى وما اصابكم من  
سبية فمن نفسك والنظر فيه واخرج حيث اطلق او قصد  
يخلق افعاله نفسه بالمعنى الذي يقول للمعتزلة اما ان اراد  
استقلاله بالخلق فلا شك في كفه **ومنها** لو قال لزوجته  
انتي ما تؤدين حق الجار فقالت لا فقال انت ما تؤدين حق الله  
فقالت لا كبرت انتهى والوجه خلافه الا ان ارادت بذلك محبة  
سائر الواجبات **ومنها** لو قال الجواب لمن قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا اكل لحم اصابه هذه غير واجب كفو وقيل  
بان هذا انكار لسنية لعق الاصابع ورغبته عنها فيأتي فيه  
حاضر فيمن قال له قص اظفارك فقال لا افعله رغبة عن السنة  
**ومنها** لو قال الجواب لمن قال بين يدي الله يد الله طويلة فقيل  
يكفر وقيل ان اراد الجارحة كفو ولا فلا **وقد مر الكلام** في الجسمة  
فيأتي هنا ان اراد الجارحة اما لو اطلق اولم يرد لها فلا يكفر **ومنها**  
لو قال الله في السما فقيل يكفر وقيل لا وقد مر ان القايلين بالجسمة  
لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقه والازم قولهم من الحدود  
او غيره كفو واجماعا **ومنها** لو قال الله ينظر من السما او من  
العرش او الله يظلك كما ظلمتني كان حكمه كسابقه اما في غير  
الاخيرة فيضاح لانه مجسم او جموي واما في الاخيرة فالكلف  
فيها واضح نعم ان اوله تاويله قريبا احتمل ان يقال بعدم كفه

قوله على انه اذا قلنا احدنا ضا  
عنا يكفر واما غيرهما من الزوجات  
قوله على انه اذا قلنا رجل ما اليمان فقال  
لا اذري لا يكفر  
قوله على ان انكاره  
خلافة اليك رضي الله تعالى عنه  
يكفر واما ان انكاره



**ومنها** لو قال الله يعلم اني حيا اذ ذكر بالدعاء او اني بخير منك وفي حكم  
 مثلما انا بخير في وفري او قال لمن قال له الا تقرأ القرآن او الا تصلي  
 اني شيعت من القرآن او من فعل الصلاة او اني متي اعمل هذه  
 او العجايز يصلون عنا او الصلاة المعولة وغير المعولة واحد  
 او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال لي صل حتى تجد حلالة  
 الصلاة لا تصل انت حتى تجد حلالة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر  
 في جميع هذه المسائل نظر **والاوجه** خلافه ما لم يرد بقوله  
 العجايز يصلون عنا او بقوله المعولة وغير المعولة واحد عدم  
 وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها كفر ولو  
 اراد الاستخفاف بشي مما قاله في المسائل كلها كفر **ومنها** لو  
 قال المحول لاحول اي ضي يكون او اني يعمل كفر والكفر له وجه  
 قياسا على ما مر في الاحول لا يعني من جوع الا ان يفرق بان تلك افع  
**ومنها** لو قال عند سماع المودن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظر  
 والاوجه خلافه الا ان اراد تشبيهه الا اذا بناقوس الكفر  
**ومنها** لو قال ظالم لما قال له اصبر الى المحسن اي ضي في المحسن  
 وهو ظاهر ان اراد به الاستخفاف **ومنها** لو قالت لزوجها  
 وقد رجعت من مجلس العلم لهنة الله على كل عالم وفيه نظر والاوجه  
 خلافه عالم تزد الاستغراق السائل لاحد من الانبياء صلوات  
 الله وسلامه عليهم **ومنها** لو اتى فتوى اعطاه الله خصمه  
 وقال اي ضي هذا الشرع وهو ظاهر ان اراد الاستخفاف  
 ويحمل الاطلاق لان قرينة ربهما تدل على الاستخفاف **ومنها**

لوقالت



لوقالت لزوجها وقد ظلمها يا كفره انا كما قلت وهو ظاهر  
 ولا ياتي فيه التفصيل فيمن لجأ منه ايه يامودي كما هو  
 ظاهر **ومنها** لو قال لمن قال له وهو تركب الصغار يرب الى الله  
 تعالى اي ضي عملت حتى توب وفيه نظر والاوجه خلافه **ومنها**  
 لو قال فلان كافر وهو الكفر مني وهو ظاهر لانه اقر بالكفر على نفسه  
**ومنها** لو قال المحول لاحول لا يسير في الزيدية او العلم  
 لا يسير فدم يريد او قال لمن امره بحضور مجلس العلم اي ضي  
 اعمل بمجلس العلم او قال اذهب اعمل بالعلم في الزيدية او قال في حق  
 فقيه هذا هو شني وفي اطلاق الكفر جميع ذلك نظر فالوجه  
 ان لا يكفر عند الاطلاق **وبعد** انا اكملت هذا  
 التأليف رايت كتابا مولفا في هذه الباب لبعض الحنفية  
 ساق فيه جميع ما مر عند الحنفية وزادات كثيرة **فاجبت**  
 ذكرها في هذا المحل تنمييا للغايدة فانها استملت على غريب  
 وعجايب من ذكر كثير من محاور الناس في حق المكفرات  
 وفي هذا التأليف تسامح فانه جعله ثلاثة فصول **فصلا**  
 في الفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الفاظ اختلف فيها في فصلا  
 في الفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر **وحكي** في الفصل الاول كثير  
 من المسائل التي مر ان الحنفية اختلفوا في انها كفر ولا وفي الفصل  
 الثاني ما اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر في الكفر على  
 قواعدهم وستصل ما في كل ذلك من سياقي لغالب ما فيه  
 وان من بعضه متعقبا كلام مسايه بما بين ما فيه وانا قواعدا



توافقه او تخالفه **فن مسائل الفصل الاول** المحقق  
للمتفق عليه على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم  
يعتقده انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذلك كل من ضحك عليه واستخفه  
او رضى به **يكفر** اني قد اطلقه الكفر حينئذ مع الجهل وعدم العذر  
به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين بحيث لا يفسد  
لتقصيص وترك الجي دارهم للتكلم او كان قريب العهد بالاسلام  
يعذر من جهله فيعرف الصواب فلا يرجع اليه ما قاله بعد ذلك كفر  
وكذا يقال فيمن استحسن ذلك او رضى به **قال** ومن اتى بلفظ  
الكفر حبط عمله ويقع الفرقة بين الزوجين ويجرد النكاح  
برضى الزوجة ان كان الكفر من الزوج وان كان من الزوجة  
تجب على النكاح وهذا بعد تحديده الايمان والتور من لفظ الكفر  
حتى ان من اتى بالشهادة عادة فلم يرجع عما قاله لا يقع الكفر  
ويكون باطون زنا وولده ولد الزنا **وعند** الشافعي رضي الله تعالى  
عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو ندم وجده الايمان لم يحبط  
عمله ولا يلزم منه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم  
يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة في عيالي سانه  
كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر اني وما ذكره من الخلاف في اجابات  
العمل **عندنا** وعندنا محله في قضا ما سبق من الردة فنقدم  
تجب وعندنا لا تجب لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه  
فيمت وهو كافوا وليك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة فتقيد  
الاجابات بالموت على الردة وبه تنقيد اجابات العمل بالردة في الآية

فصل في حبط ثواب اعمال بالردة

الاخرى

الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في  
الاخرة من الخاسرين للقاعدة الاصولية لانه للطلاق محل على  
المقيد لا يعلق التقييد بالموت على الردة في الآية الاولى انما هو  
لاجل قوله ولو ليك اصحى النار هم فيها خالدون لاننا نقول  
كونه قيد في اجابات العمل محقق واما جعله فيه لما بعده  
فهو محتمل فاحتنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية  
فيها التصريح بالتقييد بالموت من جهة انه حكم على من كفر بالايمان  
بان حبط عمله وبانه في الاخرة من الخاسرين وهذا مستلزم  
لموته على كفره اذ لو اسلم وقام مسلما لم يقل في حقه انه في الاخرة  
من الخاسرين وانما يقال بذلك للكا في فقط كما يشهد له  
استقرار النصوص ومن ادعى خلافا فعمله البيان **اما**  
بالنسبة لنواب اعمال التي سبقت الردة فانه يحبط اتقانا  
ما ومنهم **اما** عندهم فواضح لانه اذا اوجب القضاء صار  
تلك العبادات كمالا لم تفعل **واما** عندنا فكنك كما نص عليه  
الشافعي في الامم ويزفر على طريقته بين عدم وجوب القضاء  
واجابات النواب بانا ملحظ وجوبه عدم الفصل الكلية او وثق  
مع عدم الاجل ولا يفي هذا هذين ههنا لان الفرع ان حال  
اسلامه فعمل الواجبات بشروطها موقوت بحجية فلا يجب  
قضاؤها الا بنصر صحيح صريح في ذلك وقد علمت ان الآية  
للقيد ناصة على خلافا واما ملحظ النواب فنوال القبول  
معني الانابة وبالردة يتبين ان لا يقول لانه وجبت منه



الان حالة تناقض تاهله للنوا كما كل وجه فسقط جينه وبعد  
سقوطه الاصل عدم عوده لمحتي يدل دليل على عوده بالاسلام  
**فتأمل** هذا الفرق فانه دقيق ولم يزل من حام حوله ولا يذوق  
ومحل الخلاف ايضا فيما قيل الردة كما مر فامضي عليه فيما يلزم منه  
اعادته قطعا وما ذكره في الفرق بين الزوجين عندنا فيه  
تفصيل غير تفصيلهم وهو ان الردة ان كانت قبل الدخول  
ابطلت النكاح سواء ارتد معها ام احدهما ام مرتبا لان النكاح  
الي لان ضعفه خلوع عن المقصود وهو الوطى وان كانت بعد  
وقف على انقضاء العدة فان جمعها الاسلام قبل انقضاءها  
فالنكاح بحاله والابان انقضاء من حين الردة وما قاله في تحريم  
الابان من انه لا يكفي مجرد لفظ الشهادة بل لابد معه من التبرؤ  
ما كثر به ظاهر موافق لمذهبنا فيلزم في التبيين لهذه  
المسألة فانها مهمة وكثير ما يغفل عنها ويظن ان من وقع  
في كفر فامر او ياتي برتفع حكمه عنه بمجرد لفظه بالشهادتين  
وليس كذلك بل لابد مما ذكر وما ذكره من ان من سبق لساخه  
الكفر لا يكفي ظاهر موافق لمذهبنا ايضا ومحل ذلك بالنسبة  
للباطن اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره ايمتاني بآ  
الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا بقرينة **قال** ومن وصف  
ابيه بالابليق به او سجن يامم من اماهيه تعنى او بامر ما او امر  
او نهي من نواهيه او انكر امر او نهي ووعده ووعيدته او قال  
فلان في عيني كيهو ويمضي عين الله او قال يد الله وعين الجارحة

او قلا

او قال الله تعالى في السماء عالم او على العرش او قال لا يخلو منه مكان  
او قال الله فوق وانت تحته او قال انصف الله ينصفك يوم  
القيامة او قال الله قام او نزل او جلس للانصاف انتهى **وما**  
**ذكره** او لا الى قوله ووعيده مر عنهم بقيد ه وما ذكره قمين قال  
فلان في عيني الى اخره من انه يكفر اتفاقا في الاتفاق نظر بل لا يفي  
وكذا في الطلاق الكفر لانه انما ياتي بنا على تكفير المجسمة والحق  
ومر ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكره في ليس له نية  
في الكفر نظر فضلا عن كونه متققا عليه لان النية القصد  
**وقد ذكر** النووي في شرح المهذب انه يقال قصد الله كذا بمعنى  
اراده فمن قال ليس له نية اي قصد فان اراد الله ليس له قصد  
كقصدنا فواضح وكذا ان اطلق او اراد الله لا ارادة له اصلا  
فان اراد المعنى الذي تقوله المعتزلة فلا كفر ايضا او اراد سلبها  
مطلقا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في انصف الله  
ينصفك يوم القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه ان اراد به  
انك ان اظهرته انالك فواضح انه غير كفر وان اراد حقيقة  
الانصاف المشعرة بالاحتياج اخيه الكفر لان من اعتقد  
ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا يمكن في كفه وان اطلق  
تورد النظر فيه والظاهر انه غير كفر لانا الانصاف لا يستلزم  
ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم  
كما علم مما مر في المجسمة **قال** او قال يارب الكفار اسابك سر  
او قال انا كافرا وبري من الله او من النبي او من القرآن او من حدود



الله تعالى أو من الشرع أو من الإسلام ولم يخلق بشي أو قال يمينك  
والضراط سوا أو قال له خصمك إذا كان يحكم الله تعالى فقال لا عرف  
الحكم أو ما يجزي الحكم هنا وليس حكم ما هنا إلا دبر من الضم  
يعمل الحكم انتهى **وما ذكره** في يارب الكفر راسا براس في كونه  
كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ  
الامام أبي محمد محمد الجويني والداماد الحرمين الذي قيل في  
ترجمته لو جاز أن يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لكان هو  
أبي محمد الجويني ان ذلك كان بجي الدليل ثم يقول عنه السمرقاني  
أي لا شيء ولا شيء على ذلك أن تعرفين هذا اللفظ والكفر  
راسا براس بان ذكر الكفاية يستدعي أنك كما تكفينا فكيف  
ففيه استعارة باحتياج الله سبحانه وتعالى النافذة كان الحفنة  
نظرا لذلك ومع ذلك ففي إطلاق الكفر نظر بل ينبغي التفصيل  
بين أن يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين أن يريد الكفر  
سوا سوا أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا  
فلا كفر وإن أطلق لأن اللفظ ليس نصا في المعنى الأول بل ولا  
ظاهر فيه **وما ذكره** بعد ذلك ظاهر وقد مر ما يوافق  
**وما ذكره** في يمينك والضراط سوا التامية أن أراد باليمين القسم  
الذي هو اسم من أسماء الله أو صفة من صفاته أما لو قسم  
بجو طلاق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا أنا أقسم بالاول وأراد  
بيمينه فعلمه الذي هو طعنه دون المحلوف به ومرتدة النظر  
هنا فيما لو أطلق وقد أقسم بالاول ونظير الله لا كفر لما علمت أن

اليمين

أن اليمين مترددة بين الفعل والمحلوف به وتبادرها إلى المحلوف  
به أن سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الإطلاق لما علمت من أنها  
مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد وعند وجود الاحتمال  
الذي هو كونه لا يتجه الكفر **وذكر** اسم بني أو ملك في اليمين  
كذكر اسم الله تعالى فيما ذكرته فيه من التفصيل ولا ينع من  
ذلك كراهة الحلف به لأنها بمعنى آخر غير ما نحن فيه **وما ذكره**  
في لا عرف الحكم وما بعده إنما يتجه الكفر فيه عندنا إذا را  
الاستهانة بحكم الله أو استحقاقه **قال** أو قال أنت أجالي  
من الله أو من النبي أو من الدين أو قال لو كنت لها أخذت منك  
أو قال ظلمي الله أو هو ظالم أو قال الله تعالى لو جعل الاحسان في  
حق جميع الخلق والسؤ في حق أو قال أنا كالأله أو الله في  
جها أو يوجد في كل مكان أو أنك الله أو أنك فيه أو في يات أو تخبر  
بما أنتي **وما ذكره** في أنت أحب إلى من الله أو النبي محتمل  
وكذا من الدين أنا إن أردت تقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق  
أو أراد الأخيار عن جميع خلق نفسه من أن ميلها إلى ما يضرها  
الكفر منه إلى ما ينفعها **وما ذكره** من الكفر في بقية الصور واضح  
وقد مر بعضه **نعم** ما ذكره الله في ست حجما أو يوجه في كل مكان  
مرانه لا ياتي إلا على الضعيف من إطلاق كفر الجحمة **قال**  
أو قال ذهب بخليدي قل هو الله أحد أو قال أخذت بريقه  
الم أو قال يا قصص من أنا أعطيناك الكون أنتي وهذا  
ما رأته في النسخة التي أطلعت عليها وهو كلام مظلم

عالم قال أنت أحب إلى من الله

ولم قال الله في ست حجما أو يوجه في كل مكان



يكاد ان يكون لامعني له ولعله تحريف من الناسخ ويمكن ان  
يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقع بجلي اي فكل من  
سورة قل هو الله احد كان كافرا ولا شك في ذلك لانه اذا  
جوز على نفسه ان ياتي بمثل تلك السورة ابطال اعجاز القرآن  
وانكار اعجازه كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر  
بعض المجازفين المشهورين من انه يريد بحبوه شفا اول  
سورة البقرة اول سورة الاعراف اي شفا الله بالمص مما ريق  
محبوه فصحف الحروف المقطعة اول الاول بالمروا اول الثانية  
بالمص مصدر مص وهذا القور فاحش ومع ذلك فاطلاق  
الكفر فيه بعيد الا فممن قال ان هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ  
فكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالث اشارة الى ان من  
ادعي ان الاعجاز وقع باقصر من سورة انا عطيناك الكوثر  
وزعم ان هذا كفر ليس في محله **فقد قال** بعض الامة ان الاعجاز  
وقع باية وهو قول مشهور وله وجه ظاهر فلا يتصور  
القول بان كفر بل يبعد من محاسن قايده وان كان الجمهور على  
خلافه **قال** او قرأ القرآن على ضرب دف او من مارا وغيره  
انتهى ومن عن الروضة تصويب عدم الكفر **قال** وقال من قرأ  
عند المرض يس لا يصح او قال للقاري لا تقرأ عنده يس او قال  
لم يقر القران بالاستسزا والتفت الساق بالساق او ملا فمما قال  
كاسادها ما او فغ مشرا با نقا فكانت صرا با او قال بالاستسزا  
عند الوزن او الكيل واذا كالوهم او وزوهم بخبره او راي

جمعا

جمعا فقرا بالاستحقاق وحسن ناهم فلم تغادر منهم احدا  
او قال اجعل بيتا مثل السما والطارق وكذا في نظائرها  
او دعي الى الصلاة فقال انا اصلي وصلي ان الصلاة تنبي  
عن الفحشاء والنكاح او قال كل النفسلة لتذهب الريح قال  
الله تعالى فتنفسوا وقد ذهب ربحكم انتهى وفي الكفر في صوف  
يس نظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب انه لا كفر الا  
اما يريد بذلك الاستحقاق بسورة يس وما ذكره في الصور  
بعدهما من الكفر ظاهر بقيد الذي ذكره وهو ان يستعمل  
القران في غير ما وضع له بقصد الاستحقاق او الاستسزا  
بخلاف استعماله في ذلك لان هذه القصد لكن لا يبعد  
حرمة وليس كاليتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا قالوا  
بحرمة التضمن ايضا كما بينت بذلك بغوايد تقيسة لا يستغنى  
عنها في شرح العباب قيل باب الغسل **قال** او قال  
المصحف الى الفناء والله هو اولم يقر بكتاب الله تعالى او قال  
القران حكاي اجبريل وبه كره وحديث الجليل او ضم ملك الموت  
اولم يقر بالاميا او الملائكة او اغتاب نبيا او صغرسه اولم يقر  
بسنته او قال لو كانا فلان نبيا لا او منبه او قال لو امر الله  
بكذا لم انصرا او قال لو صارت القبلة الى هذه الجهة ما هلت  
اليها انتهى **وما ذكره** في المصحف والقران ظاهر جلي وفي شهر  
ملك الموت غير بعيد ولحق بالاميا والملائكة النبي الوحيد  
اذا جمع على نبوته وعلم من الدين بالضرورة وكذا في اللك



الواحد كجبريل وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما  
 وما ياتي **وما ذكره** من تصغير اسمه من تقييده بما اذا قصد به  
 احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان اراد به نبينا صلى الله عليه  
 وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا  
 او غير منبغية الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق  
 الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببغية الانبياء اجمالا فقط فالتج  
 يتجه انه لا يكفر الا ان اراد بسنته طريقتيه لان عدم الرضا  
 بطريقته يشتمل عدم الرضا بنبوته وايضا فالانبياء مقتفون  
 في اصول التوحيد والعقائد وانما الخلاف بين مشايخهم  
 في الفروع فقط لان مدارها على المفاصد والمصالح وهي  
 تختلف باختلاف الازمنة والامكنة بخلاف مسائل اصول  
 الدين فانها لا تختلف بذلك فمن لم يختلفوا فيها وحيد  
 فعدم الرضا بطريقته واحد منهم يستلزم عدم الرضا  
 بجميع اصول الدين لما علمت ان طريق كل منهم مستقلة على جميع  
 تلك الاصول **وما ذكره** في لو كان فلان نبيا والمسالتي بعد  
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع **قال**  
 او قال لا اعرف النبي انسيا او جنيا او قال استخفافا  
 النبي طويلا الظفر خلق النيا بجاربع البطن كثر النساء  
 وقيل له قص شاربك فله سنة فقال بالانكار لا تفصل  
 او كان النبي يجب القرع او الخلف فقال لم ارها ولا اري بينها  
 شيئا او قال لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال اخر

لاحول

لاحول ما يغني او ما ينفع او ايش تها ولا يغني من جوع  
 ولا عطش ولا قوم من خوف اولات في قصبة الله  
 والمسألة الاولى تقدمت بانها وكذا الثانية وتقييده لها  
 بالاستخفاف حسن ولا يفتقر الجمع بين الالفاظ التي ذكرها  
 فيها بل واحد منها او ما غيرهما مع الاستخفاف كقوله وما ذكره  
 في قص السارب من مثله في خوف الاظفار بما فيه وما ذكره في  
 القرع اجمالا والخل فيه نظر ويجه انه لا كفر لانه اراد الاجابة  
 عن طبعه او اطلق بخلاف ما لو اراد بعدم محبته لها او لاحدا  
 عدم محبتها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك كانه ارادة  
 ذلك همنا استثنى به صلى الله عليه وسلم واحتقاره  
**وما ذكره** في لاحول الى اخره من تقييده لكن هنا زيادة صور  
 والحقان بها الذي يجري عليه هذا الخلف ظاهر **قال** وكذا  
 اذا قال عند الشيع والهيل او الكبير او الاستغفار  
 او سمع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيرا او قال اللهم  
 عند كل حرام او سئره او سمع الغنا فقال هذا ذكر الله  
 او سمع الاذان فقال هذا صوت الحمار والجرب انما لا حجة  
 او سمع حديث بين قري ومنوى روضة من رايض الحجة  
 فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له قل لا اله الا الله فقال اي من هذه الكلمات حتى اقول لا اله الا الله  
 الله او قيل لغا على ذنب قل استغفر الله فقال استغفرا  
 اي من فعلت حتى اقول استغفر الله اي من قول غضبا

قد علم عدم محبة الدنيا



راجع إلى جميع ما بعد كذا أو الكفر حينئذ واضح لأن قوله سمعت هذا  
كثيرا مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف  
بالذكر ولا شك أن الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر وشر  
الكفر في البسلة عند الحرام أن يقصد الاستخفاف بها كما علمنا  
من قوله في الغنا هذا ذكر الله أنه يقصد أنه مثله من  
كل وجه استخفافا بالذكر فإن أطلق أو قصده أن يبينها  
مساومة قالم يتجه الكفر حينئذ **ومسألة** سماع المؤمن  
بما فيها لكن في هذه زيادة أنا لا أحبه والظاهر أن هذه الزيادة  
لا تقتضي الحكم بالكفر مطلقا بل لابد أن يقصد أنه لا يحبه  
من حيث هو ذكر حينئذ الكفر محتمل **وقوله** عند سماع ذلك  
الحديث كذب إنه أعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم  
كفر مطلقا وكذا لو أعاده على وجه الاستهزاء مع علمه بأنه حديث  
بخلاف ما لو أعاد الضمير على المتكلم أو أعاد لفظ الحديث على  
وجه الاستبعاد لجملة العهد وربه فإنه لا يكفر **ووقع قريبا**  
إذا أمرني بيتا عظيما فذهبه بعض المجازفين من أهل مكة  
فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى  
ثلاثة مساجد وأنا أقول وتشد الرجال إلى هذه البيت أيضا  
**وقد سئلت** عن ذلك والذي يتجر فيه أنه بالنسبة لقوله  
الخنفة والالكية وتشدها يتم بكفر بذلك عند مطلقا  
وأما بالنسبة لقواعدها وما عرف من كلام أئمتنا السابق  
واللاحق فظاهر هذه اللفظة استدراك على حصصه صلى الله عليه وسلم

وسلم وأنه ما حازه وأنه شرع شرعا آخر غير ما شرعه علينا  
صلى الله عليه وسلم وأنه الحق هذا البيت بتلك المساجد الثلاث  
في الاختصاص عن بقية المساجد بهذه المزية العظيمة التي  
هي التقرب إلى الله تعالى بشدة الرجال إليها وكل واحد من هذه  
المقاصد الأربع التي دعي لها هذا اللفظ البقيع الشنيع  
كفر بلامرئة في قصد أحد ما فلا نزاع في كفره وإذا أطلق  
فألذي يتجه الكفر أيضا لما علمت أن اللفظ ظاهر في الكفر وعند  
ظهور اللفظ فيه لا يحتاج إلى شيء كما علم من فروع كثير من  
متن وتأتي **وإن أول** ما لم يرد إلا أن هذه البيت لكونه أعجوبة  
في بلده يكون ذلك مسببا للناس إلى رويته كما أن عظمة تلك  
المساجد اقتضت شد الرجال إليها قبل ذلك منه ومع ذلك  
فيمن رآه يتعجب من البليغ بالضرب والجبر وعنيها بحسب  
ما يراه الحاكم بل لو رآه أفضا التهنير إلى القتل كما سياتي  
عن أبي يوسف لأراح الناس من شره وعجافته فإنه  
بلغ فيهما الغاية القصوى تاب الله عليهما وعليه أمين  
**وما ذكره** من كفر من قيل له قل لا اله إلا الله فيقال  
ما من أنما يتضح أنه نوي بذلك الاستهزاء والاستخفاف ونظير  
ما قاله بعده فيمن قيل له قل استغفر الله **قال** أو سخر  
بالشرعية أو حكم من أحكامها أو قال بعد فراغ صلاة علمت  
سخر أي من الشحنة في الأعمال الشاقة ظاهرا أو في زمانها  
سخر أو قال أكون قوادا أن صليت وطولت الأمر على نفسي



او قال من يقدر ان يتم هذه الامور او قال العاقل لا يضر في امر  
 لا يقدر ان يتمه او قال الناس يعملون الصلاة لاجل او قال  
 غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها للزانية حتى يزورها  
 او قال او خرصتي بجي رمضان اصل حبيها او قال كم صليت  
 ما اصب خيل او قال اي وامي يعينسان فلما صليت ما انا او قال  
 الصلاة لا تصل لي اذا صليت هكذا علي او قال ان صليت  
 اولم اصل ستوا او قال لا اصلي حتى يجد حلاوة الايمان او قال كم  
 هذه الصلاة اصلي قلبي نقر منها او قال بالاسهين الى رمضان  
 هذه صلاة كثيرة وزيادة او قال صلاة ليست بشيء  
 لو بقيت تحضروا وتنتم او لا يتغير عجبها او قال هذه فعل  
 الكسلان او فعلك اوليت فعل احد غيوك او قال ليت ربحا  
 لم يكن ربحا اخر او قال هذا الصوم نفر قلبي منه او هو ضيف  
 ثقيل انتي وما ذكره من كفر من سخر بالشريعة او حكم منها  
 اتفاقا ظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسابيل الصلاة والصوم  
 فلما اطلاق الحكم بكفر واحدة من تلك الصور انيطس وجهه  
 فضلا عن كونه متفقا عليه بل كثر منها لوجه الحكم  
 بكفر قابله الانبوع تكلف وتصنف فالذي يتجه فبهم قال  
 عن الصلاة او غير هاهنا الطاعة انما سخره انه يكفر سوا  
 اراد حقيقة السخر السابعة ام اطلق اما الاول فواضح لانه  
 نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما الثاني فلان ذلك هو  
 وضع السخر فلم يجز الى قصده بخلاف ما لو قصد انه لهدم

خسوع

خسوعه مثلا لا ثواب له في صلاة فاشبهت السخره حينئذ  
 فانه لا يبعد قبوله تاويله وفي مسألة القيادة وما بعد هالك  
 الا ان قصد بذلك الاستحقاق والاستهزاء بالصلاة او الصيام او  
 استحل ترك احدهما الغير عذر او ان الصلاة يتسام بها ما  
 حيث كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو اطلق او قصد معني  
 اخر ومر عن الرافعي مسلك من ذلك عنهم مع تعقيبها فلا يغب  
 عندك استحضارها قال او قيل له لم لا تات من المصروف ولانته  
 عن الملك فقال ايض علفي او ما يجب او قال هذا افشار او غوغا  
 وهذا يان على وجه الانكار او قال ايض فضولي انا او قيل له  
 كل حلالا فقال الحرام اجبت اليه من الحلال او قال هات لكل الحلال  
 اسجد له او قال يجوز لي الحرام او قال ليت الزنا او اللواط او الظلم  
 كان حلالا او دفع لفقير حر اما من مال مسلم او ذي وهو عليه  
 ورجا ثوابه او دعاء الفقير او قال لم تنبت حرمة الحر في القرآن  
 او ايض عمل بالشريعة وعندي الديوس او قال اني وقد اخذ  
 دراهم بقوته اخذت الهم ايت كانت الشريعة  
 والقاضي او انا اريد الذهب والفضة ايض عمل بهذه الاحكام  
 او صده تكلام اهل الاهوا او قال عن كلامهم كلام معنوي  
 او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال بارك الله في كذبك  
 او قيل لا تكذب فقال قلت من كلمة الاخلاص انتي وما ذكره  
 قبل مسألة التمني في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه  
 في مسائل الامر بالمعروف انه لا كفر فيها الا ان قال شيئا من ذلك



على وجه الاستعانة بالامعان من سحر حكم من احكام الشريعة كفر  
ولا شك ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعي فزال فيه  
شك من ذلك استتم الاستحسان كفى والا فلا وان قلنا ما يجب لانه  
غير معلوم من الدين بالضرورة والذي يتجه ايضا في الحرام  
اجب الي انه لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام  
دونا سائر انواع الحلال الصادق بالماء والمذوب والواجب  
والوجه انه لا يكفر ايضا بهاتين اكل الحلال حتى يجد له لانا نفس  
السحر ولا ضمان اخر لا يكون كفر اطلاقا بل في بعض صور  
كما خرج به الآية ومن في ذلك بحث وتفصيل فاذا كان هذا  
بالسحر ولم يفعل فما ظنك بالحرم عليه على ان ذلك انما يراه  
الدلالة على استحباب وجود شخص لا ياكل الا الحلال **الصف**  
او على تعظيمه فلا رجلا طلاق الكفر به والوجه ايضا انه لا يكفر  
من قال يجوز في الحرام الا ان توفي العزم او الحرام المحل من  
الدين ضرورة **واما** مسألة التمني فقد مر الكلام فيها مستوفي  
ورجا السواب على الحرام اما نتيجة كونه كفر انا اعتقد انه نيا  
على الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذوب للمصوم حينئذ  
بخلاف ما لو توفي انا السواب من جهة اخرى غير جهة كونه  
حراما فان ذلك لا يحدو فيه اذ المحققون على ان الصلاة في  
الدار المخصوصة او السواب المخصوص او المحرم او نحو ذلك فيها  
السواب وان كانت حراما لانها كالحمة **وما ذكره** في رجاء  
دعاء الفقير بعده بل لا وجه له فالصواب انه لا كفر به

وكفر

وكفر زاعم انه لانص في القرآن على تحريم الظاهر لانه مستلزم  
لتكذيب القرآن النص من غير مرة على تحريم الخ **فاما قلت**  
غاية ما فيه انه كذب وهو لا يقتضيه الكفر **قلت** ممنوع لا  
كذب يستلزم انكار النص المجموع عليه المعلوم من الدين  
بالضرورة ومن ثم رجع انه قال الحرام وليس في القرآن  
على تحريم نص لم يكفر لانه محض كذب وهو الكفر به **وما ذكره**  
من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والاحكام المذكورة  
ظاهر ان قال ذلك استتم الاستحسان او استخفافا وكذا ان اطلق على حال  
فيه لانه اللفظ ظاهر في الاستخفاف والاستعانة وما ذكره من  
الكفر في تصديق اهل الاوهام انا يتجه اما اراد بهم ما يعم من  
تكفرهم ببدعتهم اما ما لا يكفرهم فتصديقهم غير كفر **وما ذكره**  
من الكفر في بارك الله في كذبك لا يظهر وجه الا ان اراد ان  
الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته فطلب  
المركبة فيها من ان الله تعالى **وما ذكره** في المسألة الاخيرة  
ظاهر ان اراد ان ما قاله الموصوف بالكذب من اجزاء كلمة  
الاخلاص بخلاف ما اذا اطلق لانا اللفظ ليس ظاهرا  
في الاول او اراد الرد على من نسب للكذب بانه ما يتوهم  
كما ان سورة الاخلاص حق فانه لا كفر بذلك كما هو ظاهر  
لا احتمال للفظ لذلك احتمالا قريبا **قال** او قال العلم  
الذي يتعلمه اساطير وحكايات وهذيانا او هيا او زور  
او قال ان من مجلس الوعظ والعلم لا يرد او وعظا على سبيل



الاستسنا او ضحك على وعظ العلم او قال لرجل صالح كن ساكتا حتى  
 لا تقع الاوراجنة او قال امين هذا القبيح الذي حفت شارك  
 او قال بيس ما اخرجت السنة او قال الكفر والايان واحد  
 او لا ارضى بالايان او لا ادري اين يصير الكافر او اهل الاهل  
 او قال سخي الكفر او اهل الاهل او اهل الجنة او اهل سلطانا  
 فقال الله عظيم او قال بالفارسية خدي برزك وهو يعلم  
 تفسيره انتي وما ذكره من الكفر بتلك الاوصاف التي تعلم  
 ظاهر لكن انما اراد العلم من حيث هو او خصوص علم امر  
 الدين او علم النفس او الحديث او الفقه وما ذكره في امين  
 مجلس الوعظ الى اخره انما يتجه ان اراد الاستسنا وكذا ان اطلق  
 على احتمال قوي فيه لظهور هذا اللفظ في الاستسنا  
 بمجلس الوعظ والعلم وقدم في قصبة ثرية خير من العلم  
 كلام استحضره هنا وما ذكره في الوعظ استسنا انما يتجه ان اراد  
 الاستسنا بالوعظ من حيث هو وعظا ما لو اراد الاستسنا  
 بالوعظ او بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر  
 حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ وما ذكره في كن ما كنا  
 الى اخره انما يتجه ايضا ان اراد الاستسنا بالجنة او بالعمل المقرب  
 اليها والافلا وجه اطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا  
 عليه كما بقه ولاحقه وما ذكره من الكفر في مسألة الشار  
 لا يظهر ايضا الا ان اراد عيب السنة او نحوه نظير ما مر في قص  
 اظفارك وما ذكره من اطلاق الكفر في بيس ما اخرجت  
 السنة

السنة والمسائل بعده الى قوله انتي ظاهر لانه صريح في الاستسنا  
 بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهل انما يصح اذا اراد منهم  
 الكفر او ما يهمهم نظير ما من لا المسلمين منهم والظاهر انه  
 لا يقبل تاويله في كل هذه المسائل لان لفظها صريح **نعم**  
 انما قال لم اردت بقولي الله عظيم او خدي برزك اي الله الكبير  
 الا ان معطى هذا الملك لهذا الرجل الله عظيم او الله الكبير  
 قبل منه لاذ الفرض انهم نقل هذا الله عظيم ولا خدي برزك  
 وحيث لم نقل ذلك تقبل ارادته ما ذكر بل لو قيل لا ينبغي ان  
 يكفر الا ان قصد ان قوله الله عظيم او خدي برزك وصف  
 للسلطان الذي رآه لم يبعد **قال** او قال له كافر عن ضدي علي  
 الاسلام فقال لا ادري صفة الايمان او قال اذهب الى فلان  
 الفقيه او اسلم كافر فوات ابو فقال لم يتني لم اسلم لاجل  
 الميراث او نادى من يد يا كافر فقال لم يدي او قال انا كافر اني  
 عليك او علمت بي عاصتي كبرت او علم الارادة المطلقة  
 بالثلاث لتحل لزوجها بلا محلل ارتد ولو رضى هي ارتدت  
 ولم تحل لزوجها فكذلك الوارثت ولحققت به الحرب ثم سببت  
 فاستراها مطلقا فلا مال لها الا بالتحليل من مسلم  
 بعد اسلامها عند اهل السنة خلافا للفرافض والافلا  
**او قال** لمن اسلم اي ضرر لحقك في دينك حتى انتقلت عنه الى  
 دين الاسلام او قال هذه ايمان الكفر ملتقى زمان الاسلام او  
 قال لولده ولد الكافر او ضد في وسطه زيار بالاختيار

سنة



او دخل دار الحرب وليس يوجب الكفار بخلاف ما لو دخل التخليص  
الامري وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لان لبس السواد  
حلال والبياض افضل انتهى **وما ذكره في المسائلين الاوليين**  
هو المعتمد كما قدمته بما فيه لافرافه متضمن للرضا بتعايه  
على الكفر ولو لحظت والرضا بالكفر كفر ومسالمة تمنى الكفر مرت  
ايضا بما فيه او كما مسالة الاجابة بليك مرت بما فيه فراجع ذلك  
**والكفر في قوله** اننا كافر واضح وكذا في ما بعده ها الى الغلامنة  
وكفر من قال لمن اسلم ما ذكر ظاهره ان اراد الرضا بتعايه على الكفر  
لا مطلقا لما علم مما مر واطلاق الكفر فمن قال هذا زمان الكفر في  
اخره لا ينظر الا ان اراد تسمية الاسلام كفر او نحو ذلك بخلاف  
ما لو اطلق او اراد انه غلب على اهله الكفر فالوجه انه لا يكفر  
بذلك وقوله لولده ولد الكافر لا يحججه الملاقاة الكفر فيه ان ينزل  
لا به ان يعمى بالكفر نفسه فان اطلق فالتكفير بهيد وان اراد  
انه يشبه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسالمة الزنا قد دعت  
ايضا بما فيها **قال** او قال ان اعطاني الله الجنة لا اريد هادونك  
اولاد خلدادونك او قال ان امر في الله بخول الجنة لا ادخلها معك  
او قال ان اعطاني الله الجنة لا جلك او اجل هذا العمل لا اريد ها  
او انك القيامة او الصراط والميزان او الحسنة او الكتاب او الجنة  
او النار او الصحف او النور او القلم او قال اني لا اري او لا اراه  
احد او شبهه بشي او وصفه في المكان او الجاه او قال اني لا اخلق  
فعل العبد او انك روية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة

المسلمين

المسلمين او شك في نبوت وعده ووحيه او وصف محمدنا بصفة  
او اسمائه او قولا لا ينضج المسلم ذنب او راي خلق المذنب في المشار  
او شك في فراجه او احب ما انفضه الله ورسوله او بالعكس  
او ليس من الزنا او من العقاب او انكر الحرام والحلال او اعتقه  
قدم الزمان والروح والافلاك انتهى **ومسائل دخول الجنة**  
مر عن الروضة انه صوب عدم الكفر في بعضها ويقاس به  
الباقى ومرايض ان الاوجه في ذلك تفصيل فراجع **وما ذكره**  
من الكفر بانكار القيامة واضح كانكار حشر الاجساد **واما**  
انكار الصراط والميزان ونحوها ما يقوله المعتزلة فيحجم الله  
بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة  
لا يكفرونه وانكار الجنة والنار لان لا كفر به لان المعتزلة  
ينكرونها **واما** انكار وجودها يوم القيامة فالكفر  
به ظاهر لانه تكذيب للنصوص المتواترة القطعية وانكار  
المصحف بمعنى القرآن كفر اجماعا بخلاف انكار مصحف الاعمال  
**وما ذكره في انكار النور والقلم وروية الله مطلقا** او في الجنة  
فيه نظر فاما المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا وقسبية الله  
محدث او وصفه بما يستلزم الجنة لا كفر به الا ان اعتقد نبوت  
لازم ذلك له قعما من الحدوث ونحوه وزعم ان الله لا يخلق  
فعل العبد لا كفر به ايضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما من  
والسك في رسالة المسلمين بل او رسالة من علمت رسالتهم  
ضرورة كفر بلا تناع بخلاف الشك في نبوت وعده او وعيده



فانه في اطلاق كونه كافر انظر الا ان جوز مشددا دخول كافر الجنة او تخليه  
 مسلم مطيع في النار ووصف محدث بايستلزم قدمه انما يتضم  
 كونه كافر بالاعتقاد ذلك لانهم لما مر ان الاصح ان لازم  
 المذهب ليس بذهب لان القابل بالزوم قد لا يحيط له القول بل ان  
 وزعم انه لا يضر المذهب ذنب او ان يخلد في النار لا كفرة لانا الاول  
 مذهب المرجية والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون  
 والشك في الفرائض الكفرية واضح لانه يستلزم الشك في  
 الضرورية المطلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف  
 محنة ما انقضه الله او رسوله او عكسه فانه لا يتجه فيه  
 الكفر الا ان احب ذلك من حيث كونه الشارح يبغضه او يفض  
 من حيث كون الشارح يحبه بخلافه فالواجب ان يبغضه لذاته  
 مع قطع النظر عن تلك الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ  
 وجري هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين  
 على اطلاق الحديث للكفر عليهما لكن قلا ايمتنا وغيرهم لما  
 به كفر النعمة او انا استحل وانكار الحلال والحرام الكفر به ظاهر  
 والخصوصية لهما بذلك بل من انكر حكما من الاحكام الخمسة  
 الواجب او الحرام او المباح او المندوب او المكروه من حيث هو  
 كان انكر الوجوب من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا  
 الباقي كاذن كافر واعتقاد قدم العالم او بعض اجليه كفر كما صرحوا  
 به **قال** او قيل له دعي النيات لا الاخرة فقال انشأ ذلك بعد  
 سنة او قيل له اتعلم الغيب قال نعم او قال انا اعلم بما كذبوا ولم يكن  
 اوقال

فانه في اطلاق كونه كافر انظر الا ان جوز مشددا دخول كافر الجنة او تخليه  
 مسلم مطيع في النار ووصف محدث بايستلزم قدمه انما يتضم  
 كونه كافر بالاعتقاد ذلك لانهم لما مر ان الاصح ان لازم  
 المذهب ليس بذهب لان القابل بالزوم قد لا يحيط له القول بل ان  
 وزعم انه لا يضر المذهب ذنب او ان يخلد في النار لا كفرة لانا الاول  
 مذهب المرجية والثاني مذهب المعتزلة وقد مر انهم لا يكفرون  
 والشك في الفرائض الكفرية واضح لانه يستلزم الشك في  
 الضرورية المطلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف  
 محنة ما انقضه الله او رسوله او عكسه فانه لا يتجه فيه  
 الكفر الا ان احب ذلك من حيث كونه الشارح يبغضه او يفض  
 من حيث كون الشارح يحبه بخلافه فالواجب ان يبغضه لذاته  
 مع قطع النظر عن تلك الحينية فانه لا وجه لاطلاق الكفر حينئذ  
 وجري هذا الحنفى في اطلاق الكفر بالياس والامن المذكورين  
 على اطلاق الحديث للكفر عليهما لكن قلا ايمتنا وغيرهم لما  
 به كفر النعمة او انا استحل وانكار الحلال والحرام الكفر به ظاهر  
 والخصوصية لهما بذلك بل من انكر حكما من الاحكام الخمسة  
 الواجب او الحرام او المباح او المندوب او المكروه من حيث هو  
 كان انكر الوجوب من حيث هو او التحريم من حيث هو وكذا  
 الباقي كاذن كافر واعتقاد قدم العالم او بعض اجليه كفر كما صرحوا  
 به **قال** او قيل له دعي النيات لا الاخرة فقال انشأ ذلك بعد  
 سنة او قيل له اتعلم الغيب قال نعم او قال انا اعلم بما كذبوا ولم يكن  
 اوقال



اوقال في الامتعات وسلم روحه اليك **او** كان اذا صبح في الفساح  
 قال تعالى احب نطيب او نعيد طيبا **او** قال اني احب الحزن ولا اصبر  
 عنها **او** قال افعل كل يوم منك من الطين **او** قال اريد خيرا **او** خيرا  
 في الدنيا ودع ما يكون في الاخرة ابشر ما يكون **او** قيل له انصرف  
 بالحق فقال انصرف بالحق وبغير الحق انتهى **واطلاقة الكفر في المسألة**  
**الاولى** فيه نظر والذنب يتجه انه لا كفر به الا ان اراد الاستمنا  
 بالاحقة **ومسألة** علم الغيب حرمت بما فيها من الخلاف والتفصيل  
**واطلاقة الكفر في بقية المسائل** كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر  
 بشي من ذلك الا ان اراد بقوله فلا ذمما الى اخره ما يقول  
 اهل التسامح فانه يقول به كفر **والا** ان اراد بقوله تعالى احب  
 نطيب الخ استباحة الفساد المجمع عليه المعلوم من الدين  
 بالضرورة **ويقول** احب الحزن استباحة من حيث هي بساشر  
 اعتبارا **اما** ويقول **افعل** منك من الطين ان له قدرة على  
 الخلق بعين اليجاد **ويقول** اريد خيرا الى اخره الاستحقاق  
 بالاحقة **ويقول** انصرف بغير الحق استيلاء ذلك من حيث هو  
 فالكفر في جميع هذه الصور عند ارادة ما ذكرناه واضح  
 بخلافه عند التاويل بعين صحيح وكذا عند الاطلاق فانه  
 لا وجه للكفر بشي من ذلك **قال الفصل الثاني في الاختلاف**  
**لوقال** انما يريد من الله ان تفعل كذا **انتم** فعلت كذا **وايكم** وكذا  
**لوقال** ان فعلت كذا **افانا** كافر ففعله **وقيل** ان كان عالما لا يكفر  
 وان كان جاهلا يكفر في الماضي والمستقبل ولو رضي بكفر غيره



قال بعضهم كبر وكذا الوقاد الله يظلمكم كما ظلمتني او قال يعلم الله اني  
 لم افعل كذا او هو قد فصل او قال لخصه لا اريد يمينه بالله بل  
 اريد به بالطلاق او قيل له احسن كما احسن الله اليك فقال  
 ما ذا اعطاني او قال للمعروفين ليسيتا من القرآن او قال لشعر  
 النبي صلى الله عليه وسلم مشعرين او قال لولم ياكل ادم كحطه  
 ما وقعنا في هذا البلاء او ادي النبوة فطلب اخر منه معجزة  
 او ردد حديث النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شربه احمد الله  
 او قيل له قل لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل فقال  
 لا اصلي او صلى بغير طهارة او قيل له ادركك فقل لا اله الا الله  
 او قال الصوم فصر او قال الفقيه وجهها شرعيا فقال هذا الذي  
 قلت عمل السفها او قالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني  
 او ان كنت هكذا لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة المجوس  
 بلا ضرورة او قال المجوسي خي من النصراني او النصراني خي من  
 المجوسي او غيره او قال اخذ حق يوم المحشر فقال ايتني شغلي  
 مع المحشر او قال ابن جندب في ذلك الجمع او قال اعطني حق  
 والالاخذ منك يوم القيامة عشرين او قال عند المباشرة  
 الكفر خير ما فعل او قال الطيب للملأ ان لا اصلي او سجد للسلطان  
 او غيره او قبل الارض قيل وهو تقرب من السجود او قال  
 ما دام هذا الذهب معي ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قيل لكفر  
 وقيل لا يكفر افي **ومذهبنا** ان من قال ان فعل كذا فهو كافر ان اراد  
 به التعليق كمن جالا او تبعيد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق ويسن له

ان يقول ان فعل كذا فاما هو في ان فعل كذا  
 او يبين من الاستلام او يقول ان فعل كذا فاما هو في ان فعل كذا  
 حقيقة تعليق كمن جالا او تبعيد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق ويسن له  
 ما دام هذا الذهب معي ما يعود لي رزقي ففي هذه المسائل قيل لكفر  
 وقيل لا يكفر افي **ومذهبنا** ان من قال ان فعل كذا فهو كافر ان اراد  
 به التعليق كمن جالا او تبعيد نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق ويسن له

ان يستغفر

ان يستغفر الله وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجا  
 من خلاف من قال لا يكفر بذلك **وما ذكر** في الرض بكفر الغير من  
 الخلاف فيه ينافيه حزمه بالكفر فيما لو قال له كافر اعرض علي  
 الاسلام فقال اذهب الي فلان الفقيه وليس علمه الكفر ثم  
 الارضاه ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضي بكفر  
 الغير كفر **وكذا ما ذكر** من الخلاف في الله تعالى يظلمكم كما  
 ظلمتني ينافيه ما قدمته من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله  
 الا ان يفرق بانه هنا محتمل انه من باب المناكدة كمن ومكر وا  
 ومكراته والذي يتجه انه ان قوي هنا بظلمك الله بخلاف  
 حجة منك وانما ساء ظلم المناكدة لا يكفر وكذا ان اطلق للقرينة  
 بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لاستحالة علي الله تعالى  
 اذ هو اما مجاورة احد او التصرف في ملك الغير وكل منهما محال  
 اما الاول فلانه تعالى ليس فوقه من يحده شيا واما الثاني فلان  
 العالم كله ملكه تعالى واصنافه الاملاك الى غيره انما هو بطريق  
 الصورة دون الحقيقة **فمن رايتني** فيما سبق ذكرت في هذه  
 ما يقتضي الكفر عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب ومن ان الرفع  
 حكمي عنهم كمن قال الله يعلم دايما اني اذكر كذا بالذم وهو صريح  
 في كفر من قال الله يعلم انما فعلت كذا او قد فعله لانه نسب الله  
 الجمل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف الواقع ومن ادعى  
 الصحيح فتمن قال لا اريد يمينه بالله بل بالطلاق انه لا يكفر به ثم  
 ان اراد بذلك الاستحقاق باسم الله كمن كافر كما هو واضح والذي



يتجه فيما اذا اعطى في انه لا يكفر به الا ان قاله استخفا فابا النعمة  
 من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعوذتين وتصغير  
 نحو شعره صلى الله عليه وسلم من الكلام فيها **والذي يتجه**  
 فيما لو لم ياكل ادم صلى الله عليه وسلم الى اخره انه لا يكون كفرا  
 الا ان قصد بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تكفير  
 مدعي النبوة ونظر كفر من طلب منه معجزة لانه بطبيعته لما  
 منه مجوز لصدقه مع اسما لعم المعجزة من الدين بالضرورة  
**نعم** ان اراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه فلا كفر وانكار  
 حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان من حيث السند فلا كفر مطلقا  
 او من حيث نسبته له صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا كما هو  
 ظاهر فيها **وقوله** احمد بعد تناول الحرام ياتي فيه ما من  
 من التسمية على نحو خمر يحتمل الفرق ويجه في لا اقول ولا اصلي  
 ولا اركب ولا اصوم او الصور يضر ولا ايج انه لا كفر فيها الا ان اراد  
 الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلاة او الزكاة او الصوم او الحج  
 وحكم الصلاة بلا طهر من تفصيله ونظر في هذا الذي قلت  
 عمل السفيه انه لا كفر به الا ان اراد الاستخفاف بالحكم الشرعي من  
 حيث كونه حكما شرعيا وفي قول **الزوج** ان كنت الى اخره انه لا كفر به  
 ايضا الا ان قصد التخليق او قال ذلك رضي بوصفها له بكاف  
 ووضع تلمسوة الجوس وما فيه وكذا المجوسي خير من النضاري  
 وما بعده من حكمه ايضا ويظهر انه لا كفر بانيس منخلي مع المحبة  
 الا ان قصد الاستخفاف ولا يابن تجدي الا ان اراد ان الله لا يقدر

على انكار حديثه  
 صلى الله عليه وسلم من  
 حيث نسبته له صلى الله عليه وسلم  
 وكفر

على

على تجعده به في ذلك اليوم بخلاف ما اذا اراد ان الله ذنوبه يذهب  
 بسببها الى النار ابتداء فلا يجتمع به والقول بالكفر واعطى جيع  
 والاخذ منك الى اخره لا وجه له ومن قال الكفر خير فانه عمل  
 ان اراد به ان في الكفر خير ولو بوجه ما كان كافرا ولا فلا ومن قال  
 اطيب الحلال ان لا اصلي الظاهر انه يكفر به لانه جعل ترك الصلاة  
 من حيث يحرى من الحلال قبل اطيعه وهذا كفر بلا نزاع لان فيه  
 انكار وجوب الصلاة الشاملة للمسلم وذلك كفر والسجود للسلطان  
 او غيره من حكمه وما فيه **ومجيب** من هذا المصنف خبيث حكى  
 فيما من الاتفاق على من قال هاتكل الحلال اسجد له وحكي الخلاف  
 في السجود بنفسه للمسلطان او غيره مع ان هذا فيه السجود  
 الحقيقي بخلاف ذاك والوجه انه لا كفر بتقيل الارض ولا بما  
 بعده **قال الفصل الثالث فيما يخشى عليه الكفر**  
 اذا شتم رجلا اسمه من اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يابن  
 الزامية وهو ذاك النبي صلى الله عليه وسلم او قال له فقيه  
 وجهما شتم عيا فقال هذا عمل الفقيه ويجهل معنى عمل السفيه  
 او انقضت علما من غير سبب ظاهر او سماع الاذان او القرآن  
 فتكلم بكلام الدين او قال للقرء هو لا اكلوا الربا او قال الصالح  
 وجهه عندي كوجه المختبر او قال اريد المال سوا من حلال  
 او من حرام او قال ايها اسرع وصوا او قال هانقخص الله  
 من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له درهم لا يسوي  
 درهما في هذه المسائل يخشى عليه الكفر انتم **ووجه**



خشية الكفر في هذه الصور وان كلامها يحتمل لكن احتمل لا بعيد  
فما بالخطا في ذلك الاحتمال فيكون حينئذ كافرا وبهذا يعلم  
ان ما في معنى هذه الصور من كل ما يحتمل الكفر احتملا لا بعيد  
يكون مثلا فينبغي تجنب اللفظ بجميع ذلك اي من حيث  
تارة كتحجب كلام الدنيا عنه سماع القراء او الاذان وحيث اخرى  
كاكثر الصور الباقية **قال فصل اخرى الخطا** لو قال الله  
يطلع من السما او من العرش او قال بين يدي الله او قال يارب  
لا ترضي بهذا الظلم او قال فلان مضى سوا او قال اعطيت  
واحدا واخذت من واحد او قال تاخذ من له واحد ولا  
تاخذ من له عشرة او قال الفقر شقاوة فمذه المسائل خطأ  
لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى **وجعله** ما في الفصل  
الثالث ما يحتمل منه الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظر فاف  
هذه الصور التي في الرابع اقرب الى احتمال الكفر من الصور التي  
في الثالث فخشية الكفر فيها اقرب على انه قدم في الفصل الاول  
المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر النبا  
ويبصرنا من العرش وهذه مثل الله يطلع من السما او من  
العرش فجعله تكفير اتفاقا وهذه غير كفر اتفاقا كما  
افهمه صبيحته فانه لم يجعلها في الفصل الثاني المعقود  
لبان ما اختلف في انه كفر وظاهر ان المسائل التي حكىها واحد  
وانما التفرقة بينهما التي زعمها هذه المصنف عجيبه **واذا انتهى**  
**الكلام** على ما في كتابه هذه فلنرجع الى سوق يقية كلام الروضة

الذي

الذي انفرد به عن الراعي فنقول في الروضة فروع **واحدة**  
نقلنا عن الشافعي فسوقا بلطفها ثم تتكلم على ما فيها وعبارته  
قلت قد ذكر الامام القاضى الحافظ ابو الفضل عياض رحمه الله  
في اخر كتابه الشفا بتعريف حقوق نبينا المصطفى صلوات  
الله وسلامه عليه جملة من الالفاظ المكفرة غير ما سبق  
نقلها عن الامة الكثر فاجمع عليه وصرح بنقل الاجماع فيه  
**فهي** اما امر ايضا مني ثم قال لقيت في مرضي هذا ما لو قلت الماكر  
وعن رضوانه عنهما استوجب **فقال** بعض العلماء يكفر ويقتل  
لانه يتضمن النسيئة الى الجحيم وقال اخرون لا ينجم قتله ويستتاب  
ويعزر وانه لو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسودا  
وتوفي قبل ان يلحق اوليس يقتلني فهو كفر لانه وصفه بغير صفته  
ففيه تكذيب به وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ  
بصفا القلب الى مرتبتها او ادعى انه يوحى اليه ولا يلم يدع  
النبوة او ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعانق  
الحور فهو كافرا بالاجماع قطعا وانما من ادعى نقض الكتاب  
او السنة المقطوع بها المحرر على ظاهره فهو كافرا بالاجماع  
وانما من يكفر بما دأب عليه الاسلام كالنصارى او شك  
في تكفيرهم او صحح مذهبهم فهو كافرا وانما اظهر مع ذلك  
الاسلام واعتقه سوكة ايقطع بتكفير كل قائل قول  
يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة وكذا من  
فعل فعلا اجمع المسلمون انه لا يصدر الا من كافر



وان كان صاحبه مخرجاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب  
او النار والمشي الى الكنائس مع اهلها برفعهم من الزناير وغيرها  
وكذا من انكر مكة والبيت او المسجد الحرام او صفة الحج **واضح**  
ليس هذه الهيبة المعروفة او قال لا ادري ان هذه المسألة  
مكة هي مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لا شك في تكفيره  
ان كان من يظن به علم ذلك وطالت صحبته للمسلمين فان كان  
قريب عهد بالاسلام او مخالطة للمسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر  
بهما التعمير فكذلك من غير شيئا من القرآن او قال ليس بمحج  
او قال ليس في خلق السموات والارض دالة على الله تعالى او انكر  
الحجة او النار او البعث او الحطب او اعترف بذلك ولكن قال  
المراء بالحجة والنار والبعث والنشور والى الباب والعقاب  
غير معانيها او قال الائمة افضل من الانبياء والله اعلم انتهى  
كلام الروضة المنقولة بالمعنى من مجال متعددة والافاضة  
الشفاف يسفه ذلك وهو كلام نفيس مشتمل على فوائد  
بتأملها يعلم تقييد كثير ما سبق ولم ينحج النوري شيئا من  
الخلاف في المسألة الاولى اعني **مسألة** المرحض اذا استغنى والذي  
**رحم** الطبري انه لا يكفر والحق عندي ان يفصل  
فيقال اذا اراد بذلك ان الله شدد عليه لذنوب سلفت له  
او نحو ذلك لم يكفر وان اراد انه لم يفعل معه الاصل في حقه  
فان كان مع اعتقاده ان ما فعله معه **حود** كفو وانتهى  
لا يجب عليه الاصل او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن ابي

زيد

زيد قبل هذه المسألة لو لم يكن رجلا ولعن الله عز وجل وقال  
انما اريد ان العن الشيطان فزال لسانه قتل بظاهر كفره ولا يعقل  
عذره وقضيه مذهبنا قبوله وما قاله في المسألة الثانية  
منجبه ايضا لكن محله كما يعلم من اخر كلامه فحين طالت صحبته  
للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم ان ما مر عن ابن عبد السلام  
عن ابي حنيفة وقواه من ان من قال اؤمن بالنبى وامشك في امة  
الدين بالمدينة او الذي نشأ بمكة لا يكفر لانه وان كان مطلقا  
بالضرورة الا انه ليس من الدين لاننا لم نتعبد به فيكون  
جاحده كجاحد بغيره ومصرانته ووجه رده ان الشك في ذلك  
من المخالط للمسلمين يستلزم تفضيل الامة وغير ذلك من  
العظام في الدين وظاهر كلام النوري والقاضي ان مجرد  
الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته  
المعلومة يقينا يكون كفرا ومسببه ما مر من ان انكارها يتضمن  
الكذب به لكن قال بعض المتأخرين كلام القاضي يوجب  
ان مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته  
كفر بوجوب القتل وليس كذلك بل لا بد من صفة ما يشهد  
بنقص في ذلك كما في مسألتنا هذه الا ان الاسود لون مفضل  
انتهى **واذا تأملت** ما علم به القاضي الذي نقله عنه النوري  
واقره علمت ان الوجه انه لا فرق على ان اثبات صفة له صلى الله  
عليه وسلم لا يكون الا مشعرة بنقص لان صفاته لا يتصور  
اكثر منها بل كل ما اثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة لها





فالاغراض حينئذ ليس في محله **وذكر** القاضي انكار كونه صلي  
الله عليه وسلم كانا بتماهية يكون كذا ثم نقل عن بعض ائمة مذهبه  
ان تبديل صفته ومواضعه كفر وهذا يشمل انكار المحرقة وكونه  
**كان** اولئك واخرى بالمدنية وغير ذلك مما يشاكله وهو متحيز  
**وحمل** ما قاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم انه يوجب اليه بنزول  
ملك عليه والافال الذي ينبغي انه لا يكفر والظاهر ان زعمه دخول الجنة  
حاصيا او حالا او مستقبلا قبل موته حق او كفر سواضهما الى ذلك  
الاكل والمعاينة المذكورين لم يكفرا **وان كان** في توهم متوهم  
من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك والظاهر ايضا ان  
معنى قوله الحق على ظاهره اي بالاجماع وقد يستفاد ذلك من كلام  
الروضة بحمل قوله بالاجماع متعلقا به ايضا وقوله وان من  
لم يكفر الى اخره ذكر فيه الاجماع وجعله حجة على كفر من ذهب اليه  
لا حجة لله تعالى على **كثير** من المعتز والنسابة والبله ومقلد  
النصاري واليهود وغيرهم اذ لم يكن لهم طبع يمكن معها  
الامتداد **التم** قال وقد خفي الغزالي قريبا من هذا الخفي في كتابه  
التفرقة انتهى وما نسبته للغزالي صرح الغزالي في كتابه  
الاقتصاد بما رده وعبارته التماسا رايها القاضي على تقدير  
كونها عبارته والافتقار الى عليه في كتابه عبارات حسدا  
لا تقيد ما فهمه القاضي ولا تقر بما ذكره **وعبارته**  
وصف بلغهم اسم محمد صلي الله عليه وسلم ولم يبلغهم معنى  
ولا صفته بل سمعوا اسمه بل سمعوا ان كذا يقال له فلا

ادعي

ادعي النبوة فهو اعندي من الصنف الاول اي الذين لم يسمعو  
اسمه اصلا فانهم لم يسمعو **الحج** كداعية النظر انتهى فانظر  
كلامه تجده انما عذرهم لعدم بلوغ دعوتهم صلي الله عليه وسلم وهذا  
لا يخفى مخي ما ذكره القاضي **وقد قال ابن السكيت** وغيره لا ينبغي  
الغزالي الاحاسد او زيفه **واعلم** ان ابن المقرئ ذكر في  
روضة ان من لم يكفر طائفة ابن عربي كان كذا لم يكفر اليه والنص  
**وهذه** منه قدح في ابن عربي وطائفة كان ابن الفارض وغيره  
وروي لهم بالكفر ولطعنهم بل ومن لم يكفرهم بالكفر وقد بالغ في  
ذلك بالادلة له عليه ولا مستند يرجع اليه وقد رد عليه  
ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين ذكر يا الانصاري في شرحه  
للمروض وردت عليه ما قاله باسطة ما ذكره شيخنا في افا  
طويل سطرته في الفتاوى وبينت فيه انهم ائمة علماء ارتفوا  
بالله وباحكامه لكن اغترت كثير من الجملة ببعض كلامهم  
فضلوا ضلالا مبينا **وله** ابن المقرئ انصار الى هؤلاء  
بقوله طائفة ابن عربي ولم يقل ابن عربي لكن في عبارته من  
القيم ما لا يخفى ويؤخذ من قوله الرضة وكذا ان يقطع بتكفير  
كل قليل قولا يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة  
رد ما وقع في الاهالي المنسوبة الى الشيخ عز الدين ابن عبد  
السلام من ان من كفر بالكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى  
عنهم لا يكفر وان كان اسلامهم معلوما بالضرورة لاننا جاحد  
الضرورة لا يكفر على الاطلاق والاكثرنا من محمد بن عبد الله



انتهى ووجه رده ان تكفيره هو لا الامة يستلزم تقليل الامة  
وربما يستلزم ايضا انكار صحبة ابي بكر وقد مر ان انكارها كفر  
فزع كفره رضائه عنه يكون كفر بالاولي وما ثم قال الزركشي  
والظاهر انه هذا مكذوب بله على الشيخ **وقد عجا**  
بان الذي يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفر لانه  
صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن  
غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما يصحح به ما مر عن مشر  
مسلم من ان المذهب الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون  
عدم تكفير الخوارج الكافرين للمؤمنين **وما** يصحح به ايضا  
كلام السبكي في فتاويه فانه اختار ان يكفر ابي بكر واحدا  
من الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرة كافرين  
ذلك اختياره اخذه من رواية عن مالك في كفر الخوارج لتكفير  
للمؤمنين ونازع النووي فيها مر عنه والطالفة بايعهم من  
فخوه انه اختار للخارج عن مذهب السانين **وقد**  
سقت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق المحرقة  
وبينت ما فيه وبهذا كله يتايد رد كلام الشيخ عن الدين  
فافهم ذلك فانه مهم وحذف من الروضة قول القاضي  
بعده ان قال وكذلك وقع الاجماع على تكفير كل من ادفع نص  
الكتاب او حصر حديثا على ما عليه على نقله مقطوعا به  
مجما على حمله على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال الرجم  
كانه لما قدمته من التفصيل بين ان ينكر واحد منه ويقفوا

به

94  
به او ينكره من اصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرون  
من اصله وحينئذ فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود هـ  
للصليب وخوة من في السجود للصنم وخوة ما يوافقها وما  
ذكره في المشي الى الكنايس مر ما قد يخالفه فيمن منه نحو الزنار  
على وسطه الا ان ينفذ بانه الهيئة الاجتماعية من التزوي بينهم  
والمشي معهم الى كنائسهم قاضية برضاة تكفيرهم او تماوند  
بدين الاسلام او بانه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر  
مبسوطا **وما ذكره** بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الى اخره  
ظاهر من جهة وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من  
المكفرات وقوله **او قال** ليس بمجرب يحمل ان يريد به ما يستحل  
ليس بمجرب بذاته من قال ليس بمجرب بذاته ولما هو لكون  
الله تعالى صرف القوي عن معارضة كفره والتصريح  
بكفره مشي عليه **الحاملة** وكلام القاضي هذا الذي اقره  
النووي قد يوبده والذي يظهر لي عدم كفره لان هذا  
لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروريه من  
ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز من اصله **ثم راي**  
بعض المتكلمين على الشفا حتى ذلك قول لا في معنى الاعجاز  
وحينئذ فتكفير قابل ذلك بعيد **وقع بتونس** سنة  
اربع وثمانين وسبعمائة اشرجلا قال اخرنا عدد وكذا عبد  
نبيك **فقد** له مجلس فافتي بعض ائمة الالفية بانه مروق  
يستتاب واخذ كفره من قول تعالى من كان عادوا الله الامة



**واقفي بعضهم** بان كفرة كفر تنقيص فلا يستتاب واخذ ذلك  
ما في الشفا عن ان امرأة سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
فما يكفيني عدوي فقتلت ومن كثر خالد رضي الله عنه قتل  
من قال له عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاب ابن  
عتاب بقتل من قال ان سالت او حملت فقه سال وجعل نبيك  
واعترضه بعضهم من مال الى الاول بالاول نص في اذ كل  
سأب عدو ولا شك فيه ونما الكلام على عكس هذه  
القضية وهي لا تنعكس كنفسها بل قوله انا عدوك وعدو  
نبيك وما اشهر بترقيم المقول له ذلك لان نجد الوصفاء  
يجعلون لانفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو  
الامير والامير عدوي وقصده به رفع نفسه لانه في نسبة  
هما يهادي الامير وابا قتل خالد لم يذكر مذ هب صحابي  
عليه السلام رضي الله عنه ودي القتيل من بيت المال وراي ان  
قتله غير صواب وابا افتاب ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في  
قضية صريح في التنقيص فالمتحقق انما قيل ما هو مرتد  
لانقص هذه اكله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما  
على قواعدنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفا ايضا يكفر من  
ذهب الى ان في كل جنس من الحيوان نذير او نبيات القرود  
والخنزير والدواب وغيرها ويحجج بقوله تعالى وانهم  
امة الا خلا منها نذير اذ ذلك يودي الى ان يوصف اينما هذه  
الاجناس بصفات المأمومة وفيه من الازراء على هذا

المنصب

96  
المنصب المنيف ما فيه مع اجاء المسلمين على خلافه وتكذيب قائله  
ويكفر ايضا من قال ليس في محجراته صلى الله عليه وسلم حجة له  
ومن تكذب بشي ما صرح به في القرآن من حكم او اخبر او ائبت  
ما نفاه او نفي ما اثبت على علم منه بذلك او شك في شئ من  
ذلك او محمد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة او كفر بها  
اولهنا او سبها او استخف بها ومن نودي فاجاب بلبيك  
اللهم ليك فان اعتقد تنزيل المنادي منزلة الزم كفرة  
والا فلا وفيه ايضا ما لا يخفى حصة تركها النوري للعلم  
بها مما لم يكن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفا اجبت  
ذكرها لتصبح اشارة بيته مع زيادة فوائد اخرى لا يعلمها من  
**فن ذلك** ان من سب نبيا عليه افضل الصلاة والسلام  
ولحق به في جميع ما ينكر غيره من الالبيات المتفق على نبوتهم  
او عابه او الحق به نقصا في نفسه او بنسبه او دينه او  
خصلته من خصاله او عرض به او شبهه بشي على طريق  
السب والازراء والتصفير لسانه او الفضيحة منه او العيب  
له او لعنه او دعا عليه او تمزله منزه او نسب اليه ما لا يليق  
بمنصبه على طريق الذم او عيب في جسمه العزيمه يستخف من  
الكلام وهو منكر من القول او زورا او غير شئ مما جرم  
البلا والمحنة عليه او غصه ببعض العوارض البشرية  
الجارية والمهمومة لديه كان كافيا بالاجماع كما حكاه جماعة  
وحكاية ابن حزم الخلاف فيه لا يصلح عليها سوا صدر منه



جميع ذلك او بعضه فيقتل ولا يقبل توبته عند اكثر العلماء  
 وعليه جماعة من اصحابنا بل ادى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي  
 الاجماع وسياتي بسط الكلام فيه وليس من تنقيص النسب  
 ما وقع من الاختلاف في اسلام ابويه كما لا يخفى وقد قتل خالد  
 ابن الوليد رضي الله عنه من قال عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 صاحبكم وعد هذه الكلمة تنقيصا له صلى الله عليه وسلم  
 وبذلك لما قدمته من الحاق سائر الانبياء صلى الله عليه وسلم  
 في ذلك ما في الشفا اجمع العلماء على ان من دعي على النبي من الانبياء  
 بالويل او بشئ من الكبره انه يقتل بلا استثناء وقد ذكر  
 ذلك اخبر فقال حكم من نسب سائر انبياء الله وملائكته واستخف  
 بهم او كذبهم فيها اتوا به او انكرهم او محمد هم حكم نبينا صلى الله  
 عليه وسلم على مساق ما قد مناه وفيه عن مالك من قال ردا  
 النبي صلى الله عليه وسلم او ازاره وسيع واراد به عيبه  
 قتل ويؤخذ منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار عن  
 تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل  
 عند الاطلاق لانه ليس من حيا في النقص واذ قلنا بعدم الكفر  
 فظاهر انه يعزى التعزير البالغ لذكره ما يوم نقصا وفيه  
 عن القابسي ما قال فيه صلى الله عليه وسلم الحاله يتم اي طالب  
 قتل والظاهر ان هذا هبنا لا ياتي ذلك لما في عبارته مما لا لالة  
 على الازرافان ذكر بيتهم اي طالب فقط لم يكن من حيا في ذلك  
 فيما يظهر نعم ان كان السياق يدل على الاركان كالوجع

منه  
 علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه  
 وسلم  
 في بيتهم  
 اي طالب يقتل

بين

بين اللفظين وفيه عن ابن ابي زيد من قال صفة صلى الله  
 عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه واللحية قتل وهذا هبنا  
 قاض بذلك وفيه عن صاحب مسكن في رجل قيل له لا حق  
 رسول الله فقال فعل الله رسول الله كذا وكذا او ذكر كلاما  
 قبيحا ثم قال اردت برسول الله العقر انه لا يقبل دعوى  
 التأويل ومذهبنا لا ياتي ذلك وعن ابن عثاب في غنار قال  
 لرجل ادواتك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما سالتك  
 جملة فقد جمل وسال انه يقتل ومذهبنا قاض لذلك  
 ايض بل الذي يظهر ان مجرد قوله ادواتك الى النبي بقصد  
 عدم المبالاة كمن ايضا وعن فقهاء الامم انهم افتوا  
 بقتل من سماه صلى الله عليه وسلم بيتا وخرجه  
 وزعم انه زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكلمها  
 ومذهبنا لا ياتي في ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي  
 ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى  
 الله عليه وسلم وعن ابي مرابط من قال انه صلى الله عليه  
 وسلم هو من يستتاب فان تاب والا قتل لانه تنقيص اذ  
 لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا  
 ان قاله على قصد التنقيص لانه ليس من حيا فيه لان الكفرية  
 قد تكون من الجملات البشرية فان لم يقصد ذلك لم  
 يكفر لكن يعزى التعزير الشديد قال القاضي عياض  
 بعد ذكر ما تقدم وعنه وكذا اقول حكم من غمسه او غيره

بيان  
 وغيره



بمعاية الغنم او بالسهم او بالنسيان او السحر او ما اصابه من  
جرح او هزيمة لبعض حيوانه او اذى من عدوه او طردة في  
زمنه او بالليل الى نساياه فكم هذه اكله لما قصد به نقصه  
القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كذا من  
**ثم قال** من تكلم غير قاصد للسب له ولا معتقد له في حبه  
صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من لعنه او سبه او تكذبه  
او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له ما هو في حقه  
صلى الله عليه وسلم بقصصة مثل ان ينسب اليه اتيان كبيرة  
او مة اهنة في تبليغ الرسالة او في حكم بين الناس او بغض  
من مرتبته او مشق نسبه او وفور عمله او زهده او كفا  
ما اشتهر به من امور اخبر بها عليه افضل الصلوات وسلام  
وتواتر الخبر بها عنه عن من قصد له خيره او ياتي بسفه  
من القتل او فوج من السب في جمته وان ظن بدليل حاله  
انه لم يعتقد ذمه ولم يقصد سبه اياها لجماله حملته على ما  
قاله اوليها او سكر اضطره اليه او قلة مراقبة وضبط  
لسانه فكم القتل دون تلعم اذ لا يفهم احد في الكفر بالجمالة  
ولا بدعوى زلل اللسان ولا مشي ما ذكرناه اذا كان عقوله في  
فطرته سليما الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وظهر هذا  
لغير الاندلسيون علي من نفي الزهده عنه صلى الله عليه  
وسلم كما مر انتهى وما ذكره ظاهر موافق لقواعد مذهبي  
اذ المدار في الحكم بالكفر على الظاهر ولا نظر المقصود والنيا

ولا نظر

ولا نظر لغير ابن حنبل فكم يعذر مدعي الجمل ان عذر لعرب  
اسلامه او بعده عن العلم كما يعلم ما قدمته عنه في الروضة  
ويعذر ايضا فيما يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة  
لدار القتل عنه وان لم يعذر فيه بالنسبة لوقوع طلاقه  
وعتقه والفرق ان ذلك حق الله وهو مبني على المسكنة  
بخلاف هذين ولو قال افضل رسول الله الربا فان اراد الربا  
الحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي واطلق او اراد به  
اظهار خلاف ما يبطن لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزى القدر  
البليغ وقوله وتواتر الخبر بها عنه اي لفظا وهو موجود  
خلاف ما زعم بغيره او معين ولا نظر في ذلك خلافا لمن زعم  
ولو كانا في ضيق من حبلين او فقر وقصد بالتلفظ  
بكفر ملس وغيره ان يقتل ليصير حيا لاحقيقة الكفر  
فمن هو كافر باطنا او يقول هذه قرينة تنفي الكفر عنه باطنا  
كل محتمل ولعل الثاني اقرب **وحكي** عن ائمة مذهبه  
خلافنا فيمن اغضبه غيره فقال لصل علي النبي محمد  
فقال لاصلي الله علي من صلى عليه فليلبس بكفر لانه انما  
سُمي الناس وليس ثم قرينة تصرف الستم لصل الله عليه وسلم  
ولا الملايكة الذين يصلون عليه وقيل كفر واللاق لقواعدنا  
الاول لاما للفظ ليس صريحا في ستم الملايكة ولا الذات  
المقدسة وانما هو ظاهر في ستم نفسه ان صلى او غيره  
من الناس ومع عدم الكفر يعزى القدر البليغ **وعن القاضي**



توقفاً فمن قال كل صاحب فندق أي خان قرنان ولو كان نبياً من سلا  
قال فيستغفهم هل أراد صاحب الفنادق الآن فليس فيهم من سلا  
فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم انتهى والأوجه  
أن اللفظ ليس صريحاً في ذم الأنبياء وأسمهم فلا يكفر بحج هذا اللفظ  
بل يفرض التعزيز الشديد **وعن** ابن أبي زيد أن من قال لعن  
الله العرب أو بني إسرائيل أو بني آدم وقال لم أرد المنيح  
الظالمين لم يكفر بل يعذر **وكذلك** لو قال لعن الله من حرم  
المسكر وقال لا أعلم من حرمه وكذلك لو لعن حديث لا يبيع  
حاضر لباد ولعن من جابه وكان ممن يعذر بالجمل وعدم  
معرفة السنن **لأنه** لم يقصد بظاهر جاله سب الله تعالى  
ولاسب رسوله وإنما لعن من حرمه من الناس انتهى وهو  
ظاهر **والأدب** من تقييد لعن محرم المسكر بأن يكون ممن يجمل ذلك  
ويعذر بالجمل به بأن يكون قريب الإسلام ولم يكن مخالفاً للمسلمين  
والافتراء به معلوم من الدين بالضرورة كما من ولو كان لعن  
من جال الخبيث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي صلى الله  
عليه وسلم ونحن ذلك كان ذلك كفر ولا يقبل قوله ما اردت  
لأن اللفظ ظاهر في تكذيبه فليست بالألفيقتل وذكر فيمن  
قال لا خير بين الفخري أنه لا يكفر وإن شمل هذا اللفظ  
جماعة من الأنبياء ما لم يعلم أنه قصد سبهم وما ذكره فيه ظاهر  
لأن ظاهر هذا اللفظ المباينة في سب المخاطب دون غيره  
لكن يفرض ويبالغ في تعزيره وظاهر كلامه أن من قال لها شبي

لعن

لعن الله بني هاشم وقال اردت الظالمين منهم **وقال** المنيع علم  
أنه من ذم النبي صلى الله عليه وسلم قولاً صريحاً أو بآية أو من ضله  
أو ولده لا يقبل تخصيصه بأرادة غير النبي صلى الله عليه وسلم  
من غير قرينة وهو محتمل للعموم لفظه لكن الأقرب أن قواعدنا  
قبوله مطلقاً لأن اللفظ بوضعه لا ينافي تلك الإرادة لكن يبالغ  
في تعزيره وعلى من بعض أئمة فحين قال لا خير لعن الله إلى آدم  
أنه يقتل وقضية قواعدنا خلافه لما قدمته هناك لفظه  
ليس صريحاً في سب بني لاحتاله إلى أن يلقي آدم في القيامة  
**بل** لو قال لعن الله الله إلى آدم كان عدم التكفير أقرب أيضاً  
أن ادعى إرادة غير الأنبياء منهم لاحتال ما ادعاه **وعند**  
صريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول آدم بخلاف الله  
في دخوله الخاتمة وما من حاجته خلافاً فيمن قال لشاهد عليه  
بغيري قال تتسبحون الأنبياء تسبحون فكيف أنت فقيل يقتل  
لبساعة لفظه وقيل لاحتال أن يكون خبراً عن القسم من  
الكفار وهذا الثاني هو الأوجه وعن نسخة أنه عن من  
سب رجلاً ثم قصد كلباً فضر به برجله وقال قم يا محمد وما دل  
عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وقيل كلامه  
رحمة الله بل صريحه عدم الكفر في سبيل ليس فيها قصد نقص  
وما ذكر عيب لكن فيها ذكر بعض أوصافه واستشهاد بعض  
أحواله عليه الصلاة والسلام المجازة عليه على شبه ضرب  
المثل والحجة لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به أو عند من







وما كفر به قوله في محمد وقسمه اياه بالنبى صلى الله عليه وسلم  
تنازع الامم في السب فاستبها خلقا وخلقها قد الشرا كان  
وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكون كفر عا قضيته مذهبنا  
الا ان قصد المسامحة المطلقة وما انكر عليه ايضا قوله  
كيف لا يدنيك من اصل من رسول الله من نفسه  
لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه وايضا  
ومننا ما نقله عن مالك من تاديب من عير بالفر فقال  
قد روي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض بذكره صلى الله  
عليه وسلم في غنم موضعه قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب  
اذا دعوا يقولوا قد اخطات الانبياء قبلنا ونقل عن سحنون  
لا ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب  
الا على طريق الثواب والاحتساب تعظيما له كما امرنا الله  
ومنها ما نقل القاسمي فيمن قال لعقوب كانه وجه نكير ويعقوب  
كانه وجه ما نكر الغضب ان انه لم يكفر اذا لا تخرج فيه بسبب الملك  
وانا السب فيه للمخاطب بل يعاقب العقاب الشديد فانا قصد  
ذم الملك قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان اذم بعض  
الملائكة وتقصيصه كذا الانبياء وتقصيصهم وهو ظاهر في  
رأيه صرح بذلك اخر الكتاب وقد قد منعه عنه ثم قال وهذا  
كله فيمن تكلم فيهم باقلناه على جملة الملائكة والنبين او على بعض  
من حققنا كونه من الملائكة والنبين من ذكره الله في كتابه  
او حققنا علمه بالخبر المتواتر والشهور المتفق عليه بالاجماع

القاطع

القاطع كجبريل وميكائيل وما لك وخرقة الجنة وجمع الزينات  
وحلة العرش المذكورين في القران عن الملائكة ومن سمي فيه من الانبياء  
وكعزيريل واسرافيل ورضوان والحفظة ومنكر ومنكر  
من الملائكة المتفق على قبول الخبر لهم فاما من لم يثبت الاخبار  
بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء كهاروت  
وماروت في الملائكة والحضر لقمان وذوي القرنين ومنهم  
واسية وخالد بن سنان فليس الحكم في شأنهم والكفر بهم  
كالحكم فيمن قد حناه اذ لم يثبت لهم تلك الحققة ولكن يزعمون  
ينقصهم انهم كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ  
من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة هاروت وماروت  
في ايهام سورة البقرة كفر وليس كازعم ولقد وقع بذلك في رطة  
عظيمة وان كان جليلا ففقد حكمي هذه القصة الا ان من  
المفسرين كابن جرير الطبري والاعلم البغوي وغيرهما  
ومن ثم انتصر لهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج  
هذه القضية باسناد صحيح ورد على مخالفت في ذلك  
فجاء الله على ذلك خيرا وقد قال القاسمي من انكر نبوة  
احد من ذكر وهو من اهل العلم لا يخرج عليه الا خلافا  
العلماء في ذلك وعن القاسمي ايضا ان سابا هرق بالخمر قال  
لمن قال له انك امي اليس كان النبي صلى الله عليه وسلم اميا  
لم يكفر بذلك وان اخطا في الاستشهاد لانه الامية مشق له صلى  
الله عليه وسلم وتقصير لغيه ومنها ما نقله عن شيخه



فمن قال لمن ينقصه انما تريد تفصي بقولك وانا بشر وجميع  
البشر يحق لهم النقص حتي النبي صلى الله عليه وسلم انه  
لا يفر خلافا لمن اتي بقتله لانه لم يقصد السب وللقاضي رحمه الله  
تفصيل حسن في حاكمي السب وخوفه وهو ان ذكره كان على  
وجه التعريف بقايله والانكار عليه فله يجب وقد ثبت  
**وقد اجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة**  
**واللحمدين في كتبهم** ومجالسهم لبيانها وردها وان كانا على وجه  
الحكايات والاسرار والظرف واحاديث الناس ومقالاتهم  
في الغف والسمن وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات  
حسنا وقبحا اذ الغف الهزل ونواد السخفا والحق صنف قيل  
وقال وما لا يعني فلهذا اتمنى عنه وبعضه انشد في المنع  
والعقوبة من بعض **وقد سأل رجل مالكا** عن بقول القرآن  
مخلوق فقال مالكا كافرا قتلوه فقال انما حكيته عن غيره فقال  
مالكا انما سمعناه منك وهذا منه رحمه الله على طريق الرجز  
وان كان علي وجه الاعتناء له او اظهر استحسانه او كان  
مولا بمثله حفظا ودراية وتطباله وبرواية استعار  
بجوه عليه الصلاة والسلام وبسببه في السب ولا ينفعه  
نصيبه الي غيره فيبادر بقتله وقد قال ابو عبيد القاسم  
ابن سلام حفظه الله بيت ما هي به صلى الله عليه وسلم  
كفر واجمع علي تحريم رواية ما هي به صلى الله عليه وسلم  
وكتابته وقراته انتهى وما ذكره من المبادرة بقتله اياهم اتيب

ومن

ومن الكفر ظاهرا عند الرضي بذلك او استحسانه الله قصده  
غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته لغيره من مسو  
لذلك **ثم ذكر** تفصيلا اخر فيمن ذكر ما يجوز عليه صلى  
الله عليه وسلم او يختلف في جوازها عليه وما لم يحقه من الامور  
البشرية ويمكن اضافتها اليه او ما امتنع بوضعه عليه او ما  
يعرف به ابتداعه وصحة وما لقيه من تومته وهو  
ان ذلك كان على طريق الرواية ومذاكرة العلم ومعرفة  
ما صحت منه العصمة لالينا ويجوز عليهم فلاحج فيه بل  
يكون حسنا ان كان من اهل العلم وفيها طلبة الدين من  
يفهم مقاصده ويحتمل ذلك من عساه لا يفقه او يخشي  
به فتنة فقد ذكر بعض السلف تعليم النساء سورة يوسف  
وان كان علي غروجه وعلم منه بذلك فهو مقصده الحق بما  
تقدم من السب وخوفه وكذا ما ورد من اخباره واخبار  
سائر الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام ما ظاهره  
مشكل لا يقتضيه امور لا يلق بهم جال ولا يحدث منها  
الا بالعجم ولقد ذكر مالكا الحديث بها اذ اكرها لا يحمل  
تحته وانما ارادها صلى الله عليه وسلم لقوم عرب يفهمون  
كلام العرب علي وجه حقيقة ومجاز واستفارة وغيرها  
وانما اشكلت علي قوم جبالا بعد ذلك غلبت عليهم العجمة  
انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما من المعنويات  
ظاهر اذن بقرينة حالهم قوله فتنة لهم منه او استخفاف



او نحوها والا فالدني ينبغي الكراهة هذه او في الانوار من كتب  
امتنا من كتب ائمتنا المتأخرين مسايلا اخرين غير ما من فلندكرها  
وان كان في ضمنها ما علم ما هو وهي القائل المصحف في المكافاة القد  
كالقائه في القاذورة وانساب الملك كالنبي وان من استخف بالمصحف  
او التوراة او الانجيل او الزبور كفر وانه لو قال ليست العرفية من  
من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم اذا كان عاميا كفر او عالما  
فلا وانه لا كفر بالاقامة في بيعة او كنيسة وانه يكفر من قال  
الولي افضل من النبي او المرسل اليه افضل من الرسول او عن  
او اعلام مرتبة وانه لو انكر السنن الراقية او صلاة العيدين  
كفر وانه لو استحل اية احد من الصحابة او نفي علم الله بالعهود  
او بلجزيات كفر واستحل الايمان غير الصحابة بكفر ايضا كما هو  
ظاهر مما من وان من انكر خلافة الصديق متبع لا كافر  
ومن سب الصحابة او عاصيته من غير استحلال فاسق  
واختلفوا فيمن سب ابا بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب  
الحسين رضي الله عنهما وجه وانه لو قال الروح قد يصر  
او قال اذا ظهرت الربوبية زالت العبودية وعني بذلك رفع  
الاحكام او قال انه في من صفات الناسوتية الى اللاهوتية  
او قال صفة تبدلت بصفات الحق او قال انه يرى الله عيانا  
في الدنيا ويكلمه سفاها وانه الله يحل في الصور احسانا او قال  
ان الحق يطمع ويسقي واسقط عنه التمييز بين الحلال  
والحرام وانما كل من الغيب ويأخذ منه او قال انا الله او هو

او قال

او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن واعمال البر الشان  
في عمل الاسير او قال سماع الغنا من الدين او انه انقع للقلوب  
من القرآن او قال العهد يصل الى الله من غير طريق العبودية  
او قال وصلت الى رتبة سقط اعني التكليف او قال الخروج  
من نور الله فاذا اتصل النور بالنور ائحد كفر في جميع هذه  
المسايل بخلافها او قال وصلت الى رتبة خلصت من رتبة  
النفس وعقت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع مغرور وكذابي  
قال انا اعلى الله ويصنعني والعبارة الصحيحة احب بحري  
او قال يلهمني ما احتاج اليه مما هو ديني فلا احتاج الى العلم  
والعلم بل هو مبتدع كذاب ومن اظهر السكر والوجد  
ولا يستقيم ظاهره ولا متعبد جوارحه بالورع فهو مغرور  
بعهد من الله ومن تحلى واعتزل وترك الجماعة بلا عذر شرعي  
فتبدع لا يقبل الله الزهد منه **ومن ادعى الكرامات**  
لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلعب به الشيطان ومن  
قال في غير الغلبة ما يتقوى الحق فهو بعيد من الله تعالى  
مبتدع ان يتوكل على ما في الانوار والوجه كفر منكر المعوذتين  
اذا كان نحا الظالمين لان ذلك لا يخفى على احد منهم والذي  
يجبه ايضا كفر من انكر سنة راقية نجحها عليها معلومة  
من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلاة العيدين لكن  
انكار احدهما كذلك خلافا لما هو قوله السنن الراقية  
وقوله العهد من بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة



بالشروط المذكورة وانما محل تكفير المستحل اذا كان في ماله يكفر عن  
تاويل ولو خطا لانه خطي فله شبهة قاتمة الكفر وانه لا يشترط  
في كفر من زعم انه يرى الله عيانا في الدنيا ويتكلم فيها اجتماع  
هذين خلافا لاقولهم عبارة الانوار بل يكفر زاعم احدهما  
ثم رآيت الكواشي صريح في تفسيره بكفر معتقد الروحية  
بالعين وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق ذلك نظر  
والذي يتجه حمله على رويته او كلام متضمن للاحاطة بمداقه  
تعالما من الاعمال انما لا تكفر الجموعية والجمعة الا انما صرحوا  
باعتقادهم للوزن قوتهم كالحديث او ما هو نفس فيه  
كاللوزن والتركيب والاحتياج فقامل ذلك وكذا يكفر زاعم  
استقاط التميز عنه بين الحلال والحرام او ان الله يطعمه  
او يصفيه او انه ياكل من الغيب وما خذ منه واشترط  
اجتماع هذه الثلاثة خلافا لما هو في كلام الفقهاء ايضا  
وكذا القائل مع الصلاة الى اجتماع مرفيه لا يشترط في تكفير  
بذلك جمعه بين تلك الامور بل يكفي مع الصلاة فلا الشأن  
في عمل السر وكذا زاعم انما سلم القضا من الدين وانه انفع  
من القرآن لا يشترط في تكفير جمعه بين هذين بل يكفي  
احدهما وهذا الذي تعقبته به جميعه لم ار منه على  
شي من ذلك فظاهر التامل فليتبينه لذلك وقع في الراجح  
كلمات بالجمعة يترجمها بعض فقهاء الاعاجم ومنها جلة واصلها  
وانا مر كثير منها ان من قال عمل الله في حق كل خير وعمل الشر في

كفر

كفر ونظر فيه الراجح بقوله تعالى وما اصابك من ميسرة من  
نفسك والنظر واضح فالصواب عدم الكفر اذ هذا من بعض  
اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح واما من قال  
ان الله على سبيل المزاج كفر وانه لو قال قائل كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا اكل لحسا اصابه فقال احزن هذه اغني اب  
كفر واما من قال به الله طوبى ففيل لا يكفر وقيل انما اراد المجاز  
كفر انتم ومن الخلفاء في كفر الجسمة وانهم اختلفوا في كفر من قال  
لعنه الله ينظرك كما ظننتي او الله يعلم اني دائما اذكرك بالذم  
او اني احزن انك وافرح لفرحك مثل ما احزن لفرح نفسي وافرح  
لفرحها اني والذي يتجه من جهة في الاولى انه اراد نسبة  
حقيقة الظلم الى الله تعالى كفر والا فاولا في الاخيرة  
انما اراد حقيقة الدوام في اولها وحقيقة المالملة في ثانيا  
كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع ومن اعتقده انه تعالى  
يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لانه هذا  
العلم عن الجمل ونسبة الجمل الى الله تعالى كفر اتفاقا واما اذا  
اراد بذلك المالملة فانه لا كفر به وانه لو قيل له لا تقبل  
القرآن او لا تقبل فقال شيعت من القرآن او من الصلاة  
كفر انتم والذي يتجه انما محل الكفر هنا ان اراد الاستحسان  
بالقرآن او الصلاة والا فلا كفر لان ذلك قد يعبر به عما وقع  
ملا في النفس واما ما عذرت في نقل الطاعن غير استحقاق  
بما وانه لو قيل له صل فقال العجايز يصلون عنا او الصلاة



المعمولة وغير المعمولة واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قيل له  
صل حتى تجد حلاوة الصلاة فقال لا تصل انت حتى تجد حلاوة ترك  
الصلاة او قيل لعبد صل فقال لا اصلي فانا التائب لو لم يكن  
المحجب بما ذكر في الجميع انتهى وله وجه في غير الاجبة فلما ذكر  
ظاهر في الاستخفاف والاستمن بالصلاة والفرق بين  
قوله فيما من شيعت وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر  
فان الشيع من الشيء لا يستلزم رده بوجه بل يستلزم  
مدحه اذ لا يضيع الا من الحسن غالبا بخلاف صوت القلب  
فانه اما يعبر به عن القبح ففيه غايه الذم والاستخفاف  
واما الاجبة اعني قول العبد ما من فلا دلالة فيما قاله  
على الاستخفاف ولا الاستمن ومن ثم صرح في الاقوال بعدم  
الكفر فيها وهو الاجبة وانه لو سمع خصمه يقول لاحول ولا قوة  
الا بالله فقال ايمن يكون لاحول ولا يمشي يعمل او نحو ذلك انتهى  
قلت وكان وجهه ان هذه فيه استخفاف بحوله  
وقوته ونسبة الله تعالى اليه والله وهذه الظاهر فمن عرف  
معنى لاحول ولا قوة الا بالله ص قال ذلك اما جاهل  
لا يعرف معنى هذه الكلمة فينبغي فيه ان لا يطلق القول  
بكفره بل يعرف معناها فانعاد لما قاله كفر والا فلا وانه  
لو سمع مؤمنا فقال هذا صوت الجرس كفر انتهى وفي اطلاق  
الكفر هنا نظر والذي يتجه لانه لا يكفر الا ان قصد بذلك  
الاستخفاف او الاستمن ابالة ان نفسه وانه لو قيل لظالم

اصبر

اصبر حتى المحض فقال ايمن في المحض كفر وانه لو قيل له فلا ان  
ياكل حلا لا فقال احضره حتى اسجد كفر انتهى وفي اطلاقه  
الكفر هنا نظر اذ غايه العزم على السجود لا نسيان انه كالسجود  
له بالفعل وقد صرحوا بان سجود جملة الصوفية بين يدي  
مناجيم حرام وفي بعض صور ما يقتضي الكفر فعلم من  
كلامهم ان السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو  
حرام غير كفر فالكفر ان يقصد السجود للمخلوق والحرام  
ان يقصده به تعظيما به ذلك المخلوق من غير ان يقصد  
به او لا يكون له قصد وانه لو رجع من مجلس عالم فقالت  
له زوجته لعنة الله على كل عالم كفرت انتهى ويتجه ان  
محله فيمن ارادت حقيقة العزم الشامل للامنيا او طلعت  
بخلاف من ارادت نوعا غير ذلك وانه لو امره اخ بخصم  
محلس العلم فقال ايمن يمشي اعلم مجلس العلم كفر انتهى وفي اطلاق  
الكفر هنا نظر ويتجه ان محله فيمن اراد الاستخفاف  
او الاستمن لان اللفظ يحمل غيرهما وليس ظاهرا فيهما  
وانه لو قال للفقير هذا هو مشي كفر انتهى وفيه نظر  
الاسهم الا ان يستخف او يمين به من حيث الفقه  
الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حينئذ وانه لو اعطى  
خصمه فتوى علم فالقاهما بالارض او قال اي مشي هذا الشرع  
كفر وانه لو قال لي محبة يا كافرة او يا يهودية فقالت انا كما  
قلت كفرت او انه لو قيل لمرتبة الصغار يرتب الى الله تعالى



فقال اي شيء علمت حتي اتوب كفر اني وفي اطلاق الكفر في هذه الآية  
 نظر لاحتمال انه يريد انها تكفر باجناب الكبار كما قاله جماعة  
 بل هو الاصح وتكفر هابذا لك لاينا في وجوب التوبة منها كما هو  
 ظاهر لانه التكفير من امور الاخرة التي لا تظهر فايدته الائم  
 بخلاف وجوب التوبة فانه من امور الدنيا ويرتبط به  
 احكام دينية فاختلغا فائدة واحكاما فلا يفرق من التكفير  
 مستوجب التوبة واداء احتمال اللفظ ما ذكره احكاما ظاهرا  
 لم يحسن اطلاق القول بالكفر والذي يتجه انه لا يكفر الا اذا اراد  
 لم يعمل مصيبة منها صلها للمعصية انكارا لجمع عليه العلوم  
 من الدين بالضرورة كفر كبيرة كانت او صغيرة وانه لو قال فلا  
 كاف وهو كفر من كان اقرارا بالكفر اني حاصل ما وقع في  
 العزيم بالجمية وترجم عنه بما من فاعلمت ما في الكفر من النظر  
 وتوجيه خلافا للاقية فتأمل ذلك واعتن به فيما حفظنا  
 فانه منهم والجم من القوي وعنده حيث نقلوا ذلك ولم  
 يعترضوه بشي مع ظهور ما قد مت فيه **فرع قال بعض**  
**المالكية** ايضا من قال ان كان قيل في حق او حق فلا او ان جري  
 له كذا فقد قيل في حق الانبياء او جري لهم حرمة عليه الملاق  
 ذلك لان ما انتقص به بضعيفه للانبياء فيود وفهم بعضهم  
 من كلام الشفا السابق انه يكفر بذلك وليس كما فهم وقد  
 قال الغزالي اول مناجه واعي من تكلم في كلامه واي كلام نصي  
 من كلام رب العالمين وقد قالوا الساطين الاولين

وقد قال

وقد قال الامام الكبير امام اصحابنا ابو منصور البغدادى انه  
 قال في حق من طعن في السافير رضي الله عنه بانه لم يكفر  
 اجتهاده لتوقفه في الراجح من قولين له وليس السافير اجل  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل  
 زوجته حتي نزلت آية اللعان **وقال الشيخ ابو اسحاق**  
**ردا على من طعن على الاشعري واصحابه** واذا كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم مع محبة ان لم يجل من عد ومناقض واعد  
 فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فخير اولي واحرى  
 ان لا يصلح من ذلك **ولما جئنا اليه** فامس قال وليس في  
 مذهبنا ما يوافق القول بالتكفير لا تضرحا ولا تلجحا وليس  
 لمن قال به دليل وتعليله بان القصد التشبيه والانتقاص  
 فاسد اذ لا يقصد ذلك من في قلبه اسلام بل المراد كيف يتكلم  
 في حق من جلي وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين صل  
 اطلاق التحريم في ذلك بحسب مذهبنا منظور فيه انتهى  
 والوجه عدم التحريم حيث كان المراد ما قاله اليافيع اول  
**واذا قد علمت** اكثر المكلفات عند الحنفية والمالكية  
 فلنذكر طرفا من المكلفات عند الحنابلة سوا وافقوا ما مر اذ افقوا  
 وحا صل عبارة الفروع انها يكون كفر احدى صفة له تعالى  
 اتفق على اثباتها وبعض كنية او رسلة وسبها او رسوله  
 واداء النبوة وبغض الرسل او ما جابه وترك انكار كل منكر  
 بقلبه بحد حكم ظاهر جمع عليه والسك فيه ومثله اجمل





وبعضهم يكفر بما حرم النبيذ وكل مسكر ومن ذلك يجعل  
بينه وبين الله وساطة فهو كل عليهم ويدعونهم ويسألهم الحما  
قالوا اجامعوا ويسجدوا لحي شمس أو ياتي بفعل أو قوله صحيح  
في الاستهزاء أو توهم من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم  
من قاتل مع الكفار وأجاز ذلك قتل أو كذب على بني أو أصروا  
على خمر وخمر غير مستحل ولا كفر بمحمد قياس اتفاقا بل بسنة  
راعية وخالف فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن  
أظهر الاسلام وأسر الكفر ففاق كافر كان أبي سلول وإن أظهر  
أنه قائم بالرجب وفي قلبه أن لا يفعل فتناق كقوله تعالى  
في ثعلبية ومنهم من عاهد الله الأية وفي كفره وجان والراجح  
أن ما كان من التناق في الأفعال لا كفر به كالرأي للناس **ومنهم**  
من كفر الجحاح **لجافته** وإنما كرم الله وحرم رسوله فأورد  
عليه يزيد ونحوه **ومنهم** كان الرأى ما نص عليه الإمام  
أحمد وأصحابه من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي  
منهم وغيره ولا يكفر حالي كفر سمعه من غير اعتقاده ولعله  
اجماع وفي الانتصار من تزيين كفار من لبس غيار أو شد  
زناك ولعله اجماع وفي الانتصار من تنويع كفار من لبس  
غيار أو شد زناك وتطيق صليب بصدرة حرام ولم يكفر  
وميل كلام بعضهم إلى الكفر **وفي الفصول** أن شهد عليه أنه  
كان يعضم الصليب مثل أن يقبله ويتقبب بقبرات أهل الكفر  
ويمكن من بيعهم وميت عبادهم أحتمل أنه ردة وهو

الراجح

في الجحاح لا يكفر

الأصح لأن المستهزئ بالكفر يكفر ولأن الظاهر أنه يفعل ذلك من  
اعتقاده وجزم ابن عقيل بأن من امتن القرآن أو غنصه أو  
طلب أن يناقضه أو ادعى أنه مخلف فيه أو مخلق أو مقدر  
على مثله ولكن الله منع قدرته كمنزل هو محض نفسه والعجز  
شمس الخلق غير حاصل كلام النزوع وتبطله بعد **أصح**  
موافق لما قدمناه من مذهبا وغيره في أكثر ما ذكره عندهم  
أن ترك الصلاة كفران دعي إليها وامتنع دون غير هاتين العبد  
**واعلم** أن الله ما ينقم إلى كفر وحرام وغيرهما هو كفر  
أن يسألني ما دل السمع القاطع على نبوة كالدعوى لا تقدر  
مسالكه أو أغفر له أو لا تخلفه فلنا الكافر في البطلان ذلك  
طلب التأكيد لله فيما أخبر به وهو كفر وكان ميسالا منه  
أن يرجعه من البعث حتى يستخرج من أهوال يوم القيا  
لما ذكر قبله **ومنهم** أن يطلب نبوت ما دل السمع القطعي  
على نفيه كاللهم خلد فلنا المسلم عدوي في النار ولم يرد  
شواحيمة أو يطلب أن الله يحببه أبا حتى يسلم من سكرات  
الموت أو أن الله يجعل إبليس محباله وناسا النبي آدم أبدا  
الأبدن ودهر الداهرين حتى يقل الغساد هذا والتلفيع  
جميع ما ذكره القرافي **ولكن** أن تقول لعله منوط أن  
لازم القول قول وقد مر أن لازم المنه ليس بمذهب فحليته  
ككفر بحج هذه الأقوال إلا أن أدمع ذلك حقيقة ما دل على  
الوقوع أو عده وانتهى طرق إليه الكذب أو شك في ذلك



اما اذا لم يكن له قصد او اراد ان الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي  
 ان يكون كذا ثم رايته بعض ائمة مذهب القرافي حال عقب كلامه  
 المذكور من حيث العلم بمحصل ذلك ولا كذا بل من حيث ليس  
 الزام الكفر باولي من الزام طلب هذا لم يطلب ما لا فائدة في  
 طلبه ذلك ان تقول العيب بل الزام هذا اولى استحبابا  
 للايمان المعلوم منه باشيا كثيرة وبالتمسك انتهى وهو حسن  
 وما يكون من الدعا كذا ايضا ان يطلب الداعي في ما دل العقل  
 القطعي على شؤنه ما يحل بالجلال الربوبية كانه يسأل الله سلبا عليه  
 حتى يستتر العبد في قبايح او سلب قدرته حتى يامن المواجهة  
 او شئ ما دل القاطع العقلي على نفيه ما يحل بالجلال الربوبية  
 كان يعظم شوق الداعي الى ربه فيسأله انما يحل في شئ من  
 مخلوقاته حتى يجمع به وان يجعل التصرف في العالم  
 بما اراده قال القرافي وقد وقع هذا الجماعه من جملة  
 الصوفية ويقولون فلانا اعطى كلمة كذا ويسألون ان يعطوا  
 كلمة كن التي في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول لكن  
 فيكون وما يعلمون معنى هذه الكلمة في كلام الله تعالى  
 ولا يعلمون ما معنى اعطاهما ان صح انما اعطيت ومقتضى  
 هذا الطلب الشكر في الملك وهو كذا والحلول كذا وان يجعل  
 بينه وبينه شيئا يشرف به على العالم لانه طلب استيلاء  
 وهو كذا وما ذكره في هذه الأنواع صحيح لما من ان شك  
 في سلب صفات الذات عما اوامه تعالى يحل في شئ او يحل فيه

قد علمنا وقع الجماعه من جملة الصوفية

شي

شي او امانه ولد او ان يولد او يولد كذا لا شك ان سوال شي من  
 ذلك انما ينشأ عن تجويز وقوعة وهو كذا لكن ما ذكره عن الصوفية  
 فيه نظر لانه لا يلزم عليه نسبة نقص اليه تعالى فضلا عن كونه  
 مصر حاد في فالصوفاء فيه عدم الكفر ثم رايته بعض ائمة  
 مذهبهم قالوا قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث قولهم  
 اعطى فلان كلمة كن غير صحيح فلما هذا الكلام يصدق  
 على من اخفق الله له العادة مرة او مرتين بان طلب من  
 شيئا او هم بشي فتصو ومطلوبه على وفق مراده بغض  
 تدبر بل دفعة وهذه القدر صحيح وجوه ولا يلزم  
 منه الشكر لله في الملك ولا بالكن من ذلك انتهى وهو حسن  
قال القرافي واعلم انما الجمل باوودي اليه هذه الادعية  
 ليس عذرا عند الله تعالى لانا القاعدة الشرعية دللت على  
 ان كل جمل يمكن المكلف رفعه لا يكون حجة للجاهل على الله  
 ثم قال نعم الجمل الذي لا يمكن المكلف رفعه بمقتضى  
 العادة يكون عذرا كما لو تزوج اخته بظن اجنبية  
 واصل هذا الفساد الداخل على الانسان في هذه الامعية  
 انما هو الجمل فاحذر منه واحرص على العلم فهو النجاة كما ان  
 الجمل هو الهلاك انتهى وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعا  
 الى محرم وغيره ولا طلاقية بما في بعضه نظر ولا غرض من تاني ذكره  
 في هذا الكتاب وقد ذكرت جملة احكام الدعا في كتابي  
 شرح مختصر الروض احيانا بصفة الصلاة فانظره ان ارد



فانه جمع في ذلك فاوعى اسال الله قبوله وتيسير اتمامه في غاية  
بلاحة اهيت **تفاوت** **وفوائد منها قد مر** ان السحر  
قد يكون كفا وعرضا الان استقصاها يمكن من الكلام فيه  
وفي اقسامه وحقيقته وبيان احكامه ودعا لكثيرين انهم  
وعلي ما يقرب منه وعد واذنك مشرفا ونحن اقول في هذا  
في السحر ما يستطاعه فيما من وجاهله انه اذا استعمل على عبادة  
مخلوق كشمس او قمر او كوكب او غيرها او السجدة له او تعظيمه  
كما يعظم الله سبحانه او اعتقاد انه لها نبيس ابدته او تنقيص  
نبي او ملك بشرطه السابق او اعتقاد باحة السحر بجميع  
انواعه كان كفا ورقة فيستتاب الجاحر فان تاب والاقتل  
والسحر حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة وابي  
جعفر الاستراذبائي وسياتي لذلك مزيد وقربا في السحر  
نفعل او قول نغير حال السحر فيمض من وموت منه اماواصل  
الي بدنه من دخان او غيره او دونه ويحرم فعله اجماعا  
ويكفر مسبتيه وفي الحديث ليس من احد سحر او سحر له  
او تكهن او تكهن له ومن عيسه ان وصفه بكفر كالقرب  
الي الكواكب السبعة واما تحسنه او انه يفعل به دون  
قدرة الله ككفر كما علم عامر والام بكفر وقوله ان لم يجد اعتقاد  
هو كفر قيل لا وهو ما في الوسيط كقالات الكفرة وقد  
يقصد به دفع ضرره وكتمه في حقايق الاشياء وقيل بكفره  
والاكرون على حقه مطلقا في الافتتان والضرر ويحرم

التكهن

التكهن واثبات الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التنجيم والضرب  
بالرمل والشعر والحصا والشعيرة واما الحديث الصحيح  
كان يخط بالرمل فمن وافق خطه فعناه فمن علمه موافقة  
فالجواب معلق بمعرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل  
كلام ائمتنا **واما الامام مالك رحمه الله**  
فقد اطلق هو وجماعة سواه الكفر على الساحر والذبح  
وان تعلمه وتعلمه ككفر كذا وان الساحر يقتل ولا يستتاب  
سوا سحر مسلا او ذميا كالزندق واليهض اية مذهبه  
كلام نفيس في المسالة فيه استسكال ما ذهب اليه اما  
وبيان حقيقة السحر وحاصله ان الطوطي قال قال مالك  
واصحابه **الساحر** كافر يقتل ولا يستتاب سحر مسلا او ذميا  
كالزندق قال محمد بن ابي بكر قتل توبته قال اصبح ان ظن  
ولم يتب فقتل فانه لبيت المال وان استصر فلورثته من  
المسلمين ولا امرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم علم  
قال ومن قول علي بن القدا لا يقتل حتى يثبت انه من السحر  
الذي وصفه الله تعالى ككفر قال اصبح يكسفه ذلك من يعرف  
حقيقته ولا يلي قتله الا السلطان ولا يقتل الذي الا ان يضر المسلم  
بسحر فيكون نقضا فيقتل ولا يقبل منه الا الاسلام وان سحر  
اهل ملته ادب الا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحر يقتل  
الا ان يضر وهو خلاف قول مالك ويؤدب من تردد في السحر اذا لم  
يباشر سحر او لاعله لانه لم يكفر ولكن ذكر ككفر قال وتعلمه وتعلمه



عند ما كلف وقال **الحنفية** ان اعتقاد ان الشياطين تفعل  
له ما يشاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل وهو يكره وقال **الشافعية**  
يصفه فان وجدنا فيه كرا كالتقرب للكواكب ويصدقنا ما تفعل  
فليس من كفره وان لم نجد فيه كرا فان اعتقد باحتماله  
فكره قال **الطحاوي** وهذا مستقيم عليه لان القرآن نطق  
بخرجه واحتج ما لا يقول ان تفعله كفر بان تعلم الكفر ليس بكفر  
فان الاصول في تعلم جميع انواع الكفر لا يخرج منه ولا يخرج في  
شهادته وما خذه فالسؤال ان لا يكون كرا ولو قال الانسان انما  
تفعل كيف يكفر بالله لا حتمه او كيف الزنا وانواع الفواحش  
لا حتمها لم يأتهم قال **القرافي** هذه المسئلة في غاية الاشكال  
على اصولنا فان السحرة يعتقدون اشياء باي قواعد الشريعة  
ان تكفرهم بها كفعل الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة  
وكذلك يجهلون عقاقير ويجعلونها في الانهار والابار وفي قبور  
الموتى او في باب يفتح الى الشرق ويعتقدون ان الامور تحدث  
عن تلك الامور بخواص نفوسهم التي طبع الله تعالى الرباط  
بينها وبين تلك الامور عند صدق العزم فلا يمكننا تكفيرهم  
بجمع العقاقير ولا بوضعها في الابار ولا باعتقاد حصول تلك  
الامور عند ذلك الفعل انهم جعلوا ذلك فوجده ولا ينبغي  
عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد كاعتقاد  
الاطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بها  
لانها ليست من كسبهم ولا كفر بغير مكتسب واما اعتقادهم

ان الكواكب

ان الكواكب تفعل ذلك بقدره الله فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك  
والملجأ انما من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك  
الامور عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب  
كما اذا اعتقد طيب ان الله تعالى اودع في الصبر والسقمونيا  
عقد البطن وقطع الاسهال واما تكفيرهم بذلك فلا وان  
اعتقدوا ان الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها لا بقدر  
الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية هذا مذهب المعتزلة  
من استقلال الحيوان بقدرتهما دون قدرة الله تعالى فكذلك لا تكفر  
المعتزلة بذلك لا كفر هؤلاء ومنهم من فرق بان الكواكب مظنة  
العبادة فاذا انضم اليها اعتقاد القدرة والتاثير كان كرا  
**واجيب** عن هذا الفرق بان تاثير الحيوان في القتل والضرب  
والنفع في محرمي العادة مشاهد في السباع والادمية  
وغيرهم واما كون المشتري او رجل يوجب شقاوة او سعادة  
فاما هو جزر وتجهين **المجيب** انهم يجهلون ذلك وقد عبت البقر  
والشجر نصار هذا الشيء مشتق بين الكواكب وغيرها  
والذي لا هوته فيه انه كرا اما اعتقاد انما مستقلة بنفسها  
لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابية وهو كفر  
صرح لاسيما ان صرح بنفي ما عداها واما قول **الاصحاب** انه  
علامة الكفر فمستكمل لاننا نتكلم في هذه المسئلة باعتبار القيا  
و نحن نعلم ان حال الانساي في تصديق الله تعالى ورسوله بعد  
علم هذه العقاقير كحال قبل ذلك واذا ارادوا الخاتمة فمستكمل



لانا لانك في الحال بكفر واتع في المال والمستقيم في هذه المسألة ملحقا  
 الطريق في عن قدام اصحابنا انه لا يكفر حتى يثبت انه من السج الذي  
 كفر الله به اركون سحر امته لا على كفر كما قاله الامام الساجع وتو  
 الامام مالك ان تعمله وتعلمه كفر في غاية الاشكال اذ هو خلاف  
 القواعد وقال قبل ذلك والصواب انه لا يقضي بحد حتى يبين  
 مصقولا السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وبما ناهية النحر الرزق  
 رحمه الله تعالى قال استحدثت الخوارق اما كان يحج بالنفس فهو  
 السحر وان كان على سبيل الاستعانة بالعلك فذلك دعوة الكوا  
 وان كان على سبيل تمنج القوي الساوية بالقوي الارضية  
 فذلك الطلسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية  
 فذلك الحيل الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح  
 الشريرة فذلك الغيرة انتهى قال العراقي انهم والسحر اسم يقع  
 على حقايق مختلفة وهي السحيا والهيما وحقايقها تسمى  
 لحيوانا وغيرها والطلسمات والافاق والرقا والعزائم والاشقياء  
 فالسحيا عبارة عما تركب من خواص ارضية كدهن خاص وكما  
 خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك الحواس الخمس او بعضها  
 لحقايق خاصة من تلكا والشعوقة والمبهمات والملايسات والسموم  
 وقد يكون له ذلك وجوب خلق الله تعالى اذ اذاك وقد يكون لاحقيقة  
 له بل هي تخيلات والهيما امتيازها عن السحيا بان الآثار  
 الصادرة عنها تتصل بالانوار الساوية من الاتصالات الفلكية  
 وغيرها من احوال الافلاك فتحد جميع ما تقدم ذكره في خصوص

السحيا

الهيما

الواحد

في السحيا

الواحد بالسحيا والآخر بالهيما والخواص للحيوانات وغيرها  
 كثيرة ذكرها انفيو خذ سبعة بحار ورس في كل سبعة اذ  
 روي بحج عضة فاذا روي بسبعة بحار وعضاها لقطت بعد  
 ذلك وطرح في عاف من شرب منه ظهر فيه اثار خاصة بهج عنها  
 السحيرة فمذه تثبت للسحر وليس ما يدكره الاطباء من  
 الخواص في هذا العالم للنباتات وضرها من هذا القبيل  
 ولا يشك في الخواص في هذا العالم **فمنها ما يعلم** كاختصاص  
 النار بالاحراق **ومنها ما لا يعلم** مطلقا ومنها ما لا يعلمه  
 الا في كمال المكر وما يصنع منه الكيمياء ويحذو ذلك كاتقا  
 ان في الهند شجر اذا اعلعنه دهن ودهن به انسان لا قطع  
 فيه الحديد وشجر اخر اذا استخرج منه دهن فصب على صور  
 خاصة من كورة غدم في الهيما **استغنى عن الغدا**  
 وامن من الامراض والامسقام والحق من ذلك وطالت  
 حياته ابيه حتى ياتي منه قتلها موته بالاسباب العادية فلا  
 وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل احد يوزن بالهيما  
 والماين يوزن بها يختلف احوالهم بذلك فمنهم من يصيد بالعين  
 الطير من الهوي او تعلم الشجر العظيم من النار او اخر انما يصل  
 لتمرير لطيف ومن الناس من طبع على صحة الحزن ولا يخطئ  
 غالبا ثم نجد واحد الخاصية في علم الكشف واخر في الرصد  
 واخر في النجم ومف حقايق النفوس ما يقتل وفي الهند جماعة  
 اذ اركبوا نفوسهم لقتل شخص مات ثم انشؤ صده

خواص النفوس



عن الفضل

قال ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ نزلوا في القلزم والقبلة فتركوا قالوا يا ابا عبد الله رضي الله عنه الضياء يجيب

عن الفناء فويل الله تعالى الالاية على قبائل الجان فمنهم  
من الفساد ومخالطة الناس والزمهم سليمان عليه السلام  
العقار والخراب من الارض دون العام ليسل الناس من شرم  
فاذا عصى بعضهم وافسه ذكر المعزم كلمات تعظمها  
تلك الالاية ويرعون ان لكل نوع من الالاية اسما امرت بتعظيمها  
ومر اقسام عليها بما اطاعت واجابت وفعلت ما طلب منها  
فالمعزم بتلك الاسماء على ذلك القليل يحضر له القليل من الجان  
الذي طلبه او الشخص منهم كل بينهم ما يريد ويرعون  
ان هذه الابواب اذا دخلت خللها جنة عدم ضبط تلك الاسماء  
فانها تجمية لا يدري هل هي مضومة او مفتوحة او مكسورة  
وربما سقطت السخاخ بعض حروفه من غير علم فيجمل العمل  
فان المقسم به لفظا خلا يعظه ذلك الملك فلا يجب ولا  
يحصل مقصود المعزم **والاستخدامات**  
تسمان الكواكب والجان فمنهم من ان الكواكب ادراكات اذا قولت  
بنحو وتبلي شيء خاص على الذي يباين الجوى وربا تعدد  
منه افعال خاصة فمنها ما هو محرم كاللواط ومنها ما هو كفر  
صرح وكذلك الالفاظ التي يخاطب بها الكواكب ومنها ما هو  
كفر صرح يناديه بلفظ الامعة ويخوف ذلك ومنها ما هو غير  
محرم فاذا حصلت تلك الكلام مع الجوى روي الهيات  
المشروطة كانت روحانية تلك الكواكب مطبوعة له فيما اراد  
شيئا فعلته له على نعمهم وكذلك القول في ملوك الجان

الاستجداء



على زعمهم اذا اهلوا العلم تلك الاعمال الخاصة فمذا هو الاستخدام  
على زعمهم والغالب على المستعمل منه الكفر ولا يستعمل به  
مفهوم ولا مبدء النظر وافق العقل **وبعد** ان علم حكم  
السمي على مذهب السافهية والالكية واخفيتها فلا باس  
بذكر حكمه عند الخبايا فانه كتبهم مستلمة على غرائب فيه  
بينها صاحب الفروع وحاصل عبارته ويكفر الساحر باعتقاد  
حله **وعنه** اي عن احمد لا اختاره ابن عقيل وخبره في  
التبصرة وكفره ابو علي بجملة قال في الترتيب هو مند  
تحريرا وحمل ابن عقيل كلام احمد في كفره على مقتده وان  
فاعله يفسق ويقتل حده افعلى الاول يقتل وهو اي  
الساحر من ركب قلنسة فتسببه في الهوى ونحوه وكذا قيل  
في مفرم على تحن ومن جملة ما فرعه وانه يامرها فتعطي  
وكاهن وعراف وقيل يغرب وقيل يجوز تعزيره ولو بالقتل  
**وفي الترغيب** الكاهن والمنج كالساحر عند اصحابنا  
وان ابن عقيل فسقه فقط ان قال اصبت بحسن وفراهي  
فان خير قوما بطي بغيته انه يعمل الغيب فللامام قتله لسميه  
بالفساد وفي الفروع من كتبهم بعد ذكر ما مر طالع شيخنا  
التحيم كالا استدلال بالاحوال العقلية على كبر ادب الارضية  
من السحر قال ويحرم اجماعا واقرارا لهم واخرهم ان الله يدفع  
عن اهل العباداة والدعا ببركته ما زعموا ان الافلاك  
ان تستجلبه توجبه وان له من شراب الدارين ما لا يحوي

الافلاك

159  
الافلاك ان تجلبه ومن سحر بالادوية والتدخين وصفي  
مضر عنز وقيل ولو بالقتل **وقال القاضي** والحلواني ان قول  
سحري ينفع واقدور على القتل به قتل ولو لم يقتل والمشهد  
والقاييل بن جبر الطيس والضارب بجص وشعر وقناه  
ان لم يعتقد اباحته وانه يعلم به عزز وكف عنه والاكفر ويحر  
طسمر ورقية بغير عزز وقيل تكفه وتوقف احمد في الحل  
بسحري لا جلا ان الله بسحر اخر وفيه رجحان وساله مهنا  
عن ياتيه مسكورة فيطلقه عنها قال لا باس قال الحلالي  
انما كرهه فها لم ولا يري به باسا كما بينه مهنا وهذا من الضرورة  
التي يبيح فعلها ولا يقتل ساحر كتابي على الاصح وفي التبصرة ان  
اعتقد واجوزة وفي عيون المسائل ان الساحر يكفر وقتل  
تقبل توبته على روايتين **ثم قال** ومنه السحر السمي  
بالنهمة والافساد بين الناس وذلك ما يعظم في الناس  
ثم قال في عيون المسائل فاما من سحر بالادوية والتدخين  
وصفي مضر فلا يكفر ولا يقتل ويحذر ما يردعه وما قاله  
غريب ووجهه انه يقصد الاذي بكلامه وعمله على وجه الكفر  
وتحلية فاشبه السحر ولهذا يعمل بالعادة والعرف انه يورث  
وينتج ما يعمل السحر في الكفر فيعمل حكمه فتسوية بين التماثلين  
او المتقاربين لاسيما ان قلنا يقتل الامر بالقتل على روايته  
مسقت فعنا اولي او المسك لم يقتل فمذا منله وكهنا  
ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كنان قال ليس في نفسه التمام والكذا



فقد علمنا انما نعلم في ساعة ما لا يعلمه  
على انما نعلم في ساعة ما لا يعلمه  
الساحر في ساعة ما لا يعلمه

في ساعة ما لا يعلمه الساحر في ساعة ما لا يعلمه  
يحيي بناكم قال النمام من الساحر يعمل النمام في ساعة  
ما لا يعلمه الساحر في ساعة ما لا يعلمه لكن يقال الساحر انما كثر لوصف  
السحر فذا امر خاص ودليله خاص وهذا ليس بساحر وانما  
يؤثر على ما يؤثره فيعلم على حكمه الا انما اختص به من الكفر  
وعدم قبول التوبة وتقل هذا القول اوجه من تعزيره  
فقط فكل من ما سبق انه رواية مخرجة من المسك والامر  
ومن اطلق السارح كفه كدعواه غير امينة **ومن ان عرفنا**  
قصده بما يقول فقل كفر النعمة وقيل قارب الكفر **وذكر**  
ابن حامد روايتين احدهما تشديد وتاكيد نقل ابن حبل  
كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف  
انتهى ما في الفروع وهو مشتمل على غريب ونفايس يتدع بها  
السحر وعبارة التقيح ولا يقبل في الدنيا توبة من ذنب  
وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا  
يظهر كبره ويبطن الفسق ولا من تكرر ذنبه اوسب الله  
ورسوله صلى الله عليه وسلم صريحا وبغضه ولا الساحر الذي  
يكفر بسحره **ثم قال** ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المكشاة  
فتسب به في الهوى وعقوبة ويكفر هو ومن يعتقد طبعه  
واما الذي يسحر باذنية وتدخيل وسقي بني بصر فانه يقتضيه  
ان يقتل بفعله غالبا والا فالدية **ومشهد** وقيل بزجر الطير  
وضارب بحصى وشعر وقطاع انما يعتقد باخته وانما لا يعلم

به

به يغزو ويكفر عنه ويجزى من طمس ورقية يغزو عن ريق  
الحلسم للمضرة انتهى **وبقيت هنا فوايد** لا بأس  
بذكرها وانما يمكن لها كثر مناسبة فيما نحن فيه وهي ان السحر  
الرازي قال في كتابه المختص السحر والعين لا يمكن انما في فاضل لان  
من شرط السحر ان يجزى من جسد ولا يؤثر في الكرامة اعمال العين  
من شرط الجرم والفاضل المختص علمه في وقوع ذلك في المكان  
التي يجوز ان لا توجد فلا يصح له عمل اصلا **واما**  
العين فلا بد منها من شرط التعظيم للمريء والنفس  
الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه الغاية فلذلك  
ايحى السحر الاجن العجائز والتركان والسودان  
ونحو ذلك من ارباب النفوس الجاهلة فيقال السحر حقيقة  
وقد يموت السحور او يتغير طبعه **قال** السافعي وابن حبل  
وقالت الحنفية ان وصل اليه بدنه كالدخان وعقوبة جاز ان يؤثر  
والافلاوقالت القدرية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فانما  
لاحقيقة له لا يؤثر **وقد** شحى النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد بحث ام المؤمنين عافية رضي الله عنها جارية  
اسنة بها وقد طبقت الصيانة على صفة ذلك ومنها حجة الزاعمين  
انه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انما تسعي  
ولانه لو كانت له حقيقة لامكن الساحر ان يدعي النبوة فانه  
ياقي بالخوارق على اختلافها **والجواب** انما السحر انواع فبعض  
هو الذي فيه تخيل وعنه الثاني ان اضلال الخلق يمكن ولكن

انما السحر والافلاوقالت القدرية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فانما لاحقيقة له لا يؤثر وقد شحى النبي صلى الله عليه وسلم وقد بحث ام المؤمنين عافية رضي الله عنها جارية اسنة بها وقد طبقت الصيانة على صفة ذلك ومنها حجة الزاعمين انه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انما تسعي ولانه لو كانت له حقيقة لامكن الساحر ان يدعي النبوة فانه ياقي بالخوارق على اختلافها والجواب انما السحر انواع فبعض هو الذي فيه تخيل وعنه الثاني ان اضلال الخلق يمكن ولكن



الله تعالى اجري العادة بضبط مصالحهم فايستدرك على  
 الساحر ولم من يمكن يمنعه الله من الدخول في العالم لا نوع  
 من الحكم مع اناسيين الفرق بين المسمى والمسمى من وجوه فلا  
 يحصل التباس **واعلم** ان الفرق بين معجزات الانبياء ومعجزات  
 السحرة وغيرهم بما يتوهم انه خارق للعادة قد استدل على  
 جماعته من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموضع في الدين  
 والكلام عليه من ثلاثة اوجه فرق في نفس الامر باعتبار  
 الباطن ووفق باعتبار الظاهر **اما** الفرق الواقع في نفس  
 الامر فهو ان السحر والطمس والسما وجميع هذه الامور ليس  
 فيها شيء خارق للعادة بل هو عادة جرت من الله تعالى يترتب  
 مسببات على اسبابها غير ان تلك الاسباب تحصل لكثير من  
 الناس بل للعقل من منهم كالعقائد التي يعمل منها الكيمياء  
 والحسابات التي يعمل منها النقطة التي تحرق **الخصوص**  
 والذهن الذي من ادمن به لم يقطع فيه حديد ولا تقدر عليه  
 النار ومنه كمال في العلم الامور عزيمته قليلة الوقوع واذا  
 وجدت اسبابها جرت على العادة فيها وكذا سبب السحر  
 اذا وجد حصل وكذا السحر وغيرهما كمالا جارية على اسبابها  
 العادية غير ان الذي هو في تلك الاسباب قليل في الناس  
**واما المعجزات** فليس لها سبب في العادة اصلا فلم يجعل  
 الله في العلم عقارا يخلق البحر او يصير جبل وغو ذلك وهذه  
 فرق عظيم غير ان الجاهل بالامر من يقول وما يدري ان هذا

له سبب

له سبب والاخر لا سبب له فلنذكر له الفرقين الاخيرين احدهما  
 ان السحر وما يجري مجراه مختص بمن عمل له حتى ان اهل هذه  
 الحرف اذا استدعاهم للذكاء لم يصنعوا لهم هذه الامور يطلبون  
 منهم ان يكتب اسم كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم  
 لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يري شيئا مما يراه الذي سمي  
**قال العلماء** واليه الاشارة بقوله تعالى وترجيه فاذا هي  
 بيضا للمناظرين اي لكل ناظر ينظر اليها ففارقت بذلك  
 السحر والسما وهذا فرق عظيم **الفرق الثاني** قران الاحياء  
 المفيدة للعلم القطعي الضروري المختصة بالانبياء عليهم السلام  
 والسلام المفقودة في حق غيرهم فتجد النبي عليه افضل  
 الصلاة والسلام افضل الناس نشأة ومولدا ومثاقا وخلقاً  
 وخلقاً وصدقا وادبا وامانة وزهادة واسفاقا ورفقا  
 وبعدا عن الذنات والكذب والتقوى الله علم حين جعل  
 رسالته ثم اصحابه يكونون في غاية العلم والنور والبركة  
 والتقوى والديانة كاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كانوا جبراً في العلوم على انواعها من الشرعية والعقلية  
 والحجيات والسياسات والعلوم الباطنة والظاهرة حتى  
 انه روي ان عليا جلس مع ابن عباس رضي الله عنهما وافهم  
 تكلم في الباطن بسم الله من العسا الى ان طلع الفجر مع  
 انهم لم يدروا ورقه ولا قرأ كتابا ولا تفرغوا من الجمل  
**ولقد قال** بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد لرسول



الله صلى الله عليه وسلم الا اصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك  
 ما علم في فوط مصلقة حتى كان يقال محمد الامين وامام  
 بني الاول في هذه القران الحالية والمقالة العجائب  
 والساحر على العكس في ذلك **ومنها قال بعض الحنفية**  
**اعلم** ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يعتقد انه لفظ  
 الكفر ولا يعتقد به كمال وكذلك كل ما مضى عليه واستحسنه  
 اورض به بكفر ومن اتى بلفظ الكفر خطا علم ويقع الفرقة  
 بين الزوجين ويجدد النكاح برضا الزوجين ان كان الكفر  
 من الزوج وان كان من الزوجة تجزى على النكاح وهذا  
 بعد تجديد الايمان والتوبة مسلفا لفظ الكفر حتى ان من اتى  
 بالسهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يقع الكفر عنه ويكون  
 وطئه وحل زنا وولده ولد زنا **وعند الشافعي** رضي الله  
 تعالى عنه لو مات على الكفر خطا علم ولو ندم وجدد الايمان  
 لم يحبه عمله ولا يلزم تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت  
 ثم لم يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة  
 في حق الله تعالى كلفه الا قصد الكفر انما كلام الحنفية وما  
 حكاه عن هذا ههنا صحيح بل هذا موافق لجميع ما قاله  
 الا في الملاق عدم العذر بما يجعل فانه عندنا بعد راقب  
 اسلامه او نسا بهيدا عن العلم والافق اطلاق وقوع  
 الفرقة بين الزوجين فانما عندنا لا يقع الا ان صدر  
 الردة من احد الزوجين قبل الدخول في حنفية يقع الفرقة

فان

فان وقعت من احدهما بعد الدخول انتظرت الردة فان اصر لم يقل  
 انقضا العدة بان بقا النكاح وان استمر لا نقضا بان بطلان  
 النكاح من يوم الردة وما ذكره من اختلاف بيننا وبينهم  
 في الاعباد صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام اما  
 بالنسبة لبطان نواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل  
 ردة فحقن موافقهم على ذلك **فقد نص الشافعي** رضي الله  
 عنه في الام على ان الانسان اذا ارتد والعياد بالله حيث نواب  
 جميع اعماله وانما الذي يتوهمها صورها لا انسان فقط حتى  
 لا يترجمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه  
 قيمت وهو كافر فاولئك خطب اعلمهم الآية فرتب فيها حقوق  
 الاعمال على الموت مرتدا وبه تنقيد الآية الاخرى المطلقة  
 لحصول العمل بالردة **ومنها** ان من كفر بغيب سببه صلى الله  
 عليه وسلم او تنقيصه تقبل توبته اتفاقا وتجب استنابته  
 على الاص **واما** من كفر بسببه صلى الله عليه وسلم او تنقيصه  
 صريحا او ضمنا ومثله الملك فاختلغوا في حتم قتلهم فقالوا لا  
 واصحابه يقبل حد الردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى  
 سهوا او غفوة ومن دشمه والاصحاب المختص منهم اخذ ايمان  
 قدمته عن الشفاء وان سب نبيا او ملكا وانا عرض اوله عند  
 اوعاياه او قد فده او استخف بحقه او غير صفته او كتم به نقصا في  
 دينه او خطية او غش من مرتبه او وفور علمه او زهده او اضا  
 له ما يلحق عليه او نسب له ما لا يليق بمنصبه على سبيل الذم او قيل له

على ان من سببه صلى الله عليه وسلم تقبل عذره الا كذبته  
 مطلقا تاب اوله تاب لا توبة له تقبل عذره  
 كما هو مقرر في هذا من تنقيح الفقهاء



بحق رسول الله فلعن وقال اوردت العقب قتل ولم يستتب  
هذا الا ان يسلم الكافي وانا اظن انه لم يرد منه لجمل او مسكر  
او تمور انتم واستدلوا على ذلك بامور **الاول** بقوله تعالى  
انا الذين يؤمنون بالله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة  
واعدهم لعن عذابا مهينا ووجه الدليل ان من لعنه الله كذا  
واعده له فاذك فقد ابعده عن رحمة واحله في ريبيل  
عقوبته واما يستوجب ذلك الكافي في حكمة القتل فاقضت  
الاية ان اذني الله واذني رسوله كثرتم اطلاق الاذي في قوله  
تعالى انا هو على سبيل التجو اذ هو ايجال العر الخفيف  
للخوي فان زاد كان اضرا **والثاني** بقوله تعالى قل يا ابا  
واياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتقوا ان اليوم قد كفرتم بعد  
ايمانكم قال المفسرون كثرتم يقولكم في رسول الله **والثالث**  
بخبر ابي داود والترمذي عن الناباذ الاشرف عن لكعب بن  
الاشرف اي من يتقدم بقتله فقد استعلن بعد اوتنا  
وهما يناو في روايته فانه يؤذي الله ورسوله ثم وجد اليه  
من قتله غيلة دون دعوى بخلاف غيره من المشركين وعله  
بازاه له فله على ان لم يامر بقتله للاشراك واما امره الاذي  
**والرابع** ما رواه ابي داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح  
احسن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه فنهض ابن ابي سرح اخبا  
عند عثمان فجا به لما دعى النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى  
البيعة وطلب من النبي ان يبايعه فنظر اليه فلانا كل ذلك ياتي

ثم يابعه

ثم يابعه ثم اقبل على صحابه فقال لكان فيكم رجل رشيد يقوم  
الي هذا حتى كففت يدي عن بيعته فيقتله قالوا اهل لا اوما  
الينا فانا لاندي ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لبي ان يكون له  
خاتمة الاعين **وممنهم** عبدالله بن خطل وجارميتا  
امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم لانه كان يقول الشعر  
يهمجونه ويامرهم ان تغنيابه **وروي** البرار ان عقيبته بن  
ابي معيط نادى يا معشر قريش مالي اقتل من بينكم صبي  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكرك واقترايك على رسول  
الله وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث عليا والزبير  
ليقتلاه وهما صلى الله عليه وسلم امرأه فقال من في هذا  
فقال رجل من قومه انا يا رسول الله فقتلها فاحضر النبي صلى  
الله عليه وسلم بذلك فقال لا ينتح فيها عتران ابي لا يجري فيها  
خلف ولا تراخ قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امين  
بقتل من اذاه او انتقصه والمقوله وهو مخبر فيه فكار  
قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تعدد  
تيمم العفو عنه من غيره فبقي الحكم على عمومته في القتل بعد  
الاطلاع على العفو وليس لامته بعده انا يسقطوا حقه  
لانه لم يرد عنه الاذن في ذلك **والخامس** باجماع الاقراء على  
قتل منتقصه من المسلمين وسابه ومن حكي الاجماع على ذلك  
ابن النيرة والخطاي وغيرهما كالحمد بن سحنون وعبارته اجمع  
العلماء على كراهية المنتقص له وجريان الوعيد عليه



وحكمه عند الامة القتل فمن شك في كفره وعذابه كفرانتي وما  
صرح به من كفر الساب والساك في كفره هو ما عليه ايستنا  
وغيرهم كما علم فامس لكنه عذبا كالمزلة فيستتاب وجوبا  
فولا فاما امر قتل ولو امرأة لعمري قوله صلى الله عليه وسلم  
من به لا دينه فاقتلوه فاما اسلم مع اسلافه وترك كما قاله  
ابن عباس وعنه لقوله تعالى فاما تاتوا واقبلوا الصلوة  
الاية وقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الفاسق حتى  
يقولوا لا اله الا الله لحيث وقيل للحج استتابة المردة  
لانه ممد بالدم وقيل لا يقتل قولا اذ لم يتب بل يمسك  
ثلاثة ايام لاحتمال شبهة عرضت له فيسعى في ازالتها  
**والجواب** عن ادلتهم المذكورة اما عن الاول  
والثاني فالايان ليس فيها الاكثر من نية عليه الصلاة والسلام  
وهذا محل وفاي اما كونه يقتل بجه التوبة والاسلام فلا  
دلالة فيها على ذلك وعن الثالث والرابع وما شاخصهما  
ما ذكر فيهما وغيره انه لا دليل لهما في ذلك ايضا لقيام الكفر  
بالحج عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد اخبر صلى الله  
عليه وسلم انه لا عصية لاحد بعد دعواه الى الاسلام الا بالاسلام  
فكل من المذكورين من مبدء رادها لانه دعي الى الاسلام ولم  
مسلم فقتله لذلك لا يجوز بسبه للنبي صلى الله عليه وسلم  
ومن ثم ذكر صلى الله عليه وسلم لم يتم قتل عقبه بسبب من  
كفره واقتراره عليه وقتل كعب بن شبيب اين اية الله وايداه

رسوله

رسوله وتبعه علي والزبير لقتل الكاذب عليه انما هو لكفره  
مع كفره علي ان هذه الكذب فيه افساد وفتنة بين المؤمنين  
فيكون به قد حارب الله ورسوله وسعى في الارض بالفساد  
فتحتم قتلته لذلك المطلق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم  
لا يوجب القتل وقتل المرأة التي هجته انما هو لكفره  
مع هجائها لا لجهلها فقط ومن ثم تقتل عنها انما كانت تعيب  
الاسلام وتحرض على اذاه صلى الله عليه وسلم والحاصل  
انهم لا دليل لهم الا ان ذكر واصورة فيها ان مسلما طر عليه  
الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه  
وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكره  
اذا لا تراعي بيننا وبينهم في ان الكافر الاصل اذ المصلحة الدعوة  
وامتنع من الاجبة وحارب بيده اولسائه اولم يحارب  
بالكلية انه ممد بالدم قطعها وكل ما ذكره في الثالث  
والرابع من هذا القليل وبهذا اندفع قولهم فقد ثبت انه  
صلى الله عليه وسلم امر بقتل من اذاه الى اخر ما قدمته عنهم  
ولم تنقل انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل مسلم بسبه  
بل عني عن قال من السلف هذه فتنة ما يريد بها وجه الله  
ومن قال لا يحل ومن قال اعطى من مال الله لا من مال ابيك  
وحداك ومن قال يخرج من الاعز منها الاذل ونظاير ذلك كثيرة  
منشورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه  
دليل لانا نقول بقتله ايضا لكفره وانما الدليل المورود قتل



الساج بهدا ملاحه بسبب سبه من غير قبوله لقوله  
ولم رد ذلك لاني انا سبه صلى الله عليه وسلم قوله وحقوق  
العباد مبنية على المسامحة فكيف حاز لنا مع ذلك استعا  
لانا نقول حقيقة صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعالى  
تخليها من حين ان تنقيصه كفر كاستيفاء الله تعالى  
فلكن مثلما تخففنا من حين ان الاسلام رفع تحم قتل  
فا عمل ذلك مع ان قوله تعالى قتل الذين كفروا ان يشبهوا الكفر  
لم ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل  
حدا لارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله  
لا يغفر ان يسركم به ويغفر ما دونه ذلك لمن يشاء وهذا  
حينئذ من دون ذلك لان الفرض انه حد لارادة فاذ قلت  
حد الزنا ونحوه لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله  
قلت ذلك خارج عن القياس اذ الاصل في كل معصية  
ان تسقط بالتوبة الا ما استيفى حكمه الزنا فلا يقاس عليه  
لان ما خرج عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي  
التقبيه لما وقع في الشفاعة قلنا عن اصحاب الشافعي  
رضي الله عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم  
يقتل وان تاب فان هذا او هم منه على اصحاب  
الشافعي لا تغايرهم على عدم قتله في سب غير قذف  
واما السب الذي هو قذف فجهلهم كما قاله غير واحد  
من المتأخرين مرجح لعدم قتله ايض لم يرد قوله تعالى

قل

قل للذين كفروا ان يشبهوا يغفر لهم ما قد سلف ولقوله صلى الله  
عليه وسلم لا يجلد امرئ مسبل بينه وبين الله الا الله وان  
رسوله الله الا باحدى ثلاث النيب الزاني والنفس بالنفس  
والثاثة لدينه المفارق للجماعة وقوله امرت ان اقاتل الناس  
حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان يجحدوا رسول الله وقيموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم  
واموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله ومن ثم نزل الشافعي  
رضي الله عنه في الام على ما يوافق حاكم عن الاصحاب الموافق  
لهذه الآية والاحاديث وعبارتها وان اردت القوم عن الاسلام  
الي يهودية او نصرانية او مجوسية او تعطيل او غير ذلك من  
اصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة واخطاوا السلام  
انتهت قائلهم قوله او غير ذلك قال الامام النجم ابن الرقة  
فقيه المذهب وتلميذه التتبي السكي وغيرهما واصحابه  
متفقون على ذلك وتبينه قوله ابن بكر الفارسي فيما نقله  
عن القاضي حسين اجعت الامة على ان من سب النبي  
صلى الله عليه وسلم يقتل حدا لان من سب النبي صلى الله عليه  
وسلم خرج عن الايمان والمرقد يقتل حدا فان تاب قبلت  
توبته ولا يافيه قوله من قذف نبيا قتل حدا بعد توبته  
لان هذا في قذف بني وليس كلافه فيه ولان ما ذهب  
اليه ضعيف كما قاله جماعة منهم حجة الاسلام الاعلم الغزالي  
وتبقي برصحت لا يصح قياس السب على القذف لانه يوجب



بمرّة واحدة بعد التوبة كالردة بغير السب فكان القذف الحسن  
 من السب **واما** قاله السبكي من ان سب نبينا محمدا صلي  
 الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سبه له بفساد عقيدته  
 وتوفيت القرابين على ان سبه قاصد التنقيص يقتل ولا  
 تقبل له توبته فهو ما اتخذه مذهبها وارضاها رايها لنفسه  
 معتق فابانه مع جملة سبيل احزاب خارج عن مذهب الشافعي  
 رضي الله عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته  
 الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سفي الله عنه لما سئل عن  
 النبي صلي الله عليه وسلم هل يقتل به كذبا وان تاب كما في الشفا  
 عن اصحاب الامام الشافعي الفتوى على عدم قتله كما جزم به  
 الاصحاب في سب غير قذف ورجحه القزالي ونقله ابن المقرئ عن  
 تصحيحهم في سب هو قذف لانا الاسلام يجب ما قبله ونقل  
 قتله عن اصحاب الشافعي وهم بل هم صنفون على عدم قتله  
 في النسخ الاول وجمهورهم من جمهورنا في الثاني انتهى **ومنها**  
 افتي السبكي رحمه الله تعالى فمين قال القاضي يفتي والمفتي  
 يفتي من الهذيان كما يدل عليه اجواب الاق فقال ملحا صله  
 بخشي على قابل ذلك الكفر لان الفتوى بين حكم الله تعالى  
 واصلا تبين ما اضل والمفتي بحق بين حكم الله تعالى وهو  
 وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم مقتضى الفتوى قال الله  
 تعالى قل الله يفتيكم في الكلاله والله يقضي بالحق فكل من المفتي  
 او القاضي بحق لم احب عظيم والمفتي اعلا والقاضي تابع له لانه

في سب النبي صلى الله عليه وسلم  
 من سب النبي صلى الله عليه وسلم

واما كان

وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتي يفتي  
 مع اعتقاده ان فتواه صواب فيما اخبر به عما استعاض به من كافر  
 وما اطلق تلك العبارة فانما هو لجله بمعضها واعتقاده  
 ان الفتوى لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتي لاخذ  
 بما الا ان كان عنده ما هو ارجح منها ونصير اخلاف بين  
 مفت بحق وقاض كذلك انما هو اخلاف تصويرا وبحق فان القاضي  
 يحق ويستكشف اكثر من المفتي اما مفت وقاض بغير حق  
 فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتي اعلا والقاضي فاما يتضح  
 فيما اوها اليه كلامه من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى  
 اما بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء  
 بحق فالظاهر ان الاول افضل لان فيه افتاء والراها بالحق  
 وتحريا وتفصيا اشدهما في الافتاء فان المفتي انما يحق في تحريك الحكم  
 والقاضي يحق فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا  
 يتم له ذلك الا بعد من يتحرر وفحص وتعب تام فكان منصب  
 القضا افضل للاخبار الصحيحة المصروفة بان افضل الاما  
 اشتملها الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المرآة  
 الامانة العظمى فالقضا فالافتاء وافتى ايضا فمين نسب اليه  
 مكفر كذا فطلب منه شافعي ان يحكم بحقه دفعه حتى لا يرفع لما لكي  
 بنية زود فيه بذهره ولا يقبل توبته فكل الشافعي ان يحكم بحقه  
 وعدم تعزيره وان لم تقم عنده بيته بذلك فقال ملحا صله  
 الذي دلالة انه اذا اتلف فامين يدي شافعي ملابكة الاسلام



وطب منه الحكم له بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم باسلامه  
وعصمة دمه وعدم تهنينه ولا يحتاج لاعترافه بكفر لانه قد يكون  
براً والمجاوذه الكذب بذلك لا معنى له بل يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم  
استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالك الترض  
له لانا اسلامه الان وعصمة دمه مقطوع به اما بغيره انه يرى  
فواضح او انه فعل ملكاً فاسلامه عاج له بعصمة ثابتة قطعا  
والحكم بالحق واليقين في ذلك انا اسلامه لان انشا وشرط  
الحكم بصحته سبق مكفر لانه افادكم بالعصمة وهي مستندة الى  
مقطوع به اسلامه المستمر او النشأ فلم يضر الشك في تعيينه وذلك  
نظائر منها ما لو قال موكل في شرعية بغيره من افعالكم بغيره  
فانه يحلف وتقع اجازة ظاهر للوكيل ويستحب الحكم ان يرفع بالموكل  
حتى يقول للوكيل ان كنت امرتك بغيره فقد بعثتمكم او بغيره  
تعلق فيقبل التحمل باطنا بتقدير صحة ووافقا للمالكية على ذلك  
ولو طلب الوكيل حينئذ الحكم بصحة ملكه لها جيب بلا شك فيحكم  
له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما الشر الاول  
والثاني وان كان مبهما لبصحة الشر الثاني لانه لم يحقق سببه  
احتمال كذبه فيكون شره الاول صحيحا حكما جاز كما بذلك مع انها  
سببه فكفا في مسالتنا حكم بالعصمة لتحقيق سببها من الاسلام  
المستمر او النشأ او المنشا ولنا ان نقول له هنا ايعم انكم بصحة  
اسلامه ويفرق بينه وبين عام من عدم الحكم بصحة الشر الاول  
بانا السبع يشترط لصحة امور منها الملك ونحن ساكن في ملك الموكل

وطاكن

وحاكمه بملك الوكيل لها ظاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بصحة الشر  
الثاني للشك في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح  
اذا تلفظ بكلمته اما اقرار كلا اله الا الله الخ واما انشا او محتمل لهما  
كاشه لانا الله الا الله الخ ومعهن الاقرار الاخبار عن العلم  
بها ومعنى الانشا معروف كالشهادة بين يدي الحكم وبما معنى في  
فهو اقرار صحيح وانشا صحيح ومعنى صحة ترتيب اثره عليه ومن  
اماره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي بذلك فمعناه  
انه ترتب هذه الاثار عليه وسبب الاحتياج الي حكمه ان اللفاظ  
التي يصير بها الكافر مسلما ذكرها الفقهاء وقبضوا الكفار الى  
اقسام منهم من يصير ببعض الاسلام مسلما ومنهم من يشترط  
فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود  
معناه انه كاف في صيرورة مسلما فيرفع الحكم الخلاف في اشتراط  
لفظ اخر وفي منع اباحة دمه بغيره منه وان جلد لولم يقصد  
القاضي رفع الخلاف وقتلنا باشتراط قصده في غير هذا الا الصوة  
انه ادعى عليه انه صدر منه ما ينافي الاسلام فالقاضي لم يحكم ليدل  
عنه القتل بما عساه يثبت ومنها لو شك هل يطلق او لا سئل  
الرجعة فان اجمع ثم قامت بعد ثلاثة اقرابينة بانه كان طلاقا جائزا  
الحكم ببقا العصمة مستند الى مراجعته تلك وان كان حين الرجعة  
ساكن في صحة فكذا اذا ثبت هنا بعد الحكم بعصمة دمه تلفظ  
بكفر لا يلتفت اليه ويحكم بانه ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل يطلق  
بلفظ احرام او بغيره فراجع وحكم القاضي ببقا العصمة



مستند المرجحة ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن للحنفي وان كانت الكفاية  
عنده بوان اخ الحكم عليه بذلك لان الشافعي منه من ذلك بحكمه  
السابق وان كان عند الحكم كاهل خالطها بلفظ الكفاية لاستاده  
الي ثبوت العصمة في اعتقاده بالمرجحة يتقين مو اطلق بصرح ام  
بكفاية **ومنها** لو قال انا كان هذا الظاهر عن ابا قلت طالق وان لم يكن  
انت طالق فطار وجعل ظلي ام الحكم بطلاقه لانه لازم على كل تقدير  
وان جعل عين سببه فلو علمت بخلاف في صراحة ولم ينو واما الحكم  
انه صريح فحكم بالطلاق او كفايه فحكم بقا العصمة ثم بان انه غير  
فليس حكم اخر الحكم بخلاف ذلك مستند الي انه حكم قبل ثبوت احد  
الطرفين اذ لو كان كذلك لم يتجه حكم اصلا وحصل الضرر بقا المرأة  
مع ارجل بالحالة معلقة لا منكوسة ولا مطلقه **واعلم** انه لا يضطر  
قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستند الي وهذا كالمواظع  
عليه لم يحكم كما اذا حكم ببينة خارج فظهر للداخل بينة وهو يرى  
تقديمها تنقضه وان لم يرد لم ينقضه ونظيره هنا الحكم ما لم يكن  
بعصمة مستند للاسلام الستم ثم ثبت عنده مكفر جازله  
الحكم باهداره وكذا الغير ممن يرى ذلك لان الحكم الاول انما كان  
لظنه عدم مكفر فثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه  
صحيح وان فرض وجود ذلك المكفر فليس هناك ما لم يطلع عليه  
لم يحكم **فالمضابط** ان كل حكم قارنه ما لم يعلم به الحاكم لم يحكم ينقض  
على تفصيل فيه ببناء في مسألة الفرس وكل حكم قارنه ما لم يعلم به  
حكم لا ينقض وبالحكمة من ادعي عليه بكفر لم يثبت لو طلبة ظلم

من نسخة يدل  
وان لم ينو ينقضه

ليقتله

ليقتله فطلب من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة فمن يمنعه لمزومه انه يمكن  
الظالم من قتله مع قدرته على انقاذ نفسه **ومنها** لو اقرعت دار  
من داخل ببينة وحكم له بها ثم اقام الداخذ ببينة عنده نقض وقيل  
وقيل ان كان قبل التسليم فان اقامها عنده كالمكر اخذ فان علم ان الحاكم  
الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الداخل فله ذلك وان احتمل انه حكم  
ذها بالي ترجيح بينة الخارج وهو من اهل الترجع او اشكل الحال  
لم ينقض على الاصح بل تقر في يد الحاكم له فاذا كان هذا قول  
الاصحاب فيمن لم يقصد له حكمه منع ما هو متوقع بثبوت فكيف  
في مسالة التي تصالحا حكم بحكمه عصمة المحكوم له فانسب اليه وثبوت  
ثبوت هذه المسألة ينبغي ان يحرم ويفتي بها فان الناس  
يحتاجون اليها **ولقد بلغني** عن ابن دقيق العيد انه اراد  
السها دة عنده حكم حنفي بعصمة ثم من نسب اليه مكفر لينقضه  
فاستنمع وامر الشاهد بان يشهدا على المنسوب اليه ذلك  
بالاقرار به فذهب اليه وشهدا على اقراره بانسبه اليه ثم حكم  
بعصمة دمه حكما مبتدا وهذا منه اما احتياطا او لعدم  
نظر في المسألة مع ان كنت اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت  
احق يقتضون ذلك ليس بشرط واتوا حقوا يتبع **وقد قال**  
الشافعي رضي الله عنه في مختصر المزني رحمه الله لو شهد عليه  
شاهدة ان بالردة فانك قيل له ان اقرت بالشهادتين وتبرأت من  
كل دين يخالف دين الاسلام لم يكسب عن غير انبي قيل ان الكسب  
عاصيته الشهوة ومن ردة وقيل الكسب عن باطن امره لانا لا نطلع



علي افعال القلوب وعلى كل فقد خرج الامتحان باننا لو شهدنا عليه  
بالردة قبلنا وان انكر فله عليه ان يسلم ولا يفيد اسلامه ورفع حكم  
بطلاق زوجته بوقته قال ابن الصباغ ولا يفيد ايضا الحكم  
باسلامه فكلامهم سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلا  
فيشهد لما قلناه لسؤال كلامهم المحل المختلف فيه كالمع عليه  
الحكم باسلامه فقط لا يرفع الخلاف لانه لا يكتفى بقتله في الكفر  
بخلاف الحكم بخصه الدم انتهى المقصود هرت كلام السبكي وفيه  
مناقشا لا يجهلها هذا الكتاب فالاول ان لم يكن هو المتعين رعاية  
ما قدمته عن ابن دقيق العيد نصح قال الغزالي في ادب القضا  
وتبعه شيخنا في مختصره قال ابن العاصي قال السافعي اذا ادعي  
علي رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكف عن المال وقتل له قل ان شهدا لا  
اله الا الله واسمه ان محمد رسول الله وانك بري من كل دين  
يخالف دين الاسلام انتهى فنقول بعض القضاة لمن ادعي عليه  
بذلك او جاب نفسه يطلب الحكم باسلامه تلفظ بما قلت غلط  
انتي كلامها وهو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا انه قال  
الحكم بالاسلام غير حكم بخصه الدم الذي الكلام فيه وقال ايضا  
شبهه وبكفره وفصلوه فقال انا مسلم لم يكف حتى يلفظ  
بالشهادتين وانا بري من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشرط  
ان يقر بالكفر ثم سئل وسئل السبكي ايضا عن حكم الساحر وما  
يجب عليه وما ورد فيه من الاحاديث فاجاب عن العلم  
كما ذكر واحد من يقول بقتله مطلقا وان تاب كالزندق وعنده

السافعي

وعنده السافعي انما يكفر او اعتقدا ان كبا يفعل بنفسه او اعتقد  
انه يهدى على قلبه لعين وتقبل توبته ولا يثبت اعتقاده ذلك  
الاباقره ككفره قتل ساحر وتقتض منه بشرطه وما عدي  
ذلك يعز فيه ودليلنا كجبر الصبح لا يحل دم امرئ مسلم الا بحد  
ثلاث كفر بعد ايمان ايم كافي في الحالة الاولى وزنا بعد احصان  
وقتل نفس غير نفس ايم كافي في الحالة الثانية فلحالة الثالثة  
لاقتل فيها بنفس هذا الحديث لانها ليست احدي الثلاث ولم يصح  
حديث يقتضي قتله وخبر جده الساحر ضرب بالسيف ضعفه  
الترمذي وجعله موقفا فنقول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه  
وسلم بسيد اليهودي الذي يسمونه والانا رعن الصحابة رضي الله  
عنهم بخلفه فعز عن اقلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية سحرها وعن عائشة  
انما باعت جارية سحرها وجعلت منها في الرقاب وحمل السافعي  
فعل عمر ونبتة على سحر فيه كفر وفعل عائشة على ما لا كفرة  
واسئل بقوله صلى الله عليه وسلم اموت ان اقاتل الناصري حتى  
يقولوا لا اله الا الله اجدد فاذا اختلفت الصحابة ابتع  
اشبههم قولا بالكتاب والسنة وكذا القتل عن كافر  
ولا زني ولا قتل اشبه بهما وقد سئل الزهري شيئا مما كنت  
رضي الله عنهما اعلى من سحر ما اهل العهد قتل قال بلخا ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحر وكان من اهل  
الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال ما اعظم الله فقتل لا يجزئ



فأجابا حاصله بجور ذلك قال تعالى البصيرة اي الله واسمع اي  
ما بصره وما سمعه فمعنى ما اعظمه انه تعالى في غاية العظمة  
ومعنى التعجب من ذلك انه حارث فيه العقول فالتصديق البناء  
عليه بالعظمة واعتقاد هاله وكلاهما سارغ وموجها من عظم  
يصح ان يراد بما اعظمه وبلغني عن شيخنا ابي جيان ان كتب بعد  
اخوان فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت الفاظ من ابواب  
مختلفة مستعملة بحال التعجب نحو ما انت من رجل وسبحان  
الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل ورجلا  
وحسبك بزيد رجل او من رجل والعظمة لله عز رب وكفاك زيدا  
رجلا فقول العظمة لله عز رب دليل على الجواز التعجب في صفات  
الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله به ومن جملة المعنى  
لا فرق من حيث كونه تعجبا على ابن الانباري عن الكوفي عن انما  
احسن زيدا اسم عندهم لا فعل تقديره زيدا خلافا للبصريين  
لادلالة منها قولهم ما اعظم الله ولو كانا التقدير ما ذكر وجب  
ان يقع رهناسي اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعلا  
وقلا الشاعر ما قدر الله وبلغ من من قال انه فعل ان تقدره  
سبحا قدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعلا ولجواب البصريين  
بانه لا محذور ان التعجب بشي اعظم الله اي وصفه بالعظمة  
كما تقول عظم عظميا اما من يعظمه من عباده واما ما يدل  
على عظمته وقدرته من مصوغاته او ذاته تعالى اي الله اعظم  
لذاته لا شيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره **وحي** ان بعض

اصحا

اصحا المبرور قد مر من البصر الى بعدا من حلقه ثعلب فنبش عن  
عن هذه المسألة فلجأ الى اهل البصرة وهو ان التعجب من شيء احسن  
زيدا فاورد عليه ما اعظم الله فالترجمة فيه فانكرنا عليه بانه عظيم  
لا يجعل جاعلا وسبحنا حتى قدم المبرور فوافقه وان قيل انكارهم  
عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا ان شي اعظم الله بمنزلة الاخبار  
بانه عظيم لا ينبغي جعله عظيما لا يستحال له وقول الشاعر ما اقدراه  
فمن وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به اليالفة ووصفه تعالى  
بالقدرة كقولهم فلعله له ان من هذا اللفظ الامر وان لم يكن حقيقة  
امرا وان شئت قدرته تقديس ما اعظم الله على ما بيناه انتمي كلام الانبياء  
وهو نص صريح في المسألة وناطق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ  
فانه غير مستلزم وانا اختلفوا هل ينبغي على حقيقته من التعجب  
ويجوز الاوجه الثلاثة التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار واما  
انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب  
وتأويل الشيء على ما ذكره وذكر ابو الوليد البلخي في كتابه السنن  
ادعيته مستحبة من غير القران من جملتها ما احلك عن عصاك  
واقربك من دعاك واعطفك على من ساك فروي ابن اسحاق  
عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن جده ابو بكر رضي الله عنه  
ان بعض سفاقر يرضي على راسه اي بكر ترابا فربه الوليد بن المغيرة  
او العاصم بن وائل فقال لا ترى ما فعل هذه السفينة قال ان فعلت  
ذلك بنفسك فقال ابو بكر اي رب ما احلك ولولم يكن هذا الاعين  
القاسم الكوفي فضلا عن روايته عن جده وان كانت مرسلة وفي الكشاف



في ذوالالاولاكرامهناه الذي يجله للوجود عن التشبيه  
بخلقه او الذي يقال له ما اهلك وما اكرمك وفيه في ابصره واسمع  
انه جاءه دل على النبي من ادراكه للمسمى عا والمبصرات لله  
علي ان امره تعالى في الادراك خارج عن حدها عليه ادراك السامع  
والمبصرين لانه به رك الطيف الاشياء واصغرها كايه رك كبرها جها  
واكبرها جها ويترك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في حاش الله  
ما هذا اجترار خلقا للشي تنزيهه تعالى من صفات النجوم والتجرب  
من قدرته على خلق جميل مثله واما حاش الله ما علمنا عليه من  
سوء والتعجب من قدرته على خلق عفيف **مثل ذلك** **ذكر ابو محمد**  
عبد الله بن علي بن اسحاق الضميري في كتابه التبصرة والتذكرة  
في النجوم في ما اعظم الله اب شي اعظمه وفسر النبي بما مر عن ابن الانبار  
وفيه ويجوز ان يكون ذلك النبي هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظمها  
لاشي جعله عظمها ثم قال ومثل هذا يستعمل كنعاني في كلام القس  
كما قال الشاعر نفس عصام سودت عصاما انتهى وقال نحو ذلك ايضا  
ابن دهران سعيد بن المبارك في شرح الايضاح يفسر ما اعظم  
الله جني اعظمه وفسر ذلك النبي بنحو ما مر عن ابن الانبار  
وقال المتنبني ما اقدر الله ان يجي خليفته واقوه عليه الواحد  
في حصره وتبع السبكي على ذلك الهمي ابو ذرعة فقال في فتاويه  
لانما احدا من معتبري العلم ارضي الله عنهم منع اطلاق هذا  
اللفظ ايها اعظم الله ما احلم الله وهو لفظه الهمي تعظيم  
الرب جل جلاله وتفنن شأن صفاته العلية والامنع من اطلاقه

وفي

153  
وفي التزييل ابصره واسمع **ثم حكى** عن قتادة انه قال لا احد  
ابصر من الله ولا اسمع وقد ورد اطلاق صيغة التحيي في حق  
الله تعالى في السنة ايضا فالمانع لذلك لما كان استناده الى ان اهل  
العربية يقدرون في مثل هذا من التحيي شي صوره كذا المثل  
هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فكذا التقدير غير لازم ولا طم  
فقد يتنع لمانع وان كان اصل وضع اللفظ في اللغة للتعظيم  
فالامنع منه لاجل ذلك التقدير وانما في الفاظ الناس على ذلك  
اهل العربية التي لا دليل عليها على انه يمكن تقدير ما يوافقهم  
بالاكثر فيه من غير اخلاق باللائق بالرب جل جلاله بان تقدير شي  
وصفه لذلك وهو ما نفسه او من شأن خلقه والتقدير في  
صوره كذلك وافق السبكي ايضا فيمن شئ من شئ فقال لرجاء  
جبريل ما فعلته بالله لا يفر لان هذه العبارة تدل على عظمة جبريل  
عنده واذ ذرعة فيمن قال اخر سالته ان تبي في في الله فقال  
هجرتك لالف الله بان مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة فذلك  
كفر صريح فان اراد ضرت عنقه ان لم يتب فان ادعي تاويله بصره  
عن الكوفان اراد اسباب الهجرة التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك  
الف سبب لله تعالى فاطلق السبب على المسبب له قبل ذلك منه  
يعينه لاحتمال اللفظ له او قال هجرتك الف هجرة لله فذلك مما  
يحتمله اللفظ بتلويل فيقبل ايضا حقا للدم بحسب الامكان  
واليسها اما كان القايل لذلك فما لا يعرف بعقيدة معينة لكن يرد  
على طلاق هذا اللفظ لبساعة ظاهرة وافق شيخنا زكريا



الانصار في سبيل الله في اثنى خاصا فقالوا لاهل البيت  
 منكم ادخلوا الى احكام واعملوا فصولا ولو اردت ذلك لدخلت اليهم  
 وتفوضت وكنت اليكم قبل بغير ذلك ام لا فاذا ايلن منه بانه  
 يكره بذلك الا ان يريد غير الكفر من انواع الايمان فلا يكره لكنه ارتكب محرما  
 فيلزم من التعذر بالبالغ الراجع له ولا مثاله عن مثله لك وبان من  
 تلفظ بالشهادتين بالحجة وهو يحسن العربية لا يكون مسلما بذلك  
 كخطيئة في تكبيرة الاحرام حرمانه على النار وجعلنا من جملة  
 اوليائه المقربين الابرار واجارنا من سائر محن الدنيا والدن وادام  
 لنا رضاه الى ان نفوز بشهوته في اعلا عليين مع النبيين والصديقين  
 والشهداء والصلحين ومن علينا بالانخلاص وبالنجاة في سائر  
 العالين حين لا نأص ونقع بالفناء الخاصة والعامة وتقبل  
 من فضله لثري من اناره غاية الراحة من احوال الخارقة والظاهرة  
 انه اكرم كرمه وارحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان ومن لم يشأ لم يكن  
 ما شاء الله لا قوة الا بالله على هذه التاليف وغيره من ديني ونفسي  
 وسائر اناري واحمد الله او لا واخر اظهرا وباطنا يا ربنا كما احب  
 كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان رب العرش عما  
 يصفون وسلام على المرسلين واحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته كما صليت وباركت على ابيهم  
 في العالمين انك حميد مجيد دافعك ورضا نفسك وزنة عرشك ومنهاج  
 كلامك كلاما ذكر الناصر وعقله وذكره وذكره الخافون دعواهم وبناتجها

اللهم وختتم فيها سلام  
 واخر دعواتهم ان احمد  
 الله  
 العالمين





مع الحواء شرح من هذا الكتاب  
 في السموات والارض  
 في السماوات والارض  
 في السماوات والارض  
 في السماوات والارض

٩٥٧





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** الذي بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين  
وتبينا للعالمين وقدمه للعالمين واختصه بشيعة نبيه  
محفوظة بالتسهيل والتخفيف والصفوة عما يشق على المكلفين  
**صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه** صلاة وسلاما  
دامن إلى يوم الدين **وبعد** فهذا تعلق على المنظومة  
للشيخ الأمام العالم العلامة إمام أبي العباس شهاب الدين  
ابن العماد عماد الدين تقي الله تعالى برحمته في الجاسية  
المفوعة بها بحل الفاظها وبين مرادها ويتم مفادها  
على وجه سهيل للمبتدئين كما والله دليل والتعليل **بسمه**  
فتح الجواد شرح منظومة ابن العماد والله أعلم بفضله  
العظيم ورسوله العظيم أن يجعله خالصا لوجه الكريم  
وسببا للفوز لديه بالتقوى أنه على ما بينا قديس وبالاجابة  
جديس قال المصنف رحمه الله تعالى **بسم الله الرحمن الرحيم**  
بدايتها اقته بالكتاب العزيز ولا تقول صلى الله عليه وسلم  
كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه **بسم الله الرحمن الرحيم** فهو قطع في قليل  
البركة وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بحمد الله وفي رواية كل كلام  
لا يبدأ فيه بالحمد فهو اجزم رواه ابو داود وغيره وحسنه  
ابن الصلاح وغيره ومعنى ذي بال أي حال ليعتم به **الحمد لله**  
أي بها المأمور والحمد لله الشا بالصلوات على اكمل الاختيار وعلى  
قصد التعظيم سوا تعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفنا

فعل

فعل ينبغي عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماسا كاذك ذكر  
باللسان أم اعتقاد الوحيه بالجنان أم عملا وخدمة بالاركان  
**مع حسن الناعلي اسدايه** أي ايصاله **فما** جمع نعمة بكسر  
الفتحة وسكون العين وهو ما انعم به والشكر للتكثير والتعظيم  
أي نعم كثيرة عظيمة منها اللهم لك الخليفة هذه المنظومة  
والاقتدار والاقدر عليه وعلى التعليل وانما على النعم  
أي في مقابلتها لا مطلقا لأن الاول واجب والثاني منه **وبعد**  
**تقرا** أي متواترة واحدة بعد واحدة **بسمه** أي بضم الميم  
وهي القوة أو بكسر ها وهي النعمة ونعم الله تعالى وإياك  
لا تحصى كما قاله وان نعمه الله لا تحصى ها تحصر في  
جنسين دينوي واخروي والاول قسمان مؤهيو وكسبي والمؤ  
قسمان روحاني لتغني كنفخ الروح فيه واشرافه بالعقل وصا  
يتبعه من القوي كالفهم والفكر والنطق وجسماني  
كخلق البدن والقوي كالتغذية والهيئات العارضة له  
من الصمت وكال الاعضاء والكسبي تركيبة النفس عن الرغبات  
وتخليقها بالاخلاق والسلكات الفاضلة وتزوين البدن  
بالهيئات المصونة والحلي المستحسنة وحصول الحجة والمال  
والثاني ان يغفر ويرضي عنه ويؤمنه واعلا عيدين مع الملائكة  
المقرين ابدالهم **نعم الصلاة** هي من الله رحمة مبرورة  
بتعظيم وحض الملائكة استغفار وقد المكلفين تضرع  
و**وما على المختار** أي المصطفى **من مضر** اذ هو محمد بن عبد الله

هي



ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة  
ابن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة  
ابن مدركة بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان **وعلي اله هم**  
من منابني هاشم وبنو المطلب **ثم** علي **ص** هو اسم  
جمع لصاحب بمعنى الصحابي وقيل جمع له وهو اجتماع محمد  
صلي الله عليه وسلم وقرآنا على ذلك **ثم** علي **ص** بفتح الهمزة بكسر الهمزة  
اتباعه وانصاره **ثم السلام** اي التسليم **علي من جانا بدي**  
**اي** دلالة بلطف وقيل موصولة الى البغية لانه جعل مقابله  
الصلاة قال الله تعالى انك لعلي هادي مستقيم حال كونه **بسر**  
**كلما** جمع كلفة وهي ما يتكلفه من اجل نايبة ارجح **اعيت**  
اي اعجزت المكلفين **بسمه** صلي الله عليه وسلم متعلق بمسار  
واي بالصلاة والتسليم امثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
صلوا عليه وسلموا تسليما **مهم** بالجر عطف بيان او بدل من المختار  
او من مضر فقوله رحمة خير مبتداء محذوف او بالرفع مبتداء  
خبره رحمة ومحمد علم منقول فما افسر منقول المضعف **سمي**  
بنينا بالهام من الله تعالى تفاعلا بانه يكن جمعا خلق له لكثرة  
خصاله اجميلة وقد روي في السير انه قيل لجدّه عبد المطلب  
وقد سماه في سابع ولاته ملوث ابية قبلها لم سميت ابنك محمدا وليس  
من اسمائكم ولا قولك قال ربي اني محمد في السما والارض وقد  
حقق الله رجاءه كما يستوي علمه **رحمة صبت لمحتاه وللصبي**  
**فبشر كل امته** قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين

اي الانس

اي الانس والجن ويقال لجميع الخلق لان ما بعث به سبب لاسقام  
وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم كيف وقد بعث على فترة  
من الرسل ليس للناس مشايخ ولا احكام ولا علم بالتوحيد  
ولا امر بشي تحفظ به دعا هم واموالهم فاتي بشر بجمعة جامعة  
لها ولغيرها من الحكم التي لا تحصى فهو رحمة للمؤمنين بالهداية  
الى طريق الجنة والسعادة الابدية وللمنافقين بالامان من  
القتل وللكافرين بتأجيل العذاب الى الموت واصبرهم به بما اذا  
الام المكذبة من اكساف والهمج والفرق والعذاب وعذاب  
الاستيصال وان كان سببا للشفقة من لا يؤمن به ورويان النبي  
صلي الله عليه وسلم قال الجبريل عليه السلام يقول الله تعالى  
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين فسل اصابتك من هذه الرحمة  
مضي قال نعم اصابني من هذه الرحمة اي كنت اخشي عقوبة الامر  
فأمنت بك لئلا ينزل الله علي بقوله ذي قرة عند ذي العرش  
مكنين مطاع ثم امين **لم يجعل الله في الدين** اي دين  
الاسلام **من حرج** قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج  
اي ضيق يتكلف ما يشق القيام به عليكم بل جعله واسعا  
بان كلكم دون ما تطيقون ورحضكم في افعال بعض ما امركم  
به حيث شق عليكم لقوله صلي الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر  
فاتوا منه ما استطعتم رواه الشيخان وجعل لكم من كل ذنب  
مخرجاً بان حرضكم في المعانيق كالصلاة قايما فقا عدا فضطجها  
فتسليقا فوميا وكالافطار والقصر والجمع للمسا في حط الجهاد



عن الاعرج والاعرج والمريض والعاجي عن اهبة القتال وفي  
عليكم باب التوبة ومنع لكم الكفارة في حقوقه والارواح  
والديارات في حقوق العباد ووضع عنكم التكليف السابقة  
التي كانت علي بني اسرائيل كقراض من **صالح** الخجاسة من التوبة  
ولكله وتحريم الغنايم ومجالسة الكايض ومواكبتها ومضاهيها  
واستغفار يوم السبت وتعين القصاص في العهد ومخطا  
وقطع الاعضا المخطئة او تعين الدية وامرهم بقتل انفسهم  
علامة لتوبتهم وقال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم  
العسر وقال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفة السنية  
اخرجه احد غيره **وروي** عن قتادة انه قال اعطيت  
هذه الامة ثلاثا لم يعطها نبي كان يقال للنبي اذهب فليس عليك  
حرج وقال لهذه الامة وما جعل عليكم في الدين من حرج  
وكان يقال للنبي انت شهيد علي قومك وقال لهذه الامة  
لتكونوا شهداء علي الناس وكان يقال للنبي سل تعطه وقال  
لهذه الامة ادعوني استجب لكم **لطفاً** بضم اللام وسكون الطاء  
وفي لغة بفتحها وهو لغة الرافة والرفق وهذه جموع المتكلمين  
بخلق هذه الطاعة في العبد **وجود** او هو العطا علي احياء  
خليقته جمع حي ومصدر وهي للتعطيل وقصره علي كليهما  
للوزن **وما التنطع** اي التهمق **الانزعة وردت**  
من مكى **ليس** فلحذر **مستوفيتته** فانه عد ولك عد اوة عا  
قدية فاتخذوه عد والك في عقايدك وانفاك وكن علي حذر منه  
في

اعلمه الابني بدليل  
ما بعده

في مجامع احوالك فقه قال تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا  
وقد عادي اباك ادم تنام ولا ينار عنك وتغفل ولا يغفل عنك  
لم يزل مجتهدا في هلاكك في نومك ويقطك وسرك وعلايتك  
فالزم قلبك معرفته واحذر منه في الحق والباطل بلا غفلة منك  
وحاربه باسنة الحاربة وحاربه باسنة الجاهدة سرا وعلا  
ظاهرا وباطنا في كل ما دعاك من الخير والنس والموسوسين  
شيطان يضلك عليهم ويستزيهم يقال له الوهات  
وقد اشار الي هذا بقوله **ان تستمع قوله فيما يوسوسه**  
**او تستمع نصح راي له ترجع بحبيته** اي بحرمانه فان  
الوساوس ونحوها من الشبهة لما روي عباد بن تميم عن عمه  
قال سئلي الي النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجدي في الصلاة  
شيئا يقطع الصلاة قال لا حتى يصحح صوته او يجد ريحا  
**القصد** بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة  
واقصد في مسيك **حين** **وخير الامر اوسطه** وهو مستفاد  
للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي افراط وتفرط كالجود بين  
الاسراف والبخل والشجاعة بين الهزول وكبح **دع التهمق**  
اي التنطع **واحذر** **دانكته** **وهو** **ذاك** **نفيس** **الدر**  
مفصول مقدم جمعت قد جمعت ابيات نظم فخذ واقصد  
**لمنحة** اي لصطينه ست ومستون شيئا يصفي عن نجاستها  
**حال الصلاة** مكتوبة كانت او من كفاية او من ذورة او نافذة  
ومثلا صلاة كل عبادة اضر طيفها الطمارة عن النجاسة



خطبة الجمعة والطواف وسجود التلاوة **بلا غسل الطهر**  
**كل الله** ما من ادمي او غيره سوا كان من بشر او من غيرها  
**اذا قلت عرفا فالحرج** اي فلا اثم بمصاحبتها حال العادة  
لما جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في المساحة  
لمسقة الاحتراز عنها وخرج بقوله اذا قلت ما اذا كثرت فلا  
يعفي عنها الا ان كانت من نفسه ففيها تفصيل باق وتعرف  
القلة والكثرة بالعادة فيما يقع التلطيح به غالباً وبمصر  
الاحتراز عنه له قليل وما زاد فليس الا الاصل في العفو  
انما ابتناه لتعذر الاحتراز عنه فنظرت ايضا في الفرق  
بين القليل والكثير وقيل الكثير ما بلغ حد يظهر للناظر  
من غير قياس وامعان وقيل انه ما زاد على الدينار وقيل انه  
الكف فصاعداً وقيل ما زاد عليه وقيل ما زاد على الظفر  
ويستثنى منها ما ساقى في قوله لا كراعان تأمل حكمته  
**وفي البيان سوي كلب** او خنزير او ما قوله منها او صوما  
فلا يعفي عن شيء منه **لفظ غصة** اي لفظ نجاسة **وفي التمه**  
**ايض نحوه ذكر في وذاجلي** ففيها اطلاق القول بوجوب  
الفصل من دمه وصرح به ايضا الشيخ نصر المقدسي  
في المقصود وهذا اي الاستئنا المذكور على اي ظاهر  
**ففسد ما بد منه** قياسا او لولا اي قلنا لا يعفي عن القليل  
من عرقه فقليل دمه اولى اذا عرقه ما لا يستحيل وانما يشتم  
رثا فمؤاخر من احب ان الظاهر بخلاف الدم **دم الدمايل**

منها

منها اي من الدما المذكورة والذي تركوا موضع الفصد  
والباقي **تبرجته** اي يجرحه **ما العرق** مع كونه في نهم الجيم  
وقع الله الالملة ويختصها **طهره** النوي طهره قياسا على  
العرق وخالفه الرافعي فجعله قياسا على الصديد والذهب  
الاول **فان تغير عصبه** وفي نسخة نجس اي **لرجته** قياسا  
على القيع والصديد نجاسة وقعت ولو تعبوب الرشح  
**في الدم** المصفوعه قد سلبت هي عفو القليل منه لا الكثرة  
لكونها نجاسة لا يشق الاحتراز عنها **فلا تسمى** بقطرة كقوله  
مثلا **وقعت في الحمر** وانما نعت منها حالا **فانقلبت** خلافتها  
**نجس** لتجسسها بالنجاسة التي وقعت فيها انقلبت بنا على  
اما النجس يقبل التجسس وهو الاصح ولم ينظر على خلوها ما يظهر  
مقتضى فلو نجس **يقع في الحمر** بكسر الهاء من الدم ضد الوصل  
اي يفتن بترك الانتفاع به نجاسته **ودم فصل كذا البرق**  
بضم الباء منه وفي نسخة عنه **عفو اي الاصح** عن القليل  
مطلقا ولو اصابه بفعله لانه ما تم ويسبق الاحتراز عنه  
ولم يسم بجلده **فانما نجست بالموت** ما عذر **روا من اجل جملها**  
**ناسكا** او عابده اعفوا لعدوه **واصل بصحته** اي بمصاحبة الجلد  
حال الصلابة فلا تصح لانه نجاسة غير مفعولها لعدم المسقة  
في التحريم عنها **وينبغي عند جمل الحمل** كانه طام في ثوبه ولم  
يشربه **معدرة لئلا سكت** في الثوب **لبسته** بكسر  
اللام اذ سبق على الانسان تفتيش ثيابه كل ساعة ويجب



بالفهم لم يوجبوا ذلك ولا غا الرمز باعادته على علم حال الجلد فيها  
**وبيض قل صواب** بضم الصاد وبالهمز عطف بيان لبيض  
 قل او بدل منه ويقال فيه ايضا صيغان **صل** انت حال كونك  
 حامله كبد رقتك البياض من فمها وهو البيض الذي  
 يخرج منه القر كذا **الفتوي بطرس** اي بطيها رقة بنا على  
 طهارة من غير تكلم واختار ورفع احدهما لانه اصل  
 حواء ظاهر **دعاقب وباعوض** وهو المبق فهو عطف نفس  
 وقيل صفارة فهو من عطف الخاص على العام **وان كبرت**  
**كدم قل وبرغوث** وبقوته بالثالثة وهي خارج صغير  
 وما تفاحش من دم نحو القمل والبرغوث **لا يعني عنه**  
**كذا تقولوا عن شامل** لابن الصباغ وله عون بتصرفه  
**ابو الفتح العجلي** فقد نقله عنه في شرح الوسيط ووافقه عليه  
 كما اشار اليه المصنف بقوله **روي هذا عنه وساعده**  
**اكثر الصحب** اي الاصحاب **لم يفتوا بقولته** فقه قال الرويان  
 في كتاب القولين والوجهين اذا الطبقوم البراغيب اجزا النوب  
 فقال الاصطخري لا يعني عنه لانه وروى وقال جميع الاصحاب  
 يعني عنه لان النادر من كل شيء يلحق بالغاب منه انتهى  
 قاله ما المذكور في بعض عن قليله وكثيرها في البدن والنوم لانهما  
 من جنس ما يعذر الكثير منه فالحق نادرها بغالبها كالترخص  
 في السفر بلا مشقة والخروج في تمييز الكثير من القليل والوقوف في  
 الصفوف عن هذه الدنيا ونحوها كدم الفصد والحجامة والدمامل

والقول

والقروح بين ان تنشر بنحوها وضوءا وغسل او حرقا او لا فلو اجل  
 نوب برافض في كذا او في شيه وصلي عليه او ليسه وكانت  
 الاصابة بغيره قصدا كذا قبلها في نوبه او بدنه او عصر يترت  
 ونحوها لم يصف الا عن القليل وكذا احكم من انتقاله من عند محله  
**كذا الوشم** اي الروث اذا قلت **اصابته** بدن المصلي ونياجه  
**او عمر** ها يعني عن قليله وكثيره **عني** عن فخذ انت **حكما**  
**حكمت** اي معها **منه الذباب** او **الزنبور** بضم الزاي **مثلها** بول  
 الفراش بالفتح الطير الذي يلقي نفسه في ضوا السراج ومثله  
 الخفاش وروى كل منهما كقوله **كذا الروث** **عجلته** ونحوها  
 كقوله **فالكل يسمى ذبابا** بينا به المفعول بلغ من اسمي في اللسان  
 العريب كذا **في جاحفة نقله** اي نقله اجماعا في كتاب  
 الحيوان **له فاحكم انت بقوته** وهو الذباب كروحه  
**بعوضه** وفي نسخة باعوضه **اكلت نجاسة وميت** وميت  
**عن الوشم به قالو العسرة** اي لعسر الاحترار عنه كقوله  
 مثلا **اكلت من كلبه** او نحوها ما نجاسته مغلظة ورثت  
 اي ورثت **فبولها** وروها **لم يغير حكم خفته** وهو انه يكفي  
 ان العينين ولو بفيلة واحدة ولا يجب غسله سبعا واشتوي  
 والنساء مثلا **ان علفت** وفي نسخة **اكلت نجاسة طبت**  
 ولدت **البائنا** سابع **يفتي بفسرته** بنا على طهارته واما وجدني  
 عرقا وغيره ربح النجاسة ومثل لبنها لهما وبيضها ونحوها  
**والنخل ان اكلت عسيلة** بالتصغير **نجست** اي نجست كل انت



**ما تحي الخل من الخوي** اي العسل **شبهته** لانه طاهر ومثل الخل  
 الزنبر وروحه **وقاصد غرضه حال الصلاة له** اتمامها  
**ان هوي** من سقط دم منه **تبريته** اي بالارض ولم يصبه منه  
 شيء اولان ما اصابه قليل **كعابد** اي مصلح **جاه** **سهم** **فاز** منه  
 وسقط دمه على الارض فاناله اتمام صلاته فقد روي جابر  
 رضي الله عنه ان رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام احداهما يصلي فخارج  
 من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فترعه ثم رواه باخر  
 ثم بنات فرام وسجد ودعا وهجر روى ابو داود باسناد  
 حسن كما قاله النوري في مجموع **وذكر** ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 علم به ولم ينكره واطاكنه صلى الله عليه وسلم مع الدم الكثير فقال في الجمع  
 انه محمول على ان تلك الدماء لم تكن تنسب اليه منها الا القليل  
**الذي** يعني عن مثله هكذا قاله اصحابنا ولا بد منه انتهى  
 واجاب غيره بانه لفقدان ما يفصل به خصوصا وهو في  
 سفر وفي ليل **لاكارعاف** اي لا يعنى عنه سواء كان كثيرا  
 قليلا لاختلاطه بغير هذا الفصل **نذرت** من الاتصال  
 مع قدرته فلا يشق الاحتراز عنه وقيل انه يعني عن قليل  
**تأمل** انت سر حكمته **حي** لا يعنى عنه مطلقا ولا عن قليله  
 وكونه كثيرا **ومن اذا نام سال الما من فيه مع التفرج**  
 بسكون الدين لاجل الوصول بحري الوقف المتولي **في تمتته**  
 لاسيما له حينئذ ويحتمل كونه اسما وفيه كسر جيم وفتحها

اعلم  
 غرضه

وقال

**وقال الشيخ ابو محمد الجويني** ما كانت لامر بطنه اي من معدة  
 كان خرج فنتنا بصنفة فهو نجس وطاهر ما جري من ماء  
**طهونه** ورجح هذا في الجمع والطرح الصغير فنص كاف  
 الخوارزمي **ميت** ماصفة **وجدت** فانه قد جري من ماصفة  
 بفتح الهم وكسر ها وسكون العين هنا هو نجس والافطاس  
**وقيل** ما بطنه بقصره **ان نام** لازمه بان يري سايلا مع  
**طوله** **نومته** **والما من طهونه** **بالعكس** اي بان ينقطع اذا طال  
 نومه كما اشار اليه بقوله **اقية** من بلة شفة **جفت** برقيقته  
 وفي نسخة بفرقته **وبعضهم** قال ان يتم والراس من تقع  
**على الوسادة** **فذا طهر** اي طاهر **كرقيقته** **وانكر** **الطب** **اي اهله**  
**كون البطن ترسله** فقد قال المؤوي في مجموع سالت الاطبا  
 فانكروا ان يكون من المعدة **بوليت** بجذ الحرة للوزن **اكتفى**  
 بسكون اليافتي **بطهرته** اي بطهارته لانه يسيل من البلغم  
**وقد راي** **عنه** **تجسه** **المزني** بسكون اليافتي **فبلغه** **عنده**  
 اي المزني **رجس** **اي نجس** **كقياقه** **من دام** **هذا** **اي السائل**  
 من البلغم **به** بانا كثر خروجه منه **مع قولنا** انه نجس كما مر  
**في حقه** متعلق بقوله **قد عفوا عنه** **كثرت** **ودم** **الراغب**  
 وسلس البول وغيرها **والدم** **الباقى** **في الدم** **وعروقه** **نجس** **محصن**  
**عنه** لانه دم غير مسفوح ويشق الاحتراز عنه **كفا** **تقلوا**  
**وقيل** انه طاهر **فقبل غسل** **له** **فلا بأس** **بلمحنته** **وشع**  
**شيران** **ابو اسحق** **الشيرازي** في التذكرة في الخ لا لم يستمع



بما نقول بلعد من واجب تطهير الحنث وحامل في قتال  
سيفه حال كونه ملطحا بدم ولو كثر عند الضرورة بانه احتاج  
الي امساكه قد افترق ليسرته اي يجوز حمله حال الصلاة  
خوف الهلاك راي الامام اي امام الحسن من اذا سيف  
تلطخ بدم لا يعني عنه ولم يجز الي امساكه ان يدسه مفعول لراي  
اي راي دسه في قراب خوف ضيعة ومقاله الامام هو الذي  
وان قال الروياني الظاهر بطلانها لانه كان يمكن طرده في الحال لكن  
هذا مذهب بقول الامام ويعتمد على هذه الساعة  
لان في طرده تعريض الصلوة للمال وهذا هو الفرق بين هذا  
وبين المصل اذا وقعت على نية نجاسة في الصلاة فانه اذا لم  
ينتهي في الحال بطلت صلاته ولم يجب طرده كالا لما تقدم  
لكنه يقضي صلاته حينئذ لندور عذره كما نقله الامام عن  
الاصح وقال في المجموع ظاهر كلام الاصح القطع بالجواب  
انني ثم وضع الامام لعدم ندورة وقال هو عام في حق المقاتل  
فاسببه المستحاضة وخرج المسألة على القولين فيمن صلى في  
وضع نجس وقال هذه اولى بنفي القضا للقتال الذي احتمل  
الاستعداد وغيره وقال الرافعي في هذا الاقصر عدم القضا  
والاشهر وجوبه كما ذكرنا في فصل امر اذرق المكافئ لهم  
وتسديد الكاف نزع من العصا في عفو بعينه اي بلغ فيها  
مما انه يجب عليه طرده حال الامور من الفرق بينهما وتابع اللص  
بكر الام ويجوز ضمها الي الاحتطالة حال صلاته وان يهدو

بأنها

بأنبات الواو على لغة علي بن الحسن واستدبر القبلة له الصلاة  
كخوف عند شدته فلا يضرب استدبار القبلة ولا وطى النجاسة  
كما مل السلاح للطح بالدم للحاجة ويباح له ذلك لتصليل الحائط  
نعله حال الصلاة له لصاحب النعل في سعيه خلفه  
اتمام قربة اي صلاته ولا يضرب العمد ولا وطى النجاسة كصلاة  
سنة اخفى على عامر فلان في بصياح خلفه بطلت صلاته  
لعدم الحاجة اليه لان السات اذهب ان الجبان لمن يسطو  
اي يقيم بصيحة نهيته له شديدا او عبده فله في عدو  
خلفه صلاة سنة اخوف والايمان بالقصر للوزن بركعة شرط  
خوف عليه بان خاف ضياعه وانما يامن سلامته ولم يل بأبنا  
النه على لغة ضرر اصلي ببقعته اي بباركاته صلاة الاخر  
والاذن ان يجرت ببناءه للفعل اي قطعت او شقت والعض  
متصل بدنها متعلق بلصقا جواز الصقا وفي نسخة  
ولزقا لقلتها بالدم ان كلها لصقت من بعد ما فصلت  
في الرافعي يسكون قطعها حتم اي واجب وفي روضته  
ان لم يخف منه محذور ايسج التيم ليل لا يفسد صلاته لنجاسته  
الباطن من الاذن بالدم الذي ظهر في محل القطع وقد ثبت له  
حكم النجاسة فلا بالاستيطان وليس وجوب قطعها للدم  
اي النجاسة اذا لا يستقيم لانه قليل بدليل العفو عنه في المسألة  
السابقة بل انما يستقيم تفرغ ذلك على ان العض الجبان  
من الاذي كغزث اي كغزته وبوته وهو راي العراقيين

بيان  
شرقة



لا كنيته وهذه اهل الراجح **صحب العراق** لم يفسدوا هم  
في الام من سنة ردت **بالحكمة** فقلعها **واجب** لاجل الصلاة  
**قالوا ولو نبتت** بالنوبة في اوله وبالثا قال المصنف كعب بن النضر  
اما اذا قلنا بالذهب ان للعض المبان من الادمي حكم صيته فلا  
يجب قطع الاذن وان كان الراجح اوجب والله اعلم اخذ مسالة  
الاذن من كتب العراقيين وقد عرفت ان الصحيح خلافه وقد  
اسرار اليه هنا بقوله **والذهب والوجه لا يجب** قلها بل **دعه**  
اي اتركه **بسنته** فلا يجب عليه قلها وعلى هذه الايجاب قطع  
الاذن لغيره واجيب بانه مفرج على المذهب وهو مستقيم وانما اوجب  
القطع هنا للدم لانا المتصل منه بالمبان قد خرج عن البدن  
بالكلية فصار كالاجني وعاد اليه بالاجابة ولهذا لم يعف عنه  
وانما قلنا بخلاف المتصل فبانه هنا **وجير كس** لعظم مخاف ضرر  
من تركه **بعض الميت** النجس **مغتفر** ايم للضرورة فلا تبطل به  
صلاته ولا يلزمه نزع وانما لم يخف من النزح ضرر **كجانب عضو**  
**من عظم كلبته** حيث لم يجد غيره او قال اهل الخبرة لا يجزئ سرها  
الا به ان لم يجد عظاما **ظاهرا** من غير الادمي يصلح للجبر او وجد  
ظاهرا يصلح له **وباله عجب** اي هلاك **نزع** او اذي يبيح  
التيتم **صلي به غيمته** اي مصاحبا لما فتى صلته ولا يلزمه  
النزع للضرورة وتصح امامته على الاصح اذا لم يخف الضرر  
المذكور فيجب عليه نزع مله نجاسة تعدي بها مع تمكنه  
من ان التهاك وصل المرأة من غير ما يشترط نجس فانما امتنع

لزم الحاكم نزع لانه مما تدخله النجاسة كره العضو ولا مبالاة  
بالمه في الحال وتبطل صلته معه لانه نجاسة في غير معدتها  
لا ضرورة الى تلقيتها بخلاف شارب الخمر لخصه في معدته  
النجاسة فان ما لم ينزع لعتقه حرمة ولستحق التمسك  
**وراقم طفلة او طفلا بالوشم** وهو غرض الجلب بالبرق وغيرها  
حتى يخرج الدم ثم يدر عليه نيله ويغمرها بالبرق به او يخضر  
**في صغر كمره** بغمره الواسع **فلته** **فيسا** اي قياها **بعلته**  
وهي ان كل امة منها غير متعده بغيرها وهذا صلى الله عليه وسلم  
رفع العلم عن الصبي حتى يبلغ ومثل الطفل المجنون والمغم عليه  
والنايم **من اكرهوه** **علي** **وشم** **فقد عذر** **والقوله** صلى  
الله عليه وسلم رفع عن امره اخطا والنسيان وما استكره هو عليه  
له الصلاة **بلا كشط جلده** لعذره **وفي الذخاير**  
للقاضى محيى هذا الفرع **مستطير** نعم **الذخيرة** فاحفظ  
**في ذخيرة** ووقع في بعض النسخ تقدم هذا البيت على  
اليتين الذم قبله وليس بجيد **وكافر في زمان الشرك**  
**وقله** وفي نسخة به باختياره **فبعد اسلامه** مره انت  
**بكسطة** لتعدي به بذلك لكونه كان عاصيا لفعل لانه كان  
مكلفا بفروع الشريعة بخلاف الكفر والصبي **كس** مكلف بخيار  
**راقم** فانه يجب عليه كسط جلده على الفور **اذ لا وضوله**  
اذا كان الوشم على عضو من اعضاء الوضوء **واصله**  
**ولا غسلا بصحة** للنجاسة انما يخف ضرر يبيح التيمم



دمر الصحيح وجوب الكسطة فيه ولم ير العلاج وعدم وجوب  
 الكسطة في كمال سوي الفراء وهو البعوي بتوبته اي فانزاله  
 والا لفته التوبة ومكره بفتح الراء وضروا عظامه بحاء  
 ككره بفتح الراء وضروا وشما بوحته فان كلامها معذور  
 لما مر فلا يجب عليه ان يدعو ان لم يخف منها ضرر ومن حصى قرحه  
 بفتح القاف وضرم اي جرحته بالدم او ضام الخيط اي جرحته  
 بخن او دواها بدوا بجنس فالجرح فنصبه اي الشايع رضي الله  
 عنهم حال كونهم ابراجا وفي نسخة حتم كونه من اذ اتبع  
 وروى طبر على حم المساجد ما في العفو عنه خلاف من مشقة  
 اي لاجل مشقته لانه كلما غسل عاد فتركه عليها المشقة  
 كذا في النووي في مجموع في باب الجحاسة والشيخ في الدين  
 ابن دقيق العيد قد نقل اطبا قههم اي اتفقهم على العفو عنه  
 واختاره النووي كالشيخ ابو اسحاق السراي في كتابه التذكرة  
 في الخلاف قد وثقه بكس القاف وقد تضمن اي اسوته قال النووي  
 في مناسكه انه لا يعمو عنه في الطواف على المختار لان عامدا وصحت  
 اي في الطواف لساعة في نسكته قال المص وغيره وهذا قيد  
 متعين لا بد من جريانه في سبيل المساجد ولا ياتي فيه خلاف  
 فيما اذا قهر قتل نحو البراغيب في توبه او بدنه وفيما اذا  
 عسر نحو البهائم فانه يصح مع ذلك عن قليل الدم على الامم  
 قلخص ان الداخل لا يكلف التحرز من الحي على المكان غير  
 الطاهر بل يمسح كيف اتفق واذا مسح على شئ لم يضر

والطير

والطير ان نزلت في مسجد تركت ولم يجب طردها من خوف  
 ذوقته بالمعجزة اي لاجلها وقد انت المصنف بعض ضاير الطير  
 وذكر بعضها لانه يجوز فيه التذكير والتأنيث وان به اي المسجد  
 عشت في عشم بضم العين متعلق بقوله تركت  
 لغزها وليبيض حال حاضته اي ضمه الي نفسها تحت  
 جناحها وهكذا ابن دقيق العيد ضعفه في شرحه  
 لمختصر ابن الحاجب في الزوج وقال هم جمعوا على حواشينا  
 احكام في المسجد واستدل بذلك على طهارة ررق فان وكل الجملة  
 فاحكم بصفحة قال المص وغيره ولعله اراد بالاعتناء بها اذا  
 عشت في المسجد تركت ولم يجب تغيرها من خوف  
 الذرق واما ادخالها قصده وتركها في المسجد فلا ينبغي تحريمه  
 وان قلنا بطهارة ررق لان تغريه المساجد المستند  
 الطاهرة واجب ما حل في حرمة من فحتم عن الطواف  
 اي مكاه الطواف متعلق بنفسته فلا تعصى انت بايات  
 اليا على لغة بنفسته اي بتغريه ولا تعصى بصيد وفي  
 نسخة بصاد وفي اخره تصيد وان تقتل حمامته اي الحرم  
 وهي كلاب وهدى فقد امساها خرج شاة فديته من ضان  
 او من كلاب الصحابة بذلك طين السوارع اي القليل منه  
 عفو ان تارها اصابه في توبه او بدنه لعسر الاحتراز منه  
 والقليل ما لا ينسب منها اصابه الي سقطه او كونه او قلة  
 تحفظ اي لا يعفي عن هذه الاميا وهو ما يتخذ الاحتراز





منه غالباً ويختلف بالوقت ويضعه من الثوب والبدن بخلاف  
ما ينصب من اصابه الى ذلك كما اشار اليه بقوله **دوت**  
**ما يفرى** اي ينسب **لنقطته** هذا اذا استهلكت فيه  
اي طين الشوارع نجاسة وما حوي غلظاً بان كان نجاسة  
كلب او خنزير او فرج احدهما **فاحكم بخفته** اي بالعفو عنه  
**فروثة الكلب** واختبر ان وقعت في شارع اطلقوا  
**عفو الطينته** قال بعضهم وهو الحق لاسيما في موضع  
يكثرون فيه الكلاب لعموم المشقة ولان الشوارع تعد  
لطح الحاسا ومطرح الغسالات فوجب استوا جميعها فيها  
والما كالطين ان رشح الطريق به فيحوي عن قليله المتيقن  
نجاسته او صبه غاصل من فوق عرفته كما خرج من  
المنزل فانه ظاهر قطعاً لا بالاصل والحي في فيه ولا تقارض  
الاصل والغالب **والحي** عنه راوا ضلالة تركها اولى  
لبعدته وليس يعني عن الاروات ان لم يقب  
اعياناً قاله النووي في نضر روضته للعقل فيها مجال  
عند كثر ما بان عت النجاسة جميع الطريق كافي بعض الشوارع  
لكثرة المارين باله واب فيحتمل ان يقال بالعفو كما ذهب اليه  
المالكية **والقول** باطلاق العفو عنها في مسجد اذا عت  
قاص بسيرته اي بالعفو عنه كما عفو عن من غوى البراغيش  
وان عمه النوب **كصا رب الارض** اي سايرها ان عت  
بأبوابها على لغة بناقلة اي فيها في مسلك عمه فقل برسته

بكسر الهمزة

بكسر الهمزة نجاسته وفي نسخة بنعلته **وعمر ارضه**  
**عم الجراد له عليه** على الجراد **وطي** من الجراد **نقوا الفار حرمته**  
ولا فدية عليه للفرقة ما جاوز واحد اي حله **يعطي**  
**صده ابداء** ويعكس الحكم فيه **وفوق حكمة** وهذه عبارة  
جامعة فيحتمل النع وهو المنقول كما تقدم والفرق من جميع  
احدهما ان في غسل الحصر والثياب كل ساعة تقطعها واضاعة  
ماليتها وتأتيها ان الانسان يباشر ارض المسجد بجلبيه  
ونيايه وجهته ويعيش فيها حافياً والحي عن نجاسته  
كالمتعبد لاسيما ما يجد ثوبا يفرشه بخلاف الطر يوقاها  
توطا بالنعال والله واجب **والنعل** ان اجعت طين الشوارع  
هم اي الاصحاب لم يوجبوا على لابسها غسل ما فيها للمشقة  
**كقنيتها** فالرجل ان عرفت بكسر الهمزة اي في النعل  
**وانسخت** التي دخل فيها طين الشوارع **شبهه** به انت  
**عرق الناجي بكموته** اي شبهه بعرق المستحي بالاحجار  
اذا سال من محل الاستحيا ولم يجاوز صفحته ولا حشفته  
والاصح فيه العفو للمشقة فكذا المشية **فان حوت**  
اي النعل **روثة** يعني نجاسة **فاغسلها** وجوبا ازالة للنجاسة  
ولو كانت باسفلها وهذا هو القول الجديد **واسفلها** على القول  
القديم له **عفو بد كنة** بالارض لما روي ابو داود عن ابي سعيد  
الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجاهدكم  
فليظفر فان رايه بنعليه قد راواذي فليمسحه وليصل فيها



وروي ابو داود وجماعة منهم ابن جبرين والحاكم عن ابي هريرة مرفوعا  
اذا راى احدكم فعله الاذي فانا التراب له طهر ولا تكرر فيه  
الخجاسة فاجزي فيه المصح كوضع الاستنجاء والمذهب الاول لانها  
خجاسة معه وروي عن ابي التمام لا من غير مسقة فلم يجز الاقتصار  
فيها على المصح على الارض كما لو كانت على ثوبه وعلى هذا فيحتاج  
الى الجنب عند خدي ابي هريرة واي سعيد فاما حديث ابي  
هريرة فقد طعن فيه واما حديث ابي سعيد فاجاب  
النووي في مجموع عنه بان المراد بالقدر الذي ما يستقدر  
ولا يلزم منه الخجاسة وذلك كخجاسة وخجامة وشبههما  
فما هو ظاهر او مشكوك فيه والفرق بين الاستنجاء وما نحن  
فيه ان ذلك يتكرر ولا كذلك ما نحن فيه وظاهر كلام المصنف  
انه لا فرق بين ان تكون الروفة رطبة او يابسة لكن قال النووي  
في مجموع انه اذا اصنافا اسفل الخف او النعل خجاسته فذلك بالار  
فذهب عينا وتبقى انظر ان ذلك هو رطبة لم يجزه ذلك  
وجوز الصلاة فيه بلا خف لانها تنتشر من محلها الى غيره من  
اجز الخف الظاهرة وان خفت على الخف فذلك هو جافته  
حيث لا تنتشر الى غير موضعها فانه الخف خجاسته لا خلاف  
ولكن هل يعني عن هذه الخجاسة فتصح الصلاة فيه فيه القولان  
اصحهما الاتصاف قالوا اتفقوا على انه لو وقع هذا الخف في ما يبع  
او في ما دون القليلين نجسه كماله وقع فيه مستنج بالاحجار  
قالوا في رافعي واذا قلنا بالقدح وهو العفو فله شسوط

احدها

احدها ان يكون للخجاسة جرم يلصق بالحق اما الثوب ونحوه  
فلا يلزم ذلك بحال الثاني ان يدلك في حال الخفاف واما ما دلت عليه  
فلا يلزم ذلك قطعا وحكي ابن الرفعة خلافا في هذا الشرط الثالث  
ان يكون حصول الخجاسة بالنبي من غير تعمد فلو تعمد تلطيخ الخف  
بها وجب الغسل قطعا قال الرافعي ولم يفرق بين القليل والكثير  
ونسبه ان يقال القولان في الكثير اما القليل فكالثوب  
واولى فاما الخمر في الخف استوى وحقيقة فلا بعد في عدم  
لوث كل اسفله واطرافه قليلا بخلاف غيره والعفو مع  
الوطأة كالثوب ويحتمل ردّها وتفرق بان ما على الخف يكسر  
وبانه يتزع غالبا والتخصيص اقرب قال النووي والقولان  
جاريان فيما اذا اصنافا اسفل الخف واطرافه من طين  
السوارح المتين خجاسته الكثير الذي لا يغني عنه وسائر  
الخجاستة الغالبة في الطرف كالروث وغيره **ما جوزه ابي**  
**الائمة وحي من ابي شعيب في نعله قدس في مسجد ابي حفص**  
**لحيته ابي السجدة بول الخفافيش جمع خفاف قال الاصمعي**  
انه الوطأة عفو عند قلته عرفا بل وعند كثرة لمسقة  
الاحتراق عنه يكثرة طوفه في البيوت **اذا ارعى بوله ابي ارسله**  
**في حاله طوفه ابي طين انه اوعم في مسجد اوعم في مسكن**  
**ارضا بروفته من اجل خطيئة بالناس ابو حنيفة**  
**رضي الله عنه زبل الفار قال الحكم زبل الوطأة يطأها**  
**مهنه بفتح اليم وحكي كسرهما اي خدشته فيصفي عنه فيها**



لعمري البلوي به **راي الشيخ عبد الله المنوفي** المالك من عند نفسه  
 ذاي الصفو عن زيل الفار **في ما يع كغيره** **نعمي عنه انه لم**  
**يعين فكل انت** ذلك المايع **من بعد ميزته** بفتح الميم  
 اي بتمييزه من الزيل المذكور **وعندنا** معشر الشافعية  
**قد عفوا عما بمنفذه** بفتح الفاء والميم اذ اختلف في ما قلنا  
 او ما يع ان اخرجت حية من ريت جرت او حية كغيرها  
 من حيوان طاهر غير ذي لسقة الاحتراز عن ذلك وعندنا  
 ايض قد عفوا عما **قليل دح** لغة في الدخان من الجحاشية وقيل  
 شعر نجس من غير كلب وخنزير وما قولهم او من احدهما  
 ويعني كثر الشعر المذكور من مركوب لعسر الاحتراز عنه  
**وقليل الغبار النجس وما ينم قطا** اي من بعد عيشته **وشبه**  
**مكن ما جري بقوي** او **رايه** في حد كثرته فلا يحكم  
 طاهر ولو فيه سوا كانا مام غيرة مع الحكم بنجاسة فيه لانا لا نجس  
 بالشك وفي ذلك علم بالاصلين واستشكله في الشرح  
 الصغير بان الهرة تنسب المالبسات وتاخذه منه النمل القليل  
 ولا تقع في المباحث يطهر فمما من الجحاشية فلا يقبل احتمال  
 مطلق الولوغ احتمال عودها الى الطهارة واجاب البيهقي  
 عنه بان فرض المسألة فيما اذا احتمل طهارة فيها والاحتمال  
 موجود بان تكون وضعت جميع فمما في الما او نحو ذلك واعترض  
 بان الرافعي انما قال لا يغيد احتمال مطلق الولوغ احتمال عود  
 فمما الى الطهارة **واجاب** عنه الترتيب العراقي بان الذي

يلقي

يلقى الامن فيها وليس انما يطهر باللاقاة وملاقية يطهر باجر  
 الما عليه ولا يصرفا قلته لانه وارد فهو كالصبي من ابريق  
 ونحوه قال التاج السبكي في توضيح ولا تستغني مسألة  
 الهرة لانا لو تحققنا نجاسة فيها لم يصف عنه فان لم يكن  
 وروده ما كثر نجس ما وقع فيه كتحقق نجاسة فيه وانما  
 يحصل مسقة الاحتراز عن مطلق ولو غدا لا عن ولو غدا  
 بعد يقين الجحاشية **ان هرة اكلت من كلبة**  
 اي من نجاسة مغلظة **وعند** اي عابت ثم اتت وولغت  
 في طاهر **فاحضر** انت **لها غيبة** يكن ولو غدا فيها سبع مرات  
 بالقصر **والا بذكره** كالنيل ولا يشترط غيبته سبع مرات  
 لانها في الغيبة الواحدة انما تبلغ بلسانها سبع ولغات  
**تمت** للمقولي **كقطا** ان **يغيب سبع** او حيلى اخر  
 وان لم يتم اختلاطه بالنمل بعد اكله نجاسة غيبة ويمكن  
 وروده فيها ما كثر ثم وقع في طاهر لم ينجسه كاهذا  
 هو المصنف **في البسيط** للفرابي **راي** **تقييد خلطته**  
 اي الحيوان بالنمل فلا يقف عنه عن السبع ونحو لانه  
 لا مسقة فيه لانها نجاسة وعنده **كالهرة ان اكل المحزون**  
**نجاسة ثم اتي** ووقع في طاهر **من بعد غيب** يكن وروده  
 فيه ما كثر **علي احوال جنته** اي جنونه فلا يحكم بنجاسة ما وقع  
 فيه قاله ولورانيا نجاسة في يد انسان فغاب ثم اتي احتمل  
 غسل يده في ما كثر وتطهيرها فيجمل القول بنجاسة



لهو من البلوي به **راي الشيخ عبد الله المنوفي** المالك من عند نفسه  
**ذا** اي العفو عن زيل الفار في ما يع كغيره **فعني عنه ان لم**  
**يعني فكل انت** ذلك المايع **من بعد ميزته** بفتح الميم  
اي بتمييزه من الزيل المذكور **وعندنا** معشر الشافعية  
**قد عفووا عما ينفذها** بفتح الفاء والميم اذ اخطت في ما قلنا  
او ما يع ان اخرجت حية من زيت جرت او حية كغيرها  
من حيوان طاهر غير ذي لسنة الاحتراب عن ذلك وعندنا  
ايضا قد عفووا عما قليل **دخ** لغة في الدخان من الجحاسة وقليل  
**شعر** نجس من غير كلب وخنزير وما قولدهما او من احدهما  
ويعني كثر الشعر المذكور من مركوب لعسر الاحتراز عنه  
وقليل الغبار النجس **وما ينفذها** اي من بعد غيبته **وشه**  
**مكن** ما جري بقوي **او** **رايه** في حد كثرته فلا يحكم  
طاهر ولو فيه سوا كانا ما ام غيرة مع الحكم بجحاسة فيه لانا لا نجس  
بالشك وفي ذلك علم بالاصلين واستشكله في الشرح  
الصغير بان الحرة تفسر بالانسانية وتأخذ منه النير القليل  
ولا تقع في المباحث يطهر فمما من الجحاسة فلا يقبل احتمال  
مطلق الولوع احتمال عودها الي الطهارة واجاب البيهقي  
عنه بان فرض المسألة فيما اذا احتمل طهارة فيها والاحتمال  
موجود بان تكون وضعت جميعها في الماء او نحو ذلك واعترض  
بان الراجح انما قال لا يغيد احتمال مطلق الولوع احتمال عود  
فيها الي الطهارة **واجاب** عنه الزين العراقي بان الذي

يلاق

يلاق الآمن فيها ولسانها يطهر باللاقاة وملاقية يطهر باجل  
الماء عليه ولا يضيق قلبه لانه وارده فهو كالصبي من ابريق  
ونحوه قال التاج السبكي في توضيح ولا تستقني مسألة  
الحرة لانا لم نحققنا نجاسة فيها لم يصف عنه فان لم يكن  
وروده ما كثر ما نجس ما وقع فيه لتيقن نجاسة فيه وانما  
تحصل مسئلة الاحتراز عن مطلق ولو غدا لا عن ولو غدا  
بعد يقين الجحاسة **ان هرة اكلت من كلبة**  
اي من نجاسة مغلظة **وعندت** اي غابت ثم اتت وولغت  
في طاهر **فاصل** انت **لها غيبة** يكن ولو غابا فيها سبع مرات  
بالقصر **والا بكثرته** كالنيل ولا يشترط غيبته سبع مرات  
لانها في الغيبة الواحدة ربما تلغ بلسانها سبع ولغات  
**تمت** للمقولي **كقطا** ان **يغيب سبع** او حيلها اخر  
وان لم يعلم اختلاطه بالناس بعد اكله نجاسة غيبة ويمكن  
وروده فيها ما كثر ثم وقع في طاهر لم ينجسه كما وهذا  
هو المصنف **في البسيط** للمقالي **راي** **تقييد خلطته**  
اي الحيوان بالناس فلا يقف عنه عن السبع ونحوه لانه  
لا مشقة فيه لاستفحام الخلطة وعندته **كالعسل ان اكل الحنظل**  
**نجاسة ثم اتي** ووقع في طاهر **من بعد غيب** يكن وروده  
فيه ما كثر **علي احوال الجثة** اي جنونه فلا يحكم بنجاسة ملونه  
فيه واللعن ولو رانيا نجاسة في يد انسان فقام ثم اتي احتمل  
عسل يده في ما كثر وتطهرها فيجمل القول بنجاسة



ما وقع يده فيه بعد العود بقا الجاسة وسواله مكرت  
 وحتم الحاجة بالهجرة في عدم التجسس به ومن سوال ولا بدعوت  
 النظر في حاله ان كان ممن عادته الوضوء والصلاة ام لا انتهى  
 والوجه عدم التجسس كما يوجد من التعليل السابق  
**دجاجة** بتسليم دالها خلت اي تركت **ترعا** نجاستها في غالب  
 من الاوقات **مثلوا** ايضا بوزنه لغة في اوزة في الاصل  
 عام ما لك بن النضر الا صبي فيها اذا ورعت على الطاهر  
**نسا** الخلاق من خوف **ضيعته** والافقياس قوله  
 اجزم بالتجسس لانه يقدم الغالب على الاصل لانه الغالب  
 ما هنا قد عارضه من الاصل بقا المالبية واضاعة المال  
 من غير عنها والمشهور عند عدم الجاسة وعندنا فيها قولان  
 العارض الاصل والغالب والراجح العمل بالاصل **وعندنا**  
**ان تغيب** بعد ما امكن نجاسته فلها احكام قطنة  
 وقد مر في الطيور كذا وابن الصلاح راي في  
 الصبي له عفو بريقته من اجل اقلية في الغم  
 ما منقول قطعها وما تحبسوا ابن المرأة برضعة  
 والامام مالك قد عفي عن نوب من ضيعته ان لم تدع  
 اي ترك عنده استباحته اي احتياطا فيه مع الحرز  
 منها ان بال الصبي بها اي بنوب من ضيعته لها الصلاة  
 فيها بلا نضح لبولته لشقة الاحتراز عند مع عدم  
 تقصيرها وسنة قد راي مالك نوب الصلاة لها

انعم

**انعم** انت بهاسة احسن برخصته نوب الصبي **حل**  
**المصطفى** صلى الله عليه وسلم حال كونه علنا اي جهارا **اما**  
 بالصرح للوزن مفعول حمل بنت بنته زينب من ابي العاص  
 في الصلاة حجة في ذالك الحكم **لامته** اي لبيته لهم الصفي  
 عن نيااب الاطفال **وقولهم** قد نجيت بالابا القصة وقه  
 غسكت انوابها سا قطاير مي **ومنه** بضم الراء اي لامة  
 خلاف العادة في الصبيان واحكام الشرع تبني على الغالب  
 ويدل بان وقايح الاعيان اذا ورعت وظاهرها خلاف  
 ما قرر في الشريعة وجب حملها عليه بل قاعدة مذهبتنا  
 ما نضر عليه اما منا المتأفقي رضائهم عنه **ان اوقا** **صع**  
 الاحوال اذ انصرف اليها الاحتمال كسماها نوب الاجاز  
 وسقط بها الاستدلال فيكون في الجواب عند اكمل المذكور  
 احتمال انها نجيت بالابا وغسكت انوابها **او مي الحليم** باسكان  
 اليها اجل للوصل بمجرى الوقف **الي هذا** المذكور **وناقله**  
 عنه قاضي حسين فخذ انت **نقلا** **حجته** وقد تقدم  
 الجواب عنه وكل مع الطفل واشرب من صواره  
 جوارنا لالابا لاصل وعود النفس ان ترضي اي رضاها  
**بعضه** لما من واكل فضله اي الطفل تحوي فضيلة  
 وفي نسخة وكل فضله تحوي فضيلة وكن حريضا  
 على هذا الجملة **راي الحليم** والقاضي الحسين والتوفي  
 نجاسة ما قدر سلت دبرها من ربح معدته

واما نيااب الصبيان فقال القاضي في تناوبه  
 ان الحليم قد اشار ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 حمل الحامة تبني في العاص في الصلاة لبيته الصفي  
 عن نيااب الصبيان واما من يحمل ذلك على ان نياابها  
 قد حلت وانها تحت الظاهر من احوال الصبيان  
 في الصبيان في خلاف الظاهر من احوال الصبيان  
 واحكام الشرع تبني على الغالب انتهى



بنا على الاظلم وهو نجاسة دخان النجاسة منجب نوبه  
حاله كونه **رطبا** و **ماجنا** **النته** عند التنجس بما وقت بلبه  
فيجب الاستنجا وغسل النوب منه **وما على من بخار الروث**  
**عند ما يتنجس النوب ان لا يقبذ وقته** وخرج بما ذكره ما اذا  
الوطوءة فلا يجزئ اتفاقا **قال الفقيه** ان الرنقة وذا في الحكم  
شبهه **دخ النجاسة** لغة في الدخان كما مر **يعني عنه** عند  
قلته **وقال ابو حنيفة** الحرة للوزن **طيب** **وليس** **ابو اسحاق**  
**الشيرازي** **صاحبة** **الريح** **من** **دبر** **طير** **اي** **طاهر** **لجسوته**  
**وما على من بخار الروث** **قوله** **القاضي** **ابو الطيب** **في** **نص**  
**تعليقه** **فاحكم** **بقوته** **لما** **ساقى** **نحو** **الري** **بسكون** **اليها** **قد راي**  
**ما قاله حنا** **لما** **يل** **اصل** **لا** **تغسل** **نفسه** **وهذا** **هو** **الرجح**  
لان الريح المذكور لم يتحقق انه من عين النجاسة لوان ان تكون  
الراجحة الكريمة الموجودة فيه لمجاورة النجاسة لانه من عين  
النجاسة وايضا فان الخارج من الدبر ما يتم به البلوي ولا يمكن  
الاخران عنه فلو اقتضينا نجاسته وعدم العفونة ادى ذلك  
مسئلة وخرجنا وقد قال تعالى **وما جعل عليكم في الدين من حرج**  
**والاحاديث الواردة** في خروج الروح كحديث عبد الله بن زيد بن  
عاصم المازني وعفوه ليس في شيء منها ما يقتضيان ريبا والله اعلم  
الله عليه وسلم امر في شيء من ذلك بغسل النوب وترك الاستنجا  
في ريق العسل ينزل منزلة الهوى في المقال وذلك اما انه ليس نجس  
اوانه نجس معفو عنه فينبذ فالأظلم حارة الريح الخارج منها  
الديب

الديب وعلى التجسس يعني عنه مطلقا فلا يجب الاستنجاء منه وصرح  
الحرياني وغيره بكونه نجسا بصرح النجاسة نظر المقتضى بتأنيث فاعلم  
وما صححه من التجسس فاما النجاسة لا تقتضي تجسس الربح المذكور  
من تجسس دخان النجاسة لما بيناه وايضا فاني الباطن لا يقتضي عليه  
بالنجاسة صريح يخرج وذلك الباطن لم يخرج وانما خرج ربه فويرج  
ما لم يحكم نجاسته **وقارة سقطت في الماء** القليل والمائع **منفذه** **ها**  
التجسس اذا خرجت منه حبة كالطير عفو راو من اجل خلطته  
لمسقة الاحتراز **وزل** **من** **قال** **في** **تعليله** **خطا** **الطير** **اذا** **وقع** **في** **الماء**  
**يكن** **بضم** **الميم** **منفذه** **لا** **يقتضي** **بنقبة** **اليها** **فلا** **يأبى** **الا** **لما** **يأبى**  
منفذه من النجاسة قال بخلاف المستحى بالاجار او منزل في القليل  
او المائع نجسه على الاصح **وما** **قد** **قال** **بنفسه** **من** **بسطه** **متا**  
قليل **ان** **تحقق** **في** **المجر** **غير** **رقه** **اه** **تحقق** **وصول** **اليها** **الي** **النجاسة**  
التي على المنفذ فانه يعني عنه ايضا على الاصح في الروضة وغيرها  
وفي نسخة ما تحقق **لهيمة** **سحت** **اي** **حامة** **قلبه** **يعني** **نزلت**  
**في** **الماء** **القليل** **او** **المائع** **وعلى** **منفذه** **هالنجاسة** **او** **سبع** **كذلك**  
**بغلة** **احق** **الفل** **بالقصر** **فمن** **البغوي** **وعرسته** **والحاصل** **ان** **الحكم**  
المذكور جاري في كل حيوان طاهر غير الادي **قاضي** **كبير** **راي** **التجسس**  
**ان** **وروت** **لهيمة** **على** **الماء** **القليل** **او** **المائع** **وعلى** **منفذه** **هالنجاسة**  
**وكذا** **البراد** **قطعة** **كذلك** **والاصح** **خلاله** **كأن** **والبول** **من**  
**مكفي** **لما** **منفذه** **فلا** **يخيه** **وان** **حوي** **بوله** **ماد** **وبقلته**  
اي ما قيل بان كان دون قلتين لتعد الاحتراز عنه عالم بغيره



فان غيره نجسه ومثل البول فيما ذكر الروث قال البندنجي سالت  
الشيخ الحامد عن السمك يقلى وفيه الروث هل ياكل فقال هو  
انتهى وفي تعليق القاضي في الطيب انه لو قلى سمكا وفي بطنه الروث  
تجس الزيت ما في بطنه من الروث وتجس السمك انتهى والصحيح  
الاول **بول البقر** يفتح الباق وقد تكررت لغة في البقرة **على كدم**  
**الحبوب** بضم الكاف وهو الكوم المجتمع من القمح وغيره **عفوا**  
عنه حال **الدياسة** وهي الدرامة لشقة الاعتزان عنه **فأترك**  
**غسل حنطه** مثلا **واقلف** بالصرق للوزن وهو الذي لم يجتن  
من الرجال قال المصنف ومساكنه مضممة لم أر من حررها **جوز**  
**القاضي** **فشرح** بعد صفة للوزن الروياني انما خلت صاحب الجوز  
له **عبارة راما** اي طهرها حال الصلاة ويحقها مع **بول قلفته**  
بضم القاف واسكان اللام ويفتحها ما يقطع احتيازا من ذكر  
الغلام ويقال لها غللة بمعنى مضمومة ورأس كنه **وقال قدوتنا**  
به **كره** اي مكره مع صحتها في كل اهلها بقول  
**لما حبست من بول غرلته** وفي نسخة من بول قلفته **في نص**  
**روضته** اي كتابه روضته الحكام وزنية الاحكام تنازع كل  
من جوز وقال **جواب قفنا ان اصله له فلا امامة**  
به **فليقض بصحة** اي هو الصحيح اذ يجب غسل ما احتملها  
لانه مستحق الانالة ولهذا الواز لها انسان لم يضمنها  
فاحتملها كالظاهر ولهذا يجب غسل باطنها في الجنابة ولو  
انجس بينهما فغسل ثم خرج ما انجس فيها لم يجب

عليه

عليه اعادة الفضل كما سياتي في كلامه **وابن المسلم السلمي**  
**قد عدته طلبة** المذكورة وهي حبس البول في خنثي **مشكل**  
**فأفرغ** احكام الحنثا **الحجاب خنثه** وقال ابن الرفعة  
الشهر وجوبه في فرجيه جميعا المتوصل الى السحق وعليه  
قال النووي انا احسن الحنثي خنث نفسه والا سقر يامة  
تحتنه فان عجز عنها قوله الرجال والنساء للضرورة انتهى  
والمتقدم ما صححه النووي وغيره من انه يحرم من خنثه سقوا  
كان قبل البلوغ ام بعده لان الجرح لا يزول ولا يخفى ان ازالة  
ما انجس من البول يحصل بغسله بالمالا **مشكل** على قول  
القول الرابع عدم وجوب خنثا المشكل ولا تأخير وجوبه  
في حق الصبي الى البلوغ ولا عدم اجرائه من خلاف ايلاج  
احشفة كما يلزم في التحليل بايلاج الا تلف حشفة داخل  
القلعة لما مر من ان ما تحتها في حكم الظاهر انه ظاهر  
حقيقة اذ لا حفا ان القلعة حرة منه بخلاف الحشفة ونحوها  
**لم يستنج** اي الا تلف **حجر** اي جامد في استنجائه مما البول  
المنتشر الى باطن قلفته **في مقتضاه** كما في لقبة **فتحت**  
**من تحت معدته** كما في قبلي المشكل ويجب يفتته وخل  
منخل الذكر ونحو ذلك فيتميم الما في جميع ذلك **ادخل**  
**باطنها** اي للقلعة **حكم الظواهر** في حبس المني فلا يجب  
خروجه بعد الغسل اعادة كذا في غسل طهرته من الجنابة  
فيجب غسله **ما صححوا** غسلها الا بباطنها على الصحيح كما في



والفرقة اسم للرجل الانسان  
جاء في غسل الجنابة او استنجى  
بالسفر في غسل الجنابة او

**جله فروته** اي له وانا ستره الشعر الكفيف حيث يجب غسله  
في الجنابة وغورها والدم من ناله **صلى بالاجر** وعنه اذا  
حب بعد طهر الما لم يكن بالقصر ولم يكن خارجا بالبول **لخلط**  
**بل سال من جرحه** في جرحه قصبة كثرته اذا لم يقتض لوجوب  
الاستنجاء حينئذ **والاستحاضة** وهي الدم الخارج من غير  
وقت الحيض والنفاس **او بوله** **واسلمت بكس** الالم وفي نسخة  
سلسا بالنصب على حال من فاعل راي **عجا** **اصا** من النوب  
والبدن والعصاة **عفو** عنه في حال قلته بالنسبة الى تلك  
الصلاة خاصة اذا احتاط كل منها بفعل ما يجب فعله واما  
بالنسبة الى الصلاة الثانية فيجب غسله وتجديد العصا  
كما هو مقرر في محله واما كلامه انه لا يعفى في حال كثرته  
عرفنا في غير ما ياتي وهو كذلك **كذا الكلب** **اذ يوم الميا**  
**اي** بان كانت المستحاضة صائمة **لنعه السد** بالسن المملة  
اي حنوطهما **او اذا** او في نسخة او ادي **بحسوته** بان تاذت  
به فيجبر عليها الحس في الاولى ولا يجب عليها في الثانية  
فمصلحة في غير المسجد ولو قط الدم منها على الحصى لم يثقل  
توجب لهلة تجلب التيسير واما حافظ اعلى صحة الصور  
هنا الاعلى صحة الصلاة عكس ما فعل فيمن ابتلع بعض  
خيط قبل الفجر وطلع الفجر وظهره خارج لانا الاستحاضة  
علة من منة فالظاهر دوامها فلوا دعي غير الصلاة هنا  
التعذر عليها قضا الصور للحسول لان المذوز هنا لا يقتضي

بالكلية

فان الحسوة يتجسس وهي طامة له بخلاف هناك **والنسخ** للعلم  
الشرعي وغيره في **ورق اجرة** الذي بسط عليه في حال الرطوبة  
**عجنوا به** الجنامة عفو اي عفو عنه للحاجة اليه في حال  
كثبته اي كثابته ما تجسس قلا منه **ولا منعوا من كتاب**  
**مصحف من حبس** ليقته وان كانت تحرم كتابة القرآن  
بالله اذ الحس وعمل الشيء تجسس لما من **وامر** **وبكس** المهن  
وسكون المثلثة **مستحجر** بالجامد الطاهر القالع غيولحت  
وقدم الحبل ثلاث مسجات وابقى بحيث لا يبقى به الا الامر  
لا يذيله الا الما اوصفار الخرق **يجري** به عرق **في النوب**  
**او بدن** **للمستحجر** **عفو** اي معفو عنه كقصرته اي الاثر  
الذكر **على الاصح** **اذا استنجا** **بطاهره** **لحوار** **لاقتصار**  
على جامده فعفى عن الاثر المذكور لحس تجنبه وان سال  
في الصفحة وتحنف في **الرافعي** **او استنجا** **بدكسته**  
اي تجسس ثم جال العرق منه فانه يعفى عنه كالتاهر  
وهذا الماره في شرح الرافعي بل لم ينقل حوار الاستنجا  
بالجس الاعن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وبكر جملة  
على راي مرجوح ذكره الرافعي فيما لو استنجن بجس من اده  
لا يتعين الما بد حوار الاقتصار على الحس فانه اذا استنجن  
بالطاهر حينئذ ثم سال عرقه بالامر عفى عنه على هذا الرأي  
ولو لا يراى هذا الملقن بخط ولد مولقه لاحتله على غلطة  
النسخ **عن نفق** متعلق بقوله عفو اي العفو المذكور

عن الامام



بالنسبة الى المستنجي خاصة **ودونه** اي غير المستنجي فلا يعفى  
عنه الا العفو للحاجة لاغير اليه فلو حمل المصلي مستنجي بطت  
صلاته كالحمل من عليه نجاسة اخرى معفو عنها او حيوانا  
مستجسا المنفذ او حيوانا مذبوحا وان غسل منجسه او ادميا  
او ممكا او جرادا ميتا او عينا في باطنه خروا قارورة ختمت على  
دم او نحو ذلك ولو استنجت المرأة بالماء لم يفسد طهرها الرجل  
تجسس ذكره **ودونه المياه** حتى لو اصاب ما قليل لا نجسه **وحالاه**  
اي الارز المذكور **من مابع رجس** اي تجسس بجلته اي جميعه  
وانا كثر لا يعفى عنه لانه رر الحاجة الى ملاقة ذلك وتبعه  
مظهره ما غاب عن طرفه اي بصره يسكنون **الرا من اعطى مشاهدا**  
**على الاعتدال** في الخلفه بانالم يحاوز بصره العادة اي والجحش  
الذي لا يدركه بصره من اعتداله بصره عفا عنه **من اجل دقة**  
اي قلته عرفا وفي نسخة قلته كجس بجله ذباب بجله او غيرها  
لمسقة الاحتراز عنه فلوراه حد يد الطرف وهو منجاوز بصره  
العادة كانه حكم القليل ولم يحكم برويته اعتبارا بالاعتدال  
كساعة مؤذن اقرا انه اي المبلغ فقد وانداداع لهم من  
بلد الجمعة بانالم سمعوه في يوم الجمعة فانه لا يجب عليه الجمعة  
وان سمع النداء كما ذكره الاصحاب في كتاب الجمعة **وناظر نظر الرقا**  
اي زرقا اليها مة ماضيته يومين او ثلاثة اذ كل الناقص  
صوته بريقه بتدبيره اليها للوزن فسمي بينهما في قدرها  
وان وفي نسخة فانه مستنقطة في الرجس اي التجسس ثم هو

في الزيت

في الزيت مثلا او تشوهت تسمى بسترته وفي نسخة  
قبس بسترته ارد وما حملت فاسم اذا كثر فلا تجسس رطبا ولا  
ما قليل لا لمسقة الاحتراز **وطوق النفس** اي كلفها ما تقوى  
له يمينه اي لله او مة عليه وقد كان صلى الله عليه وسلم  
اذا عمل عملا كان له دية اي داوم عليه **كسرة طوفت**  
**فيما وقد حملت برجلها نجسا** يعني برويته ثم مضت في حال  
رطوبته على ثيابها وحضر مسجد او نحوها فانها لا تجسسها  
**ونبت وردان من حش** بضم الحاء الملهة ونبتا ببيت اخلا  
وقال ابن قتيبة انه في اللغة الموضع النجس اذا وقعت  
في مابع او وضو بفتح الواو دون كثرته اي قليل فانها  
لا تجسس **واختصاصا** رجاء **والفراس** مضي او شبهه  
كقرا في سترته وبرجله نجاسة لا يدركها الطرف  
فانها لا تجسسها بيت **الوطيس** وهو الوز اذا االرجين  
وهو الزبل او قده او حنيفة رضي الله عنه طهر كل جزية  
لان رواد السجين عنده طاهر وهو وجه عندنا قال  
النواوي في شرح المذهب وجري عليه غيره **الاقسرة**  
**لصقر بارضه** فلها غسل **الطهر** لانه اذا اوقده بالنجاسة  
ثم مسح بغيره رطب تجسس واذا القا عليه كخن تجسس  
ظاهر القسرة السفلى من الرغيف فيجب غسلها قبل ان توكل  
ولحمة سوت كالجبن اسفلها تطهرها **واجب من رجس**  
**عرضته** فرصته واذا عجت القرصة من الاصل برقاد النجاسة



تنجس ظاهر قشرة الرغيف السفلي من كل خبز غير عليها والتم كذا  
والتم ان يطحن بالبول او نجس فغسل ظاهره كاف جملته  
لانه اذا كانت كلها اما جعلت على ما يطحن ليس على الاجواف او طبخ  
بطور طين بالطين فلا يكفي على هذا غسل ظاهره او عصرو على  
كلها وان لم يجب العصر في غيره اوجه ثاني بلفسته نسخته  
بلقغه ارجحها اولها وهو النقص وببضه طخت في ماء  
نجس فلا كراهة في اكلها كل حيوان لها بصفره في شاة  
قاله مولفه وهو ابن الصباغ والمالك يراي ايا حكمها حكم اللحم  
لان منفذه بالمعجونة من اذ القشر نجس كالحمة اذ المايسر  
منها الى داخلها دليله امرنا باحد ما يبضه في خرقة شوية  
فمن سحها مانع اخر في خرقة لان عرق البيضة يخرج من  
المسام فيمنع احران الخرقة والبيضة مستوي بوصولها  
وتأثيرها انه لو جعل في الماشيا او كونا وسلق به البيض ظهر طعمه  
فيه عند الاكل كاللحم المطبوخ وجوابه ان رشح البيضة  
يكون من داخل الى خارج وخروج الداخل يمنع دخول الخارج  
دليله العين الفوارة لا تنجس بالاقاها وهذا دليل على  
ان مسام البيض فائرة وعصنة الكلب يكفي غسل ظاهرها  
سبعا مع الترتيب كغيره وقيل بل واجب تقوير عصنة  
اي ما وصل اليه اتيابه فطرحه لانه يتسبب لعابه فلا يخله  
لما قال الامام وهذه القايل بطرد ما ذكر في كل لحم وما في  
معهه بعضه الكلب بخلاف اللعاب فيغيره وقيل

هو

هو عنو بل الغسل مع نجاسته لان الله تعالى اباح اكله ولم يذكر  
غسله ولطقة الاحتراز عنه وبعضهم بضم الميم قال ان  
عض عرق نضاحا فنجس انت اكل الحمة لسرابة النجاسة  
الى جميع البدن وقيل يكفي غسله بالانتراب وقيل انه طاهر  
وقد علم امرنا بالراجح وجوب تسبيحه وتقريبه وطوبه  
الفرج من كل حيوان وهو ابيض متردد بين المذي  
والعرق قد يحكي نجاستها وهو القايل بالوجه الضعيف  
وجبه انها متولدة من محل النجاسة فكانت قد قال في قوله  
يعني عنه وعن بيضته وبيضته فلا يجب غسل احدهما  
في شاة مل اجصوا عليه ثم الامام يراي تغريم ذلك على  
تنجيس بلبته اي رطوبته وفيها وجهان اصحهما طهارتها  
قياسا على العرق مجامع فرجه فيه اخلاف فينجس ذكره  
على الضعيف نبي ولا ينجس على الاصح منها طاهره هذا  
اذ لم يسبق المذي اي خرج وجهه المني فان سبقه بان خرج  
منه المني او لامنه جامع او جامع فخرج منه المني ثم المني  
او ينجس بلبته اي بضم النون وفيه الباقيل بضمهما  
وبما حجار الاستحاضة يعني استنجا اي بغسل الما بان استنجى به  
كل من الرجل والمرأة او استنجا بالما والمرأة بالحي او بالعكس  
منه نجس في الحالين كذا رطوبة الفرج فكله يغتفر  
بجنته بكسر المعاء وقد علم من كلامه انه لا يتصور خروج  
منه ظاهر من ذكر بعد سلس البول والذين يوردون في غلبه



اذا جامع الحزن من رطوبة الفرج **وربة** بفتح التاء فوق  
وهي القصة البيضاء بفتح القاف التي تخرج عقب دم الحيض  
عند انقطاعه كما ذكره بقوله **وما الحيض بعقبه وطهرها**  
**نظر تسمي بقصته** وينبغي ان يقال ان قلنا نجاسة رطوبة الفرج  
فهي نجسة او يطهرها فوجها ان احكمها طهارتها لا نار رطوبة  
منفصلة قال احمد بن حنبل سالت الشافعي عن القصة  
البيضاء فقال هي شيء يتبع دم الحيض فاذا زادت فهو طهر  
**زمنه** نقعت بالنار ليعمل في ما بين نجس **فصل طاهرها**  
كاف نجسته سكينه **سقيت** بالنار ليعمل بالسكن بفتح السين  
وضمها **طاهرها** كباطن لها اي للزينة والسكن **طهرها**  
**بفسلته** وقيل تخم بالنار وتسمى بالطهر له واقطع  
بما يابس في حال يبسته ووجه الاول الاصح ان التطهير انما  
هو على ما يطهر كاعلى الجوف وانما يكفى بهذا في الاجازة  
الانتفاع به من غير ملازمة له فلا حاجة للحكم  
بتطهير من غير اتصال الماء به بخلاف ما نحن ما نجس اليه  
فيه **والسيف ان قصدت بالماء بالعصا** اي بفسله  
به صفاته **فما لك** رضي الله عنه قد عفي عنه **بمسحة** حفظ  
لصفاته وخمرة ولو غير محترمة قد علت بالمسحة والمسحة  
في الدين حتى ارتفعت وتنجس ما فوقها من الدين **ثم هو**  
اي نزلت وتخللت مصاحبة عين **عما على قد عفو** اي الايمية  
مع بطن جرحه يعني ان الامة كلوا بجميع طهارة جميع الدين

بيان  
بالسكن

حتى

حتى ما ارتفعت اليه اخبر من نزلت تبعا لطهارة اكل والام  
خل طاهر من خمر وما ذكرته من طهارته للضرورة ونقله الشيخان  
عن القاضي ابي الربيع الايلي وجزم به النووي في فتاويه  
ونقله عن الاصحاب ونقله البهوي في فتاويه عن بعض الاصحاب  
ثم قال وعندني انه نجس معفو عنه للضرورة واليه ذهب  
بعضهم قال اما لو ارتفعت بفسله فلا يطهر الدين اذا لم  
وكذا الحرة لا تعالها بل ترفع النجس **تطهر من حر** يعني جرة  
**وظن** الحرة جلته حاصل **بصب الماء** عليه لزوال نجاسته  
به لا تقطع رثمته وقال احمد بن حنبل لا يطهر بالفضل  
المذكور **بل كسر جرتا** وشق **ظن لها حتم لاهنته**  
اي لاهنتها وتغلظ حرمتها قليل **شعر** عرف على جلده بالباغ  
**له حكم الطهارة** تبعا لطهارة اجله بالباغ في منصرف  
**روضة** وغيرها عبارة النوري ويعني عن قليله فيطهر  
تبعا واستشكله الزكشي بما لا يتاثر بالباغ كيف يطهر  
قليله قال ولا يخلص الابان يقال لا يطهر وانما يعطى له حكم  
الطاهر انتهى وقد اشار اليهم الى جملة ذلك بقوله له حكم  
الطهارة قال بعضهم وقد توهم كلام النوري بأنه يطهر  
تبعا للمسحة وانما قياسه بالباغ كما يطهره الخ حتى تبعا وان  
لم يكن فيه تحليل **عن مية** عدمت **نفسا** اي دما تسيل  
عند شق عضو منها في حياتها عفو عن ما ماتت فيه  
ولم تصح مية ولم تعين فلا نجسه لحبر الخاري



اذا وقع الذباب في شراب احكم فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان في احد جناحيه دابة في الاخر شفا زاد ابوداود وابن خزيمة  
وابن حبان وانه يتقي جناحه الفم فيه الدابة وفي رواية لابن  
ماجه احد جناحي الذباب سم والاخر شفا وقد يغض غمسه  
الي صوته لاسيما اذا كانت الطعام حارا فلو نجس للملأ امر به  
وقيس بالذباب ما في معناه مما لا يسيل دمه **عوالج** اي جمع  
حر يا دابة تكون في الرمل **وزن** اي بضم الزاي **وزن** وكذا  
**الذباب** ودود **والفرش** عفو نفع الفاعفوا عن كل منها  
**برغوة غلة قل كبقته** واسار بذه الامثلة الي انه لا فرق  
في الميتة المذكورة وبين التي لادم لها اصلا كالخنفسا والرنوب  
والدود وبين التي لها دم من غيرهما كالبق والبرغوش  
والقمل والقراد او من نفسها ولا يسيل خواجرها وخرج بذلك  
خواججة والضعف ماله نفس سائلة كاسيا **فوزغة**  
او ميتة اخذت لانفسها سائلة **انه تذب** بالمهجة بان  
اضحكت اخلاوها في طعام **القدر** **لنا** **تناول** **الكل** **لنا**  
علي طهارته في **منقول** **حجته** يعني حجة الاسلام الخزالي في  
الاحياء وهو موجود في كلام الامام ايضا **فهل** **عثر** **يتم**  
ما فعله كثير من الجملة من اراقة نحو غسل اوده او  
سمن ماتت فيه وزعة لبقا ما لينة وعدم نجس  
**وحية** **صحى** **نفسا** **يسيل** **لها** **الضعف** **بكسر** **اولم** **ونالته**  
لغة ضعيفة **نجست** **ما** **جرته** ماتت فيه علي الاصل

في الميتات

في الميتات **عن مالك** رضي الله عنه **كره** **زيت** **اي** **كرهته**  
**فأرة** بالهمز وتركه **وقعت** **بجبه** بضم الجيم او المهجمة  
**ما** **راي** **ايجاب** **طرحته** **قال** **ابن** **نافع** **حيث** **سيل** **عن** **اجبات**  
تكون في السم ثم تموت فيها **الفارة** **الفتوي** **طهارة** **ما** **يجب**  
**شام** **من** **زيت** **او** **مخوفه** **ماتت** **فيه** **فارة** **فلا** **تغسل** **ونسخة**  
**تغسل** **بفارة** **وعند** **ناكله** **نجس** **بلا** **خلاف** **لان** **غسل** **تنجس**  
**وتعد** **رطبه** **لجنا** **اي** **داود** **وعنه** **انه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**  
**سيل** **عن** **الفارة** **تموت** **في** **السم** **فقال** **ان** **كان** **جاء** **مدا**  
**فالتقوا** **وما** **حولها** **وان** **كانا** **ما** **يعان** **فلا** **تقر** **وهو** **في** **رواية**  
**للخطابي** **فارتفع** **فلا** **يكن** **تطهيره** **لم** **يقبل** **فيه** **ذلك** **ان**  
**ميتة** **الادي** **يكن** **الي** **في** **ما** **يع** **او** **ما** **قليل** **وقعت** **فطهره**  
**لم** **يزل** **عنه** **بخلطته** **لطهارة** **ميتته** **لعله** **تغسل** **ولعله** **كرهنا**  
**بني** **ادم** **وقضيه** **التكريم** **ان** **لا** **يحكم** **بجاستهم** **بموتهم** **ولحق** **الحكم**  
**علي** **شرح** **الصحاح** **لا** **يخشى** **اوتوا** **كم** **فان** **المسلم** **لا** **يخشى**  
**وحين** **الصحيحين** **ان** **المؤمن** **لا** **يخشى** **وهو** **يعلم** **اكي** **والميت**  
**ولانه** **لو** **يخشى** **بالموت** **لم** **يؤمر** **بغسله** **كسائر** **الاعان** **النجسة**  
**وحمله** **اي** **الادي** **الميت** **في** **الصلاة** **لا** **تصح** **لحامله** **فيه**  
**لما** **حوي** **بطنه** **من** **رجس** **بولته** **او** **مخوها** **الصيرورته**  
**حينئذ** **كالنجاسة** **الظاهرة** **بجلا** **فله** **حيال** **لان** **الحياة** **اخر**  
**في** **دفع** **النجاسة** **وكل** **انت** **جواز** **مع** **نخل** **او** **الفالكة**  
**او** **الحبن** **او** **مخوها** **دود** **او** **مع** **النار** **لحس** **تميزه** **بقوله**







وفي الدين لناوي **راي كواره** ويعبر عنها الخلية جعلت من  
**روقة** او مسبول البقر ورماد النجاسة ويتصل به العمل  
**علمها كل من عسلية** بالتصغير حيث قال ان  
مثل هذا ينبغي العفو عنه **للمسقة** كحالب لبن قد حله بمر  
بفتح العين من شاة قد هوي في وقت حلبته قد قال  
**شيخ** من مشوخه بالشام **بهم** النظر فمع لبن لما راى حرا  
في عسر صوته، وقد توسع في الفتوي فاحيده  
**ماضاق** من واسع يقضي بفرجة حيث قال اذا  
ضاقة الامر توسع عين النجاسة ان بالطين قد عجت  
واتخذ منها او اقم تطهر بالطحين والافضل بعده لعدم  
سر ما الى الماء باطنها فلا يجوز استعمالها ولا الشرب فيها  
ولهذا اقال **فلا تكن شاربا** ما بقلته اي منها النجاسة  
ما فيها القلته من ما بها انه لم يشرب المز في بسكون  
اليا فكان لا يشرب من جباب محمد بن طولون بمصر ويقول  
انها تعجن بالنجاسة والبار لا تطهرها **وعده نجسا**  
وفي نسخة **وعده نجس** في حد قلته ونحوه **خفف**  
**السجين** اي المعجونة بالزبد قد منعهوا استعماله  
في ما قليل او مائع او رطب فتجسه به **فلا تكن اصلا**  
**شاربا** بوجاهة **صفحة** وفيه وجه انها تطهر  
اذ بالما قد غسلت ووجه آخر بالصرف للوزن  
**لاي زيد** المروزي **وسبغته** انها اذا غسل ظاهرها

طهر

طهرت ظاهرها وباطنها وقوله **قد اجاب** السافعي بها  
انه يجوز استعماله في الاكل **عند المسقة** يسرا بعد  
**عسرة** وهو المعتمد فقد نقل الروايات في باب  
الصلاة بالنجاسة فقال الامر اذا ضاقت **اتسع وفارة**  
**جعت** جباب عسلية، ووجهها غالب افتوا بغيره  
علا بالاصل قال الشيخ ابو محمد الجويني ومن البدع المنكرة  
غسل الغم من اكل خبز يوههم نجاسته ووجه ما قاله  
انه ان كان نجسا فاكله حرام وان كان طاهرا فلا حاجة  
الي الغسل منه اذ لا نجاسة قطا ومن البدع غسل  
الثياب الجديدة قبل لبسها لتقهرهم نجاستها وفي معنى  
ما ذكره غسل البيض والبقل الذي زبلت ارضه  
بالنجاسة لاتماس الزرع اما اذا راى على البيض فصلها  
ولجب



او نفى وجوب مجمع عليه معلوما كذلك كجدة من الخمس  
او عكسه اى اوجب مجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كجدة  
سادسة او نفى مشروعية مجمع عليه مشروعية معلوم كذلك  
كالرواقب وكالعبد كما صرح به البهوتي اما ما لا يعرفه الا  
الخاص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب  
وكيفية فكاك المعتدة للغير وما المنيته او منكرة تاويل  
غير قطعي البطلان كما مر في النكاح او بعد عن العلم  
بغير علمية ذلك فلا كفر بجدة لانه ليس فيه تكذيب ونزاع في نكاح  
المعتدة لسهولة وجواب يمنع ضروريته اذ المراد بالضرورة  
ما يشترك في معرفته اخصا والعام ونكاح المعتدة ليس  
كذلك الا في بعض اقسامه وذلك لا يومر **تبيينه** او من  
افرد قولنا او لمسته الى ايمان فرعون الذي زعمه قمر فانه لا قطع  
على عدمه بل ظاهر الايتوجوده والفاشية مع الاستدراج في  
الكفر بعض المتأخرين من مشايخ مسلخنا ومارد عليه اما الاما  
عند ما لم يحاة بل وصل للفرع حق كالمفرق وادرك الفرق في الآ  
من ذلك كما هو واضح خلافتين نازع فيه لا يقبل كما صرح به  
ايضا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فليكن بينكم وبينهم  
لما راوا يسنا وما قرر عمل خطا من كفر القائلين بامسلام فرعون  
لانا واما اعتقدينا بطلان هذا القول لكنه وان ورد به احاديث  
ويبادر من اهلها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وان  
فرض انه مجمع عليه منا على انه لا عورة بخلاف اولئك اذ لم يعلم ان فيه



من بلغ مرتبة الاجتهاد **تبيين** فان ينبغي للفني ان يتحاطب في التكفير  
ما امكنه لمعظم خطر وعلبة عدم قصده سيما من الهوام وعازال آيتنا  
على ذلك قدما وحديثا بخلاف ائمة الحقيقة فافهم قوسه في الحكم بكفر  
كثير مع قبولها التاويل بل مع تبادره منها ثم لفت الركني قالوا  
توسع به الحقيقة ان غالبه في كتب الفنا وي نقل عن مشايخهم  
وكان المتورعون من متاخري الحقيقة ينكرون الكرها ويحالونهم  
ويقولون هو الايجي تقليد هم لانهم غير معرفين بالاجتهاد ولا يجوز  
على اصحاب حنيفة لانه خلاف عقيدته اذ منها ان معنا اصلا محققا  
هو الايمان فلا ترفعه الا بيقين فليست به لهذا وليجد ما يتبادر الي  
التكفير في هذه المسائل منها ومنهم فيجاء عليه ان يكفر لانه كفر مسلما  
انتهى ملخصا قال بعض المحققين مناد منهم وهو كلام نفيس وقد في  
ابوزرعة من تحقيق المتأخرين فمن قبله الهجوي في الله تعالى هجرت  
الفاصلة بانه لا يكفر ان اراد الا لاسب او هجرة لله تعالى ان لم يكن ذلك  
ظاهرا للفظا حقا للدم بحسب الامكان لاسيما ان لم يعرف قائله  
بعقيدة ميثية لكن يؤيد على اطلاقه لسناعة ظاهره **تبيين**  
ثالث قال الغزالي ما زعم ان لم مع الله حال استقامته عن حق الصلاة  
او تحريم شرب الخمر وجب قتله وان كان في الحكم بخلوه في النار  
نظروا قتل مثله افضل مما قتل ماية كاف لان ضرره اكثر انتم ولا  
نظر في خلوه لانه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة او تقبيله  
وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيها ومن ثم جرم في الانوار  
بخلوه انتهى ابن عثيمين **تبيين** وقع في مرتبة الواقف تبعه

السيد

السيد في شرحه ما حاصله ان السجود لخلق الله من صدق بما جابه  
البي كبر اجا ما سم وجد كونه كبرا بانه يد له على عدم التصديق ظاهر  
وتحق حكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لان السجود لغير الله داخل  
في حقيقة الايمان حتى لو علم انه يسجد لها على سبيل التمجيد واعتقاد  
الالهية بل يسجد لها وقبله فلهذا بالايان لم يحكم بكفره فيما بينه  
وبين الله تعالى وانما اجري عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قالوا  
حاصله ايضا للذي جري على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول  
في بعض ملجاه ضرورة تكفير من لبس الغيار بخيار الا ان لم يصدق  
في الكل وذلك لانا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على  
الكفر اي بناهنا على ان ذلك اللبس قد حكمنا عليه بانه كافر بغو  
حصدق حتى لو علم انه شدة لا لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره  
فيما بينه وبين الله تعالى كما مر في سجد السوا مني وهو مبني على  
ما اعتمد اوله ان الايمان التصديق فقط من حكام عن طائفة  
انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول الضع ما ذكره انه لا كفر  
بخلق الله للشمع لما صرح عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله  
ليس داخل في حقيقة الايمان وانما حصل ان الايمان على هذه  
الصفة التي هي طرفة المتكلمين له حيثيتان النجاة  
في الاخرة ومن ثم الحكم التصديق فقط واجرا احكام الدنيا  
ومناطها النطق بالسهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمي  
المصحف بقاذورة وعن ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها  
كفر في النطق غير داخل في حقيقة الايمان وانما هو مشروط



لاجل الاحكام الدينيّة ومن جعله شرطاً لم يرد انه ركن حقيقي واللام  
 يسقط عند العدم والاكره بل انه دال على الحقيقة التي هي التصديق  
 اذ لا يمكن الاطلاع عليها **وما يد** علمه ليس شرطاً ولا شرطاً  
 الاخبار الصحيحة يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من  
 الايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع  
 على انه يعتبر وانما الخلاف في انه شرط او شرط واجب بان التزاحم  
 منع الاجماع وحكم بكونه مومناً وان الامتناع عن النطق كالمعاصي  
 التي تجتمع الايمان وتبعض المحققون على هذا ولم ينظروا في اخذ  
 النووي بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختياراً بخلد في النار  
 سوا قلنا انه شرط وهو واضح او شرط لانها تنافي في تنافي  
 الماهية لكن اشار بعضهم الى ان هذا حذو المتكلمين  
 ويؤيدون قول حافظ الدين السبكي كون النطق شرطاً لاجل الاحكام  
 للصحة الايمان بين العبد وربه هو اصح الروايتين عن الامير  
 وعليه لما تريد انتهى ولا يفتكل عليه انه شرط او شرط لما مر في  
 معناها اللاتي يذهب المتكلمين لا الفقه فاما مل ذلك فانه لا اثم  
 منه انتهى من التحفة **الرد** هي قطع الاسلام بنية او قول كفر  
 عن قصد وروية كما فيها قوله الاتي استمر الخ فلا اثر لسبق لسان  
 او اكره واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط القرابي ان لا يقع الا في مجلس  
 الحكم وفيه نظر بل ينبغي انه حيث كان في حكاية مصلحة حازت  
 وشيخ ولي حال غيبته او تاويله بما هو مصطلح عليه بينهم وانما  
 غيرهم اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند اهلها فلا يقع عن غيرهم

بخالفته

بخالفته الاصطلاح غيره كما حققه ائمة الكلام وغيرهم ومن ثم زكوا  
 في التحويل على تحقيق الصوفية بما هم برئون منه وتورد النظر فيمن  
 تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصداً له مع جملة به والذي  
 ينبغي بل يتعين وجوب منه بل الموقيل بمنع غير المستحسن  
 بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم مع نسبتها اليهم  
 غير معتقد لظواهرهم لانه لا يبعد ان فيه مفاسد لا تخفى  
 وقول ابن عبد السلام يحرر ولي قال انا الله ولا ينافي ذلك ولا ينافي  
 لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غايباً فهو غير مكلف الا بغير  
 كالاول بمقبوله والافهوكاف ويمكن جملة على ما اذا امسكنا  
 في حاله فيمن رفظاله واجماله عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا  
 بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القسيري من شرط الولي  
 احفظ كما ان شرط النبي العصمة فكل من كان للشرع عليه اعتراض  
 معزور ومخادع مراده انه اذا وقع منه مخالفة على السند  
 يادر للتوصل منه فوراً لانه يستحيل وقوع شيء منه اصلاً  
**تنبيه** قال بعض مشايخنا من جمع بين التصوف  
 والعلوم النقلية والعقلية لو ادرت ارباب تلك الكلمات  
 للميت على تدوينها مع اعتقادي حقيقتها لانها منزلة للعوام  
 والاعنياء المدعين للتصوف انتهى وانما يحجه ان لم يكن  
 لهم غرض صحيح في تدوينها الحسنية  
 انه راس اصطلاحهم وتلك المفاسد  
 يداروها ائمة الشرع فلا  
 نظر اليها انتهى

التحفة



**فايدة** سيل شيخ الاسلام العالم الفاضل الافضل سيدنا الشيخ محمد  
ابن الشيخ المحقق الشيخ احمد الرمي الشافعي رضي الله عنهما فاجاب  
**المسألة الاولى** في ما القربى المحتم في البرك والبار من الستة  
بعد مدة يتولد فيه دود صغير كالحول اذا تواض منه الشخص  
وذلك وجهه واعضاه ومات على العضو المفسول ولا يظهر أثر  
ولعين وكذا اذا غسل الثوب وسق بصفية الما منه كلما اراد الى  
وخو مع ان غالب القربى او القربى كذلك لا يحصل لهم عنه الاتبع  
ومسقة فكل يجوز الوضوء وخو منه ولو ما اولا او يعني عنه لبقته  
خلوا ما منه غالبيا في تلك الاماكن **الجواب** يعني عند ذلك وهو  
الطهارة ما رفع كذا وازالة نجس حينئذ يتغير المبدأ لك لانه المسقة  
تجلب التيسير وما قواعدنا ايض اذا ضاق الامر اتسع وقد جوزنا  
اكل نحو الفاكهة بدودها عنه عدم التغيير ولا يجب عليه غسله  
من ذلك **المسألة الثانية** في رماد الزبل المسمى بالقصريل الذي  
يجعل على الطين ويوضع والاجر والبلاط اذا نعت البلوي بالعمارة  
منه حتى المساجد خصوصاً بد مسق الحروسة فلا يكاد تخلو منه مسجد  
ولا مكان فاذا القي ذلك ما المطر ووطئته العامة في المساجد  
واستش ما اللاقي له يوطئ العامة ووطئ على حجر المسجد وبسطه  
وارجلهم رطبة ما ذلك فكل يعني عنه لعموم البلوي ولمسقة  
الاحتران واذا القاه رطبا وتعدرا الاحتراز منه والمراقبة  
فكل يعني عنه اولا **الجواب** يعني عند ذلك جميعه  
لما ذكر وقد نعت البلوي بالديار المصرية ايض **المسألة الثالثة**

في مجاري

في مجاري الماء التي للاظنية المبينة بذلك ويجري فيها ما دون القليلين  
ولا يوجد بد مسق مجاري الماء الامينية بذلك القصريل فكل يعني  
لعموم البلوي **الجواب** يعني عن المجاري المذكورة **المسألة**  
**الرابعة** في الطين والبلاط والماء الذي حول الاحواض والسبلان  
والاعين والبرك الموضوعة في القربى والمدن والمتان من استسقا  
الناس حال ورودهم واستعمالهم اذا وطئته الطلاب من  
لاقاه شيء من ثوب او غيره فكل يكون كطين الشارع يعني ما  
يسق الاحتراز منه او يغسل سبعا احدا هن بالتراب  
وما الحليم في ذلك **الجواب** هو كطين الشارع يعني عنه عما  
يتعدرا او يتعصب الاحتراز منه ولو ما مغلظ على الرابع **المسألة**  
**الخامسة** في روث الذباب ودم نحو البراغيت الذي في الثوب  
ونحو البذن اذا لاقاه ما المطر او سقط من ما الشراب حاله  
الشراب عليه او سقط حال الاكل من طعام ما يع اورط او كان  
لشخص حرفة لا يستغنى عن رطوبة كدباغ وصياد في لانا  
وقصار وصباغ ونحو ذلك فكل يتنجس ما لاقاه اذا كان رطبا  
ويجب غسله لاجل الصلاة او يغفي عنه لمسقة الاحتراز  
لما فيه من الضيق والحرج ولتغسل التحفظ عنه  
ولما في غسله كلما لاقاه شيء من العسر العظم الحاقاله  
بالعرق وما نحو الغسل وغسل النجاسة **الجواب**  
يعني في مسألة دم البراغيت وروث الذباب عن وصول  
ما الشراب او ما وصل منه نحو طعام ما يع او ما لا بد منه



من صناعته الحاقا له بالمرق وما الطهارة الجامع المسقة  
وعص الاحتران عنه **المسألة السادسة** في روث الجازين  
الساقط في جوف الاخلية هل يعفى عنه لغوم البلوي او لا  
**الجواب** يعفى عنه لقيه الفيران من الزبل في حيا  
الاخلية كما اقر به الوالد رحمه الله **المسألة السابعة**  
في شخص اكل خبز مخبوز على نار زبل قبل ان يحل عليه  
للضمضة او غسل في حال الصلاة واذا غطس او غسل  
قبل الغسل ووصل من ريقه الى ثوبه في هل يجب غسله  
او يعفى عنه في صورتين وهل اذا لاقاه هذا الخبز  
رطبا او هو خبز مجوز اكله او لا **الجواب**  
لا يجب عليه غسل في عند ارادة الصلاة اذ هو مضمون عنه  
ومتي عطس ووصل من ريقه شي الى ثوبه يجب عليه غسله  
ويجوز له فت الخبز في طعام ما يع واكله **المسألة الثامنة**  
في قرينة فيها الكرماء **الجواب** رجلا وهم جاهلون بضرط  
الجمعة وواجباتها وارتكاتها وما تقع به في كل اذا قاموا  
الجمعة والحالة هذه تصح منهم وتسقط عنهم اولا وهل  
يجب تعليم ذلك ويحصى بتركه او لا **الجواب**  
يجب عليهم تعليم ارتكاتها وضرطها ومتى اقاموها  
بضرطها ولم يميزوا بين واجب وممنوع واعتقدوا ان  
جميعه فرض صحت او فلا فلا او البعض فرض  
والبعض قفل صحت ان لم يقصد بفرضه قفل ومتى صحت  
سقط

سقط فرض الوقت **المسألة التاسعة** في اهل القرى  
اذا ادركهم الحصاد في شهر رمضان ولا يمكنهم فعله الا فيه  
او في بعضه بحيث اذا تأخروا عن الحصاد في شهر رمضان  
فهمهم العرب وحصل لهم ضرر من التماذي والسلطان  
واذا اكرههم والى البلدة على الحصاد بحيث لا يجدون بدامنه  
وحصل لهم ضرر شديد مما شدة الحر والعطش بحيث انهم  
يهلكون قبل ان يحول لهم الفطر بهذه الضرورة المشقة **اولا**  
**الجواب** يجب عليهم تبنييت النية ليلا ويصبحون في صومهم  
فاذا حصده واو حصل لهم مسقة تقضي فطرهم جاز لهم  
ذلك **المسألة العاشرة** في تراب الشارع المتبعين نجاسته  
اذا دخل في النعل ثم عرفت الرجل ولصق التراب بالنعل  
والرجل هل يجب غسل الرجل والنعل اذا اراد الصلاة  
او يعفى عنه لمسقة الاحتران وغسل النعل كلما دخل التراب  
واذا دخله الرخ فم الصائم هل يجب غسله فيه وتداركه  
به او يعفى عنه **الجواب** قاعدة العفو ان كل ما عمت به  
البلوي وتعدرا وتعدس الاحتران منه عفى عنه وجبيل  
فتي كان دخول التراب المتنجس في النعل مع رطوبة الرجل  
بالمرق ما تيسر او تعدر من التراب منه كان عفوا ومثله  
اصحال التراب غير المتنجس في فم الصائم فيعفى عنه جليل  
ولا يلزمه غسل فيه منه **المسألة الكادية عشر** في شخص قدم  
له ثوب او سباط او ما او اكل فوقع له في نفسه انه نجس او حرام



فيلج عليه الجنب عن الطهارة او النجاسة او الحلاوي يخصص  
 بتركه او لا يجب ويستحب له ذلك واذا دخل بيتا ومسح اذني  
 شيئا ومسح الحصى او ارض وسخة او عاقما او راي فيها ما بها  
 او شيئا لا يعرف ما هو ولا تافوه او به منه شيئا رطبا او بدلا  
 او سقط عليه من ماء الزراعة التي في كوا البيوت على العادة  
 فليج عليه الجنب في ذلك او يستحب او مكره **الترك اجواب**  
**الاصح** في الاعيان الجامدة الطهارة ولا تخمس بالسك ولا  
 بالطن ولا يلزم منه الجنب عن طهارتها فان غلبت على ظنه كونه حراها  
 امتنع عليه استعماله من حيث كونه مملوكا للغير الا باذنه او ظن  
 رضاه وقد علم انه لا يجس شيئا ذكر ولا يلزم منه الجنب عما ذكر عن طهارته  
 ولا يخفى الورع والاحتياط في الصور كلها **السالة الثانية عني**  
 هل يجوز للعالم بالتقوى الرجوع اذا اختاره عالم معتبر جليل كالنوري  
 والرافعي وابن الصلاح والقرطبي وغيرهم او اختاره جمع لكن الجواب  
 على خلافه وما الحكم في ذلك **اجواب** لا يحمل لمن ليس له اهلية  
 الترجيع العهل بقول مرجوح ولما اختاره النوري من حيث الدليل  
 ويتعين عليه اخذ بما قاله الشيخان فانما اختلفا فيما قاله  
 النوري فان لم يكن لهما ولا احد هما ترجيح فيما عليه عامة المتأخرين  
 والله سبحانه وتعالى اعلم  
 بالصواب واليه  
 المرجع والينا  
 ام

قول المنهاج **هذا كله** في المأموم **الموافق** وهو من ادرك حيا قيام الامام  
 زمان يسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة للقراءة الامام والقراءة  
 نفسه على الوجه كما بينته في شرح الارشاد وغيره وقول السارح  
 هو من احرم مع الامام غير صحيح فان احكام الموافق والمسبوق ثابت  
 في كل الركعات الا ترى ان السارح على ترتيب نفسه وحقه كبطي المنصة  
 اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فاذا ادرك مع الامام زمان يسع  
 الفاتحة فوافق والافسوق ولو شك اهو مسبوق او موافق  
 لزمه الاحتياط فتختلف لانام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه  
 من تناقض فيه للتأخير **لانه** تعارض في حقه اصلان عدم ادراكها  
 وعدم تحمل الامام عنه فالزمناء امامها رعاية للثاني وفاته الركعة  
 بعدم ادراك ركعة عارعاية للاول احتياط فيهما وقضية كلام بعضهم  
 ان محل هذا ان لم يحرم عقيب احكام امامه او عقب قيامه من  
 ركعته والام يورثه وهو انما ياتي على ان العبرة في الموافق بادراك  
 قدر الفاتحة من قراءة الامام والمعتدل خلافا كما تقرر **فاما مسبوق**  
**ركع الامام في فاتحة فالاصح ان لم يستغل بالافتتاح والتمسك**  
**بما قرع عقب تحريمه ترك قراءته وركع** وانما كان بطي القراءة فلا  
 يلزمه غير ما ادركه هنا بخلاف ما مر في الموافق لانما هنا خصه  
 فناسبها رعاية حاله لا غير بخلاف الموافق وهو يركع **موصوف**  
 او قبل قيامه عند اقل الركوع **مدرك للركعة** بشرطه الاق  
 لان لم يدرك غير ما قرأه فيحتمل الامام عنه ما يتي كما تحمل عنه  
 الكل لو ادركه ركعا او ركع عقب تحريمه والابان انتهى

من هذا ان يكون الامام مسبوقا  
 القارة جند لا يدرك معه الامام  
 كالمسبوق فستفقد عنه بعض الفاتحة  
 ولو حرر مع الامام اهو مسبوق او موافق  
 قوله ولو شك اهو مسبوق او موافق  
 السارح ان لا يدرك الركعة اذا لم يدرك  
 قوله ولا يدرك الركعة اذا لم يدرك  
 ركوع الامام

من ترك قراءته وركع فلو خلف لقراءة اخرى  
 من الركعة فانه الركعة والالحاق لا يخلو به



١٥٥  
 يوخذ جانب جواز طيب ويوضع في قدر فخا ويغمر بلبن يقر ويبس القدر المذكور  
 ويوضع في الرضايه ما وبعده ثم يرفع ويخرج الجوز من اناءه ثم يشقق  
 ويغلي المر وتترع رعوته ويوضع عليه الجوز ثم يستعمل منه قدر ربع الواحد

قرقر نصف درهم وقد رجمه  
 من زعفران ويغلي بلبن صغري  
 وشراب

